

تَسْنِيَةُ أَصُولِ الْفُقَهَاءِ

محمَّد أنور البصافي

شَيْخُ الْحَدِيثِ بِجَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
عَلَّامُهُ يَوْسُفُ بَنُورِي تَاوُنَ كِرَاتشي



www.islaminsight.org

تيسير أصول الفقهاء

محمّد أنور البفساني

شيخ الحديث بجامعة العلوم الإسلامية
علامه يوسف بنوري تاؤن كراتشي



www.islaminsight.org

جميع الحقوق محفوظة للناسر

2004

Email: umaranwer@gmail.com

Cell: +923333900441

كلمة الشكر والتقدير

الحمد لله على نعمائه المتوافرة ، والشكر له على آلائه المتواليه ، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ،

فإنه قد ورد : « لم يشكر الله من لم يشكر الناس » فبناء على هذا أرى لزماً عليّ أن أشكر من جذر قلبي لصديقي الداعية الكبير فضيلة الدكتور أمجد علي ! حيث هبّ لي بعض الكتب الجديدة الممتعة ، كما أنه شجّعني في إخراج الكتاب وتقديعه للطلاب ، وكذلك كل التقدير والشكر الجزيل ، لأصحاب إدارة القرآن والعلوم الإسلامية عامة ، وللأخوين الفاضلين نسيم أشرف وفهيم أشرف - زادهما الله شرافة - خاصة ؛ لأنهما شتما عن ساعد الجدة لكتابة الترقيمات الفنية والتزيين والتصحيح المطبعي بغاية العناية ، ولهم من الله تعالى المثوبة ، وما يستحقونه على نشر هذا الكتاب وطبعه وإخراجه في أجمل مظهر من الطباعة الأنيقة الحديثة .

فنشكرهم جميعاً ، والله سبحانه يكافئ الجميع بحسن جميلهم ويجزيهم الخير ، وهو ولي كل خير ونعمة .

محمد أنور البدخشاني

٢٢/شوال ١٤١٠هـ

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
خطبة الكتاب	٣
مقدمة تاريخية حول نشأة أصول الفقه	٤
نشأة أصول الفقه	»
عدم حاجة الصحابة إلى أصول الفقه	٥
منهج الصحابة في استنباط الأحكام	»
إحساس الضرورة لتدوين أصول الفقه	٦
عمل أئمة المجتهدين في وضع أصول الفقه	»
أول من دون قواعد أصول الفقه	٧
الأمور الأساسية التي يبحث عنها في علم الأصول	٨
سبب اختلاف الباحثين عن أصول الفقه في الاصطلاحات	
وطرق البحث	٩
طريقة المتكلمين	٩
طريقة الحنفية	١٠
الكتب المؤلفة على طريقة المتكلمين	»
اختصار هذه الكتب الثلاثة	»
المختصرون لهذين الكتابين	١١
الكتب المؤلفة على طريقة الحنفية	١٢
الكتب الجامعة بين الطريقتين	»
قلة الاعتناء بالأصول التي اعتبرها الشارع	١٤

١٦	تعريف أصول الفقه وبيان موضوعه وغايته
»	تعريف أصول الفقه إضافة
»	تعريف الأصول
١٧	تعريف الدليل
١٨	تعريف الفقه وأنواعه عند المتقدمين
»	تعريف الحكم وأنواعه
١٩	مفهوم "الشرعية"
»	مفهوم "العملية"
٢٠	مفهوم "التفصيلية"
»	الأقسام الأولية للحكم
٢١	تعريف أصول الفقه لقباً
»	شرح التعريف
٢٢	موضوع أصول الفقه
»	غرض أصول الفقه وغايته
٢٣	الاستعداد في أصول الفقه
٢٥	مصادر الأحكام الشرعية
»	أنواع الأدلة
»	تعريف الكتاب (القرآن العزيز)
»	تعريف القرآن عند الأصوليين
٢٧	التقسيم الأول لنظم الكتاب باعتباره وضعه للمعنى
»	بحث الخاص وتعريفه وأقسامه وحكمه وأمثله
٢٨	ما يتفرع على حكم الخاص

»	أنواع الخصاص باعتبار الصيغة
٢٩	تعريف المطلق وحكمه
»	تعريف المقيد وحكمه
٣٠	تعريف العام وألفاظه
»	أقسام العام
٣١	حكم العام الذي ليس فيه دليل للخصوص ولا دليل للعموم
»	مذهب الجمهور وحجتهم
»	مذهب الحنفية وحجتهم
٣٢	تأييد الحنفية
»	ثمرة الاختلاف
»	مفهوم تخصيص العام
٣٣	تعريف المشترك ومثاله
»	الفرق بين المشترك اللفظي والمعنوي
»	حكم المشترك
٣٤	عموم المشترك
»	تعريف المؤول وحكمه
٣٦	التقسيم الثاني باعتبار استعمال اللفظ في المعنى
»	تعريف الحقيقة وأقسامها
»	التعريف والأمثلة
٣٧	التقسيم الثاني للحقيقة وتعريف المنقول والمرجّل
٣٨	حكم الحقيقة
»	تعريف المجاز وعلاقته

الموضوع	الصفحة
أقسام المجاز	٣٩
معموم المجاز	»
حكم المجاز	٣٩
مفهوم قولهم: "المجاز خلف عن الحقيقة"	٤٠
مثاله	»
ثمرة الاختلاف	»
الجمع بين الحقيقة والمجاز	٤١
فائدة هذا الأصل	»
تعريف الصريح وأمثله	٤٢
حكم الصريح	»
تعريف الكناية وحكمها	» و ٤٣
التقسيم الثالث باعتبار دلالة اللفظ على المعنى	٤٤
أنواع واضح الدلالة	»
الظاهر وتعريفه ومثاله	»
حكم الظاهر	»
النص وتعريفه ومثاله	٤٥
حكم النص	»
تعريف المفسر ومثاله	٤٦
حكم المفسر	»
تعريف المحكم ومثاله	»
حكم المحكم	٤٧
ترجيح بعضها على البعض عند التعارض	»

- » مثال تعارض النص والظاهر
- » مثال تعارض النص مع المفسر
- ٤٨ مثال تعارض المفسر والمحكم
- ٤٨ مثال تعارض المحكم مع النص
- ٤٩ مثال تعارض المحكم مع الظاهر
- » أنواع واضح الدلالة عند جمهور الأصوليين
- » الظاهر والنص عند الجمهور
- » المحكم عندهم
- ٥٠ أنواع غير واضح الدلالة عند الحنفية
- » الخفي وتعريفه ومثاله
- ٥١ حكم الخفي
- » تعريف المشكل ومثاله وحكمه
- ٥٢ تعريف المجمل وحكمه ومثاله
- » تعريف المتشابه وأقسامه
- ٥٣ حكم القسم الأول من المتشابه
- » حكم القسم الثاني من المتشابه
- ٥٥ التقسيم الرابع باعتبار كيفية دلالة اللفظ على المعنى
- » تعريف عبارة النص وحكمها
- » تعريف إشارة النص ومثالها
- ٥٦ حكم إشارة النص
- » تعريف دلالة النص ومثالها
- ٥٧ حكم دلالة النص

»	تعريف اقتضاء النص ومثاله
٥٨	حكم اقتضاء النص
»	التعارض بين هذه الدلالات الأربع
»	مثال تعارض العبارة والإشارة
»	مثال تعارض الإشارة مع الدلالة
٦٠	طرق الدلالة على الحكم عند المتكلمين (العلماء الشافعية)
»	دلالة المنطوق وأقسامه
»	دلالة المفهوم وأقسامه
»	مفهوم الموافقة
٦١	مفهوم المخالفة
»	أنواع مفهوم المخالفة
»	آراء الأئمة في حجية مفهوم المخالفة
»	مذهب الحنفية وحجتهم
٦٣	مذهب الجمهور وحجتهم
٦٤	بحث الأمر وتعريفه وصيغه
»	موجب الأمر وحكمه
٦٥	مفهوم قولهم: "الأمر بعد الحظر يفيد الوجوب أم لا"؟
»	المذاهب حول الأمر بعد الحظر
»	مذهب بعض الشافعية
»	مذهب عامة الحنفية
»	مذهب ابن الهمام من الحنفية
٦٦	هل يقتضى الأمر بالفعل تكرار ذلك الفعل؟

	والمذاهب فيه
٦٧	ثمرة الاختلاف
»	هل الأمر يفيد الامتثال على الفور؟ والمذاهب فيه
٦٩	بحث النهي وتعريفه وأمثله
»	موجب النهي
٧٠	دلالة النهي على الفور والدوام
»	بحث النهي عن التصرفات الشرعية والحسية وتعريفهما
٧٢	أنواع الحكم الثابت بالأمر والنهي
»	تعريف الحكم التكليفي والوضعي
»	أنواع الحكم التكليفي وتعريفها وأمثلتها
٧٣	الفرق بين الوجوب والإيجاب والواجب
»	أنواع الواجب
٧٥	التقسيم الأول للواجب العام وأقسامه
»	الواجب المطلق والمقيّد وثمره الفرق
»	أقسام الواجب المقيّد
»	الواجب الموعّ والمضيق
٧٦	الواجب ذو الشبهين
»	الفرق بين الواجب الموعّ والمضيق
»	التقسيم الثاني باعتبار الأداء والقضاء والإعادة
»	التقسيم الثالث باعتبار كون الواجب محدداً أو غير محدد
»	تعريف الواجب المحدد وغير المحدد
٧٧	التقسيم الرابع باعتبار المكلف

٧٧	الواجب العيني والكفائي وتعريفهما وحكمهما
٧٨	التقسيم الخامس باعتبار تعيين الواجب وعدمه
»	الواجب المعين وغير المعين وحكمهما
٧٩	الحكم الوضعي وأقسامه
»	تعريف السبب وأمثله
»	الفرق بين السبب والعلة والحكمة
٨٠	تعريف الشرط وأمثله
»	تعريف المانع ومثاله
»	تعريف الصحة والصحيح
٨١	الفساد والفساد
»	العزيمة والرخصة
٨٢	التنبيه
٨٤	أنواع الأحكام التي يدل عليها القرآن
»	أقسام النوع الثالث
»	فروع أحكام المعاملات
»	أحكام الأحوال الشخصية والمدنية والجنائية
٨٥	أحكام المرافعات والإجراءات المدنية والجنائية
»	الأحكام الدستورية والدولية الاقتصادية
٨٦	الأمثلة لتلك الأحكام
»	أنواع دلالة القرآن على تلك الأحكام
»	تعريف النص القطعي الدلالة
٨٧	تعريف النص الظني الدلالة

٨٨	بحث السنة
»	تعريف السنة
»	أقسام السنة من القولية والفعلية والتقريرية
»	أقسام السنة من حيث السند
»	السنة المتواترة وحكمها
»	السنة المشهورة وحكمها
٩٠	سنة الآحاد وحكمها
»	حجية السنة من القرآن والإجماع والمعقول
٩١	منزلة السنة بالنسبة إلى القرآن
٩٢	حجية خبر الواحد من الكتاب والسنة والإجماع
٩٣	شروط العمل بخبر الواحد ، وشروط تحمل الحديث
٩٤	شروط الأداء في الراوى
»	البلوغ والإسلام والعدالة والضبط
٩٥	شروط المروى لفظاً
»	شروط المروى معناً
»	تقديم الخبر على القياس ولو كان معارضاً له
»	تقديم القياس على الخبر إذا لم يكن معروفاً بالفقهاء مذهب
٩٦	عيسى بن أبان
٩٧	دليل عيسى بن أبان
»	ترك حديث أبى هريرة في المصراة
»	الشرط الثالث للمروى عند الحنفية
٩٨	الحديث المرسل وحكمه ومذاهب العلماء فيه

٩٩	دليل الجمهور
١٠٠	أفعال النبي ﷺ وأنواعها
١٠١	تعارض أقوال النبي ﷺ وأفعاله
»	مفهوم التعارض وأنواعه
»	التطبيق بين المتعارضين وأنواعه
١٠٢	تعارض القول مع الفعل وأنواعه ودفعه
١٠٥	بحث الإجماع، مفهوم الإجماع لغة واصطلاحاً
»	الأمور الخمسة اللازمة للإجماع
١٠٦	كيف يصير العالم مجتهداً؟
»	شروط المجتهد الثلاثة
١٠٧ و ١٠٦	الشرط الأول العلم بالكتاب والسنة والمسائل الإجماعية
١٠٧	الشرط الثاني كونه عالماً بأصول الفقه
»	الشرط الثالث كونه ماهراً بعلوم اللغة العربية
١٠٨	العوام ليسوا من أهل الإجماع
»	لا بد أن يكون المجمعون من أمة محمد ﷺ
١٠٩	إنما يكون الإجماع على حكم شرعي
»	حكم الإجماع
١١٠ و ١٠٩	حجية الإجماع من الكتاب والسنة
١١١	حكم منكر الإجماع
»	أنواع الإجماع من الصريح والسكوتي
»	شروط حجية الإجماع السكوتي
١١٢	مستند الإجماع

»	نسخ الإجماع
١١٤	بحث القياس وبيان ضرورته
١١٥	تعريف القياس لغة واصطلاحاً
»	مثال القياس
١١٦	أركان القياس
»	حجية القياس
١١٧	أدلة نفاة القياس من الكتاب
»	والجواب عن آيات الكتاب
١١٨	وأدلتهم من السنة والجواب عنها
١٢٠	واستدلّاهم بالإجماع والآثار
»	والجواب عن الإجماع وعن تلك الآثار
١٢١	واستدلّاهم بالمعقول والجواب عنه
١٢٢	أدلة الجمهور على حجية القياس واستدلّاهم بالكتاب
»	أنواع القياس في القرآن، قياس العلة وأمثله
١٢٣	قياس الدلالة وأمثله
١٢٤	قياس الشبه وأمثله
١٢٥	أنواع قياس العلة في القرآن من قياس العكس وقياس الطرد
١٢٦	استدلال الجمهور بالسنة
١٢٨	أمثلة من أقيسة الصحابة
١٢٩	استدلّاهم بالإجماع
»	شروط القياس
١٣٠	شرط الأصل

١٣٢ و ١٣١	شروط حكم الأصل السبعة
١٣٢	شروط الفرع الأربعة
١٣٤	تعريف العلة
»	الفرق بين الحكمة والعلة
»	الفرق بين العلة والسبب
١٣٥	شروط العلة الأربعة
»	بيان التأثير والملاتمة
١٣٧	مسالك العلة ومفهومها
»	أنواع طريق إثبات العلة
»	النص، والإجماع، والإيماء
١٣٨	السبر والتقسيم
»	المناسبة
١٣٩	المناسبة العقلية لا تكفي للعلية
»	السادس الشبه
١٤٠	السابع الطرد
»	الثامن الدوران
»	التاسع تنقيح المناط
١٤١ و ١٤٠	الفرق بين تنقيح المناط، وتخريج المناط، وتحقيق المناط
١٤٣	الاعتراضات على القياس
»	الأول منع الحكم في الأصل
»	الثاني منع وجود الوصف في الأصل
١٤٤	الثالث منع كون الوصف علة

الموضوع	الصفحة
الرابع المعارضة في الأصل	١٤٤
الخامس منع وجود الوصف في الفرع	١٤٥
السادس المعارضة في الفرع	»
أقسام القياس الأولية	»
القياس الأولى	١٤٦
الفرق بين القياس ودلالة النص	»
القياس المساوى	»
القياس الأدنى	»
التقسيم الثاني للقياس	»
القياس الجلى والقياس الخفى	١٤٧
مفهوم الاستحسان ومثاله	»
مجال القياس ومحلّه	١٤٩
القياس في أصول العقائد والعبادات	»
القياس في الحدود والكفارات	»
القياس في الأسباب والشروط والموانع	١٥٠
القياس في العقلیات	»
القياس في اللغة (الأمور اللغوية)	»
القياس في الأمور العادية	١٥١
المصادر التبعية للأحكام أو الأدلة المختلف فيها	١٥٢
الاستحسان لغة واصطلاحاً	»
حجية الاستحسان وأدلة القائلين به	»
أنواع الاستحسان	١٥٣

الموضوع	الصفحة
الاستحسان بالكتاب والسنة والإجماع	»
الاستحسان بالعادة أو العرف	»
الاستحسان بالضرورة	١٥٤
الاستحسان بالقياس الخفي	»
الاستحسان بالمصلحة	»
المصالح المرسلة وحجيتها	١٥٥
أمثلة الأخذ بالمصالح المرسلة	١٥٦
شروط العمل بالمصالح المرسلة	»
العرف وتعريفه	١٥٨
الفرق بين العرف والإجماع	»
أنواع العرف وحجيته	»
أمثلة المسائل الثابتة بالعرف	١٥٩
شرائع من قبلنا وأنواعها باعتبار الاستدلال	١٦١
الأدلة على حجيتها	»
مذهب الصحابي وقوله والمراحل الأربعة بالنسبة إلى حجيته	١٦٢
الأدلة على حجية قول الصحابي	١٦٣
الاستصحاب وتعريفه وأمثله	١٦٥
أنواع الاستصحاب	»
مذاهب العلماء في حجية الاستصحاب	١٦٦
الأصول المتفرعة على حجية الاستصحاب	١٦٧
الذرائع، مفهوم الذريعة لغة واصطلاحاً	١٦٨

»	حكم الذرائع
»	الفرق بين الذريعة والمقدمة
»	أنواع الذرائع
١٦٩	حجية الذرائع
١٧٢	النسخ في الإسلام
»	مفهوم النسخ لغة واصطلاحاً
١٧٣	أركان النسخ وأمثله
»	محل النسخ وشروطه
١٧٤	حكمة النسخ
١٧٥	الأمثلة الدالة على الحكمة صراحة
»	الفرق بين النسخ والبداء
١٧٦	مفهوم البداء
»	الفرق بين النسخ والتخصيص
١٧٧	الأدلة على جواز النسخ عقلاً ونقلًا
١٧٧	الأدلة على وقوع النسخ في الشريعة الإسلامية
١٧٨	أنواع النسخ باعتبار قوة النسخ
١٧٩	أنواع المنسوخ حكماً وتلاوة
١٨٠	طريق معرفة النسخ
١٨٢	المراجع والمصادر
١٨٤	فهرس الموضوعات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل لنا كلمة طيبة أصلها ثابت وفرعها فى السماء،
توتى أكلها كل حين بإذن ربها، وهى كلمة التقوى التى ألزمها الله علينا.
اللهم اجعلنا أحق بها وأهلها، وأحكم أصول الإيمان فى قلوبنا،
واجعلنا من الفقهاء فى الدين، وصلى الله على رسوله خير البرية محمد،
وعلى آله وصحبه إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين.

أما بعد: فقد قررت لجنة تعليم الجامعة فى سنة ١٤٠٨هـ تدريس
"أصول الفقه" للطلاب الوافدين من الدول الإسلامية عرباً و صجماً،
وجعلتنى مسئولاً لتدريس هذه المادة، ولم يكن فى المنهج الدراسى كتاب
يليق بمستواهم، فأردت وضع مذكرة سهلة موجزة يستطيع الطلاب فهمها
وإدراك ضروريات علم الأصول منها.

فجمعت هذه المباحث درساً درساً، كما أني درستها لهم سبقاً
سبقاً، فحفظتها عندى ذخراً لى ولسائر طلاب أصول الفقه، رجاء أن
يجعلها الله زاداً لى يوم يقوم الحساب.

المؤلف

مقدمة تاريخية حول

نشأة أصول الفقه، وتعريفه، وبيان موضوعه، وغايته

١- نشأة أصول الفقه

أعلم أن أساس الشريعة الإسلامية التي جاء بها سيد الرسل محمد بن عبد الله ﷺ هو القرآن الكريم، وقد بينه رسول الله ﷺ بسنته قولاً وفعلاً وتقريراً، يعضد كل منهما الآخر، فصار كل من الكتاب والسنة أصلاً في الدين تثبت به الأحكام الشرعية، وإليهما يرجع المجتهدون في الاستنباط، ولما ثبت عند أئمة المسلمين أن الأحكام الشرعية التي قضى بها الشارع معللة بأوصاف ترجع إلى مصالح الأمة، تفرّع عن الكتاب والسنة أصل ثالث وهو القياس.

فإذا علل الشارع حكماً بعلّة نصاً، أو استنبطت تلك العلة بالاجتهاد الحقوا ما لم ينص عليه بما نص عليه، حتى وجدت فيه تلك العلة؛ لأنهم اعتبروها مناط الحكم، وقد ثبت عندهم أن لأئمة المجتهدين محفوظون من الخطأ إذا اتفقت كلمتهم على حكم مستفاد من كتاب، أو سنة، أو قياس، فثبت لهم أصل رابع وهو الإجماع، فصارت أدلة الأحكام أربعة، الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وهي راجعة عند التحقيق إلى أصلين هما الكتاب والسنة، فإن القياس مظهر للحكم المنصوص عليه في غير المنصوص لعلّة توجد فيهما - فلا يكون مثبتاً - وكذا الإجماع عبارة عن اتفاق الأئمة المجتهدين بكون الحكم مستنبطاً من الكتاب والسنة ومفهوماً منهما.

٢- عدم حاجة الصحابة رضى الله عنهم إلى أصول الفقه

نزل القرآن الكريم بلغة العرب، وشرحته السنة كذلك بلغتهم، وكان المفتون من أصحاب رسول الله ﷺ عارفين بتلك اللغة على وجه الكمال، يعرفون معانى ألفاظها وما تقتضى أساليبها، ولأجل صحبتهم لرسول الله ﷺ، ومعرفتهم بالأساليب التي تدل على أحكام الشرع، يدركون سرّ التشريع ومصالح الشريعة؛ كما أنهم كانوا ممتازين في صفاء الخاطر وحدة الذهن، فلم يكونوا في استنباط الأحكام من مصادرها محتاجين إلى شئ غير ذوقهم الطبيعي وسليقتهم الفطرية، كما لم يكونوا في حاجة إلى معرفة قواعد الإعراب والاشتقاق، وماشاكل ذلك من العلوم المحدثّة.

٣- منهج الصحابة في استنباط الأحكام

وكانوا إذا نزلت حادثة، وأرادوا معرفة حكمها، رجعوا إلى كتاب الله، فإن لم يجدوا فيه بغيتهم رجعوا إلى السنة الصحيحة، فإن لم يجدوا فيها حكماً اجتهدوا وألحقوا الأشباه بالأشباه، والأمثال بالأمثال، مراعين المصالح التي راعتها الشريعة، وبذلك أجاب الصحابي الجليل معاذ بن جبل رسول الله ﷺ حين بعثه قاضياً إلى اليمن وامتحنه، وكذلك قال عمر رضى الله عنه لأبي موسى الأشعرى رضى الله عنه بعد ما ولاه القضاء « القضاء فريضة محكمة، - أو سنة متبعة - ثم قال: الفهم الفهم فيما تلجج في صدرك مما ليس في كتاب الله، ولا سنة رسوله، فاعرف الأشباه والأمثال، وقس الأمور عند ذلك، واحمد إلى أقربها إلى الله

وأشبهها بالحق « . وعلى تلك الطريقة مضى التابعون لهم بإحسان .

٤ _ إحساس الضرورة لتدوين أصول الفقه

ولما انقضى عصر العرب الأول (عهد الصحابة) وجاءت بعدهم أمة اختلطت بأمم أخرى دخيلة في العربية أى اختلطت العرب بالعجم، فبعد أن كانت اللغة سليقة لهم صارت علماً يتعلمونه، فوضع أئمة اللغة القواعد، ودوتوا فيها الكتب، حتى تأمن اللغة عن الضياع، وعن تغيير شكلها لأجل سيل العجمة .

ومن دون صوت الأنسة، وحفظها عن التخفيفات، وترك الإعراب، وتحويل بعض الكلمات عن شكلها الأصلي والاقتصار بما سهل على الأسماع مشكلاً وصعباً عليهم، ولكن حفظ القواعد في الكتابة والدراسة كان سهلاً لهم .

وكان غرضهم الأساسى من تلك المحافظة حفظ لغة كتاب الله وسنة رسوله اللذين هما أساس الدين وعمدة اللغة العربية .

٥ _ عمل الأئمة المجتهدين في وضع أصول الفقه

ولم يكن عمل أهل اللغة هذا كافياً في صوت لغة الكتاب والسنة، بل كان للأئمة المجتهدين عمل آخر مُتَمِّمٌ لعمل أهل اللغة، فإنهم أدركوا أن وضع القوانين التى تُجَعَلُ أساساً لاستنباط الأحكام من مصادرها لازم محتم، فاستمدوا في وضع تلك القوانين مما قرره أئمة اللغة الذين شافهوا العرب، ولهموا عنهم مناهجهم في التعبير .

وكذلك استمدوا مما فهموه بأنفسهم من روح الشريعة ومعالجها
التي اقتضت التكاليف الشرعية.

٦- أول من دَوَّن قواعد أصول الفقه

يقول الأستاذ البحاثة أبو الوفاء الأفغانى رحمه الله في "مقدمته"
على "أصول السرخسى ص ٣"

« وأول من صنف في علم الأصول - فيما نعلم - هو إمام الأئمة
وسراج الأمة أبو حنيفة النعمان رضى الله عنه، حيث بين طرق الاستنباط
في "كتاب الرأى" له، وتلاه صاحبه القاضى الإمام أبو يوسف يعقوب بن
إبراهيم الأنصارى، والإمام الربانى محمد بن الحسن الشيبانى رحمهما الله،
ثم الإمام محمد بن إدريس الشافعى رحمه الله، صنف "رسالته". وآلف
بعدهم إمام الهدى أبو منصور الماترىدى كتابه "مآخذ الشرائع" ثم صنف
الإمام أبو عبيد الله بن الحسين الكرخى، ثم صنف تلميذه أبو بكر أحمد
بن على الجصاص الرازى كتابه المعروف "بأصول الجصاص" ثم نتاج
الناس وصنفوا كثيراً ». انتهى.

واعلم أنه ادعى كل من الحنفية والشافعية على أن إمامهم هو
الواضح والمؤسس الأول لأصول الفقه، كما يظهر من كتب العلماء الشافعية
في هذا الفن، والحق بين الأمرين، فإن الإمام أباحنيفة رحمه الله استنبط
قواعد أصول الفقه من الكتاب، والسنة، وآثار الصحابة، وفتاواهم، ومن
كلام العرب، وعرف أهل اللغة، ولكن لم تكن تلك القواعد مسماة باسم
خاص، ولا مرتبة ولا مدونة، ويشهد بما قلنا من طالع كتب الإمام محمد
وكلام الإمام أبى يوسف أستاذه، حيث توجد قواعد الأصول فيها متفرقة
في أبواب شتى، وعلى الخصوص في "كتاب الأمل" أو "المبسوط" للإمام

النيباني، نعم ثم جاء الإمام الشافعي رحمه الله فرتبها وودونها.

وهذا على رغم ما يقوله الأستاذ محمد الخضري بك في مقدمة كتابه "أصول الفقه" ص ٥ : وكان أول من تنبّه إلى ذلك (فيما نعلم) الإمام محمد بن إدريس الشافعي المطلبى الذى توفى بمصر سنة ٢٠٤هـ فأملى فى ذلك [رسالته] التى جعلت كمقدمة لما أملاه فى الفقه فى كتابه الموسوم بـ "الأم" ثم يذكر الخضري بك المرحوم أسلوب الإمام الشافعي فى "رسالته" ويرد موضوعاته الهامة ويقول ثانياً: « كان هذا أول ما كُتِبَ (فيما نعلم) فى القوانين التى يلتمها من أراد الاستنباط ». انتهى .

٧- الأمور الأساسية التى يبحث عنها فى علم الأصول

ولما رأوا أن الفرض فى هذا العلم التمكن والمقدرة على استنباط الأحكام من الأدلة، فمست الحاجة إلى البحث عن الأمور الأربعة التى هي كالأساس لهذا العلم، فنظموا مباحث أصول الفقه فى أربعة: الدليل، والحكم، وطرق الاستنباط، والمستنبط.

فالدليل هي الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس. والحكم عبارة عن الوجوب، والحظر، والندب، والكراهة، والإباحة، والحسن، والقبح، والأداء، والقضاء، والصحة، والفساد، وغيرها.

وطرق الاستنباط هي وجوه دلالة الأدلة على الأحكام وضوحاً، وخفاءً، أو عبارةً، وإشارةً، ودلالةً، واقتضاءً، والمستنبط هو المجتهد.

٨- سبب اختلاف الباحثين عن أصول الفقه في الاصطلاحات، وطرق البحث

واعلم أن هؤلاء الباحثين عن أصول الفقه لم يتفقوا على
الاصطلاحات التي يعبرون بها عن المعاني النفسية، ولا على الطرق التي
يسلكونها في مباحثهم لوجوه ثلاثة :

- ١ - تفرق نظائرهم وبلادهم.
- ٢ - ولاستبداد كل واحد منهم بالتأليف والتدوين في محيطه.
- ٣ - واختلاف آرائهم الشخصية، على رغم ما كان أئمتهم من
وجود طريقتين في البحث، أو اصطلاحين في التأليف، الأولى طريقة
المتكلمين، والثانية طريقة الحنفية.

طريقة المتكلمين :

فأما المتكلمون فإنه كان من دأبهم البحث على طريقة علم الكلام،
وتقرير الأصول من غير التفات إلى موافقة فروع المذاهب لها، أو إلى
مخالفتها إياها، وقد كانوا ينتسبون إلى مذاهب شتى مثل الشافعية،
والحنابلة، والمالكية من أهل السنة، والمعتزلة من غيرهم.

فالقواعد التي أيدها العقول والحجج على زعمهم أثبتوها، وما
خالف تلك العقول والحجج نفوه.

وقلما يشتغلون بالبحث عن الفروع المذهبية إلا عرضاً، فطريقتهم
هذه نتيجة الشغل بالعلوم العقلية، والاهتمام بها قبل العلوم الشرعية.

طريقة الحنفية :

وأما طريقة الحنفية فهي رعاية تطبيق الفروع المذهبية على تلك القواعد، حتى أنهم كانوا يقررون قواعدهم على مقتضى ما نقل من الفروع عن أئمتهم، فهم كانوا يراعون في بيان القواعد وتشريحها الفروع السمعية، والجزئيات المنصوصة، فإن القواعد الأصولية إما مأخوذة من الفروع المنصوصة، وإما من الفروع اللغوية، وليست عقلية بحتة ليجعل العقل ميزاناً لها. ولأجل نظرهم في الفروع العملية ترى أصول الحنفية مملوءة بالفروع الكثيرة، على رغم أصول المتكلمين، ومن ثم دونوا الأصول التي ظنوا أن أئمة المذاهب اتبعوها في تفريع المسائل وإبداء الحكم فيها.

٩- الكتب المؤلفة على طريقة المتكلمين

وكثير من المتقدمين ألفوا على طريقة المتكلمين، إلا أن أكبر ما علم من تلك المؤلفات، واشتهر ثلاثة كتب: الأول «المعتمد» لأبي الحسين محمد بن علي البصري المعتزلي عقيدةً والشافعي فقهاً المتوفى ٤٦٣هـ، الثاني «البرهان» لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني النيسابوري الشافعي المعروف بإمام الحرمين المتوفى ٤٧٨هـ الثالث «المستصفى» لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي المتوفى ٥٠٥ هـ. وقد طبع هذه الكتب الثلاثة وجاءت في الأسواق.

اختصار هذه الكتب الثلاثة:

ولم يكن في زمن المتقدمين دور التلخيص والاختصار؛ لأن مهمهم الوحيد كان تأدية المعنى إلى فكر السامع طال الكلام أو قصر.

ثم جاء بعد هذه الجماعة عالمان جليلان اطلعا على هذه الكتب،
فلخصها كل منهما في كتابه، أولهما الإمام فخر الدين محمد بن عمر
الرازي الشافعي المتوفى ٦٠٦هـ وسمى مختصره «المصول» وثانيهما أبو
الحسن علي بن أبي علي المعروف بسيف الدين الآمدي الشافعي المتوفى
٦٣١هـ وسمى تلخيصه «الإحكام في أصول الأحكام» وكلا الكتابين
مبسوط العبارة لايحتاج إلى شرح طويل بل يستفيد منهما كل من يطالعهما
إلا أن «المصول» أوضح عبارة من «الإحكام».

المختصرون لهذين الكتابين :

ثم توالى الاختصارات على هذين الكتابين، فأما [المصول] فقد
اختصره تاج الدين الأرموي محمد بن الحسن المتوفى ٦٥٦هـ، وسمى
مختصره "الحاصل". وكذا اختصر "المصول" محمد بن أبي بكر الأرموي
للتوفى ٦٧٥هـ وسمى تلخيصه بـ "التحصيل". ثم جاء القاضي البيضاوي
عبد الله بن عمر المتوفى ٦٨٥هـ، واختصر "الحاصل" وسمّاه "منهاج
الوصول إلى علم الأصول"، إلا أن الاختصار قد بلغ النهاية حتى كاد
الكلام يكون إلغازاً، فكان هؤلاء الأماظم لم يكونوا يؤلفون ليفهمه الناس،
ولذلك احتاجت كتبهم إلى الشروح، ومن أحسن شروح منهاج شرح عبد
الرحيم بن الحسن الأسنوي، ثم شرح الإمام محمد بن الحسن البدخشي.

وأما كتاب "الإحكام" فقد اختصره أبو عمرو عثمان بن عمرو
المعروف بابن الحاجب المالكي المتوفى ٦٤٦هـ وسمى مختصره [منتهى
السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل].

ولما رأى أن الناس يستفيدون من بعض عباراته بسهولة، ولا يجب
هذا، اختصره مرة ثانية وسمّاه "مختصر المنتهى" وعبارته تشبه عبارة منهاج
في الإغلاق، والإلغاز، والحاجة إلى الشرح، ومن أحسن شروحه شرح

عضد الدين عبد الرحيم بن أحمد الأيحي المتوفى سنة ٧٥٦هـ، وكل هذه المختصرات على طريقة المتكلمين.

١٠- الكتب المؤلفة على طريقة الحنفية

وقد ألف الفحول من العلماء على طريقة الحنفية قديماً وحديثاً، فمن المتقدمين كَتَبَ أبو بكر أحمد بن علي المعروف بالخصاص المتوفى سنة ٣٧٠هـ، وأبو زيد عبيد الله بن عمر القاضي الدبوسي المتوفى سنة ٤٣٠هـ، وشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي المتوفى سنة ٤٨٣هـ. ومن أحسن هذه الكتب وأجمعها "أصول" فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي المتوفى سنة ٤٨٢هـ ومن أجمل شروحه شرح علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة ٥٧٣هـ.

ومن كتب المتأخرين "المنار" لعبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي المتوفى ٥٧٩هـ، ومن شروحه "كشف الأسرار" لابن نجيم صاحب البحر والأشباه، و"نور الأنوار" لملا جيون الهندي.

الكتب الجامعة بين الطريقتين

ثم جاءت فئة أخرى من متأخري الحنفية وغيرهم، وألفوا كتباً تجمع بين الطريقتين، طريقة المتكلمين، وطريقة الحنفية، فكتب مظفر الدين أحمد بن علي الساعاتي البغدادي المتوفى سنة ٦٤٩هـ، كتابه المسمى "بديع النظام"، وهو مختصر من كتاب البزدوي والإحكام للآمدي، وكتب صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود البخاري الحنفي المتوفى سنة

٨٧٤٧هـ كتابه المسمى "تنقيح الأصول" وقد نلخص فيه "أصول البزدوى" و"محصول الرازي"، و"مختصر ابن الحاجب" ثم شرحه وسمى به "التوضيح"، وكتب سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي المتوفى ٨٧٩٢هـ، على "التوضيح حاشية، وسمّاه "التلويح"، وألف كمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الهمام الحنفى المتوفى سنة ٨٦١هـ، كتاباً وسمّاه "أصول التحرير". وشرحه تلميذه محمد بن محمد بن أمير الحاج الحلبي المتوفى سنة ٨٧٩هـ، كما ألف تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٧١هـ كتابه المسمى بـ "جمع الجوامع". ومن أعجب الكتب الجامعة بين الطريقتين كتاب "مسلم الثبوت" لمحب الله بن عبد الشكور البهاري (الهندي) الحنفى المتوفى سنة ١١١٩هـ، وهو مشتمل على مقدمة، وأربعة أصول، وخاتمة، ويذكر المؤلف في آخر الكتاب مصادر "مسلمه" ويقول: «واعلم أنه قد جمع الله بفضل له لديّ حين تصنيفي لهذا الكتاب (مسلم الثبوت) من كتب الحنفية: كتاب البزدوي، وأصول السرخسي، وكشف البزدوي (كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري على أصول البزدوي) وكشف المنار (كشف الأسرار لابن نجيم على متن المنار) والبديع (بديع النظام لمظفر الدين البغدادي) وشرحه، والتوضيح والتلويح، والتحرير لابن الهمام، والتقرير والتهسير مع شروحه.

ومن كتب الشافعية: محصول للإمام الرازي والإحكام للآمدى، وشرح المختصر (مختصر المنتهى) للقاضى (عضد الدين)، وتعليقاته مع حاشية السيد الشريف، والأبهري (سيف الدين الأبهري)، وشرح الشرح للتفتازانى، وحاشية الفاضل مرزا جان، والردود والمنقود، والمنهاج للبيضاوى، وشرحه للأسنوى.

ومن كتب المالكية: المختصر المنتهى لابن الحاجب، وأما الحنبلية فلم يصل إلى كتاب لهم فى هذا العلم، وإنما نقلت مذهبهم من هذه الكتب

المسطورة». انتهى (٢-٣٥٩) طبع مصر القاهرة.

قلة الاعتناء بالأصول التي اعتبرها الشارع

ومن الغريب أنه على كثرة ما كتب في أصول الفقه لم يعتن أحد بالكتابة في الأصول التي اعتبرها الشارع في التشريع، وهي التي تكون أساساً لدليل القياس؛ لأن هذا الدليل روجه العلل المعتبرة شرعاً، وهذه العلل منها ما نص الشارع على اعتباره، ومنها ما ثبت عنه اعتباره في تشريعه، مع أن هذه القواعد ينبغي أن يبذل الجهد في توضيحها وتقريرها، حتى تكون نبراساً للمجتهدين، فلاشتغال بتلك العلل خير من صرف الوقت في الخلاف والجدل والمناقشات اللفظية من الأمور التي لا يترتب عليها ولا على الخلاف فيها حكم شرعى.

ومن أحسن ما ألف في رعاية المصالح والعلل الشرعية وطريقة الاستنباط والتطبيق بين الأحكام والأدلة «الموافقات» لأبى إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبى المتوفى سنة ٧٨٠ هـ في أربعة أجزاء، وهو كتاب في غاية الجودة، كتاب عظيم الفائدة، سهل العبارة، ممتع الأسلوب، لا يحد الإنسان معه «ناجة إلى غيره».

المناقشة

- ١- اكتب مقالة وجيزة حول نشأة أصول الفقه.
- ٢- اذكر سبب استغناء الصحابة عن أصول الفقه.
- ٣- ما هو منهج الصحابة في استنباط الأحكام من الأدلة؟.
- ٤- ولماذا مَتَّ الحاجة إلى تدوين أصول الفقه.
- ٥- من هو المدوّن الأول لأصول الفقه؟.
- ٦- اكتب الأمور الأساسية التي يبحث عنها في أصول الفقه.
- ٧- اذكر أسباب اختلاف الأسلوب بين الباحثين عن أصول الفقه.
- ٨- فصل الطرق الثلاث للمؤلفين في أصول الفقه.

تعريف أصول الفقه، وبيان موضوعه وغايته

واعلم أن الأصوليين اعتادوا بأن يعرّفوا أصول الفقه إضافةً ولقباً، فنذكر كلا التعريفين تسهيلاً للطلاب .

تعريف أصول الفقه إضافةً

تعريف الأصول :

الأصول جمع أصل، والأصل في اللغة ما يتبنى عليه غيره، سواء كان هذا الابتناء حسياً، أو عقلياً، والأول مثل ابتناء الجدار على الأساس، والثاني مثل ابتناء الجزئيات على القاعدة الكلية، وفي الاصطلاح يطلق الأصل على خمسة معان:

١- الدليل: كما يقال الأصل في وجوب الصلاة قوله تعالى: «أقيموا الصلوة» أى الدليل لوجوب الصلاة هذه الآية، أو نقول أصل هذه المسألة الكتاب، والسنة، أى دليلها الكتاب والسنة.

٢- القاعدة الكلية: مثل بنى الإسلام على خمسة أصول، وقوله عليه السلام: « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » أصل من أصول الشريعة، والأصل في الفاعل الرفع، أى القاعدة في الفاعل أن يكون موفوعاً.

٣- الراجح: كقولهم الأصل في الكلام الحقيقية، أى الراجح عند السامع هو الحقيقة، لا المجاز.

٤- الصورة المقيس عليها: مثل الخنطة في مقابلة الأرز، فإنها منصومة عليها وأصل يقاس عليها الأرز والذرة في حرمة الربا، ولكن هذا المعنى خاص باب القياس.

٥ _ المستصحب: كما يقال لمن كان متيقناً في الطهارة وشك في الحدث: الأصل الطهارة أى تستصحب الطهارة حتى يثبت حدوث نقيضها؛ لأن اليقين لا يزول بالشك.

والمراد من «الأصول» هنا الأدلة أي أدلة الفقه كذا.

ولو أريد من «الأصول» المعنى اللغوي وهو ما يتبنى عليه غيره، سواء كان دليلاً أو قاعدةً أصوليةً، مثل قولهم: الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، والعام المخصوص عنه البعض دليل ظنى، وأمثالها، لكان أنسب؛ فإنه كما يبحث في «علم الأصول» عن الأدلة الأربعة وكيفية الاستنباط منها، كذلك يبحث فيه عن القواعد المذكورة، حتى اعتبروا تلك القواعد في التعريف اللقبى كما سيأتي.

تعريف الدليل

الدليل في اللغة: الهادى إلى شيء حسى، أو معنوى، وفي اصطلاح الأصوليين: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبرى (أي شيء يمكن الوصول إلى المطلوب بعد النظر الصحيح فيه)، كالعالم، فإنه يمكن الوصول بعد النظر في أحواله من الحدوث، والتغير إلى مطلوب خبرى، وهو التصديق بأن العالم لا بد له من محدث، بأن يقال: العالم حادث، وكل حادث لا بد له من محدث، والمطلوب الخبرى «فالعالم لا بد له من محدث» ومثل «أقيموا الصلوة» فإنه يمكن التوصل بالنظر في أحواله «من كونه أمراً والأمر للوجوب» إلى مطلوب خبرى، وهو التصديق بأن «أقيموا الصلوة» يفيد الأمر بوجوبها بأن يقال: «أقيموا الصلوة» أمر بإقامتها، والأمر بإقامتها يفيد وجوبها. فنفس «العالم» و «أقيموا الصلوة» فقط من غير انضمام شيء إليها هو الدليل عند الأصوليين، فالدليل عندهم هو المفرد بخلاف المناطقة فإن الدليل عندهم مركب من مقدمتين فصاعداً.

تعريف الفقه :

«الفقه في اللغة : الفهم ومنه قوله تعالى: «قالوا يا شعيب ما نفقه كثيراً مما تقول» وقوله تعالى: «فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً» .

١- وفي الاصطلاح: عرّفه الإمام أبو حنيفة رحمه الله: بأنه معرفة النفس ما لها وما عليها. أى معرفة النفس ما يكون لنفعها من أمثال الأوامر، وما على ضررها من ارتكاب المناهى أو من فعل الحلال وارتكاب الحرام، فالفقه بهذا المعنى عامّ يشمل العقائد، والأخلاق، والأعمال كلها، وهذا هو الفقه الذى أراده المتقدمون، وورد فيه قوله ﷺ: «من يريد الله به خيراً يفقهه في الدين»، وقسموه على ثلاثة أقسام: فقه أكبر، وهو علم العقائد، وفقه أوسط، وهو علم الأخلاق، وفقه أصغر، وهو علم الأحكام العملية والفقه المصطلح.

٢- وعرف الكاساني الفقه بأنه: «علم الحلال، والحرام، وعلم الشرائع والأحكام».

٣- وعرفه الإمام الشافعي رحمه الله بأنه: «علم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية»

شرح التعريف

١- والمراد بـ«العلم» في التعريف مطلق الإدراك، سواء كان ظنيّاً أو قطعياً؛ فإن الأحكام العملية قد تكون قطعية، وقد تكون ظنية، ولذا قيل: «الفقه من باب الظنون».

تعريف الحكم وأقسامه :

الأحكام جمع حكم، وهو في اللغة: إسناد أمر إلى آخر إيجاباً، أو

سلبي، (نفيًا، أو إثباتًا)، كالحكم بأن القمر طالع، أو لا يكون طالعًا، وفي الاصطلاح: يأتي الحكم على ثلاثة معان:

١- الحكم عند الأصوليين هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً، أو تخييرًا، أو وضعًا.

٢- وعند الفقهاء الحكم هو الأثر المترتب على خطاب الشارع، أي ما ثبت بالخطاب من الوجوب، والحرم، والندب، والإباحة، والكراهة. ففي «أقيموا الصلوة» الحكم نفس هذا الكلام عند الأصوليين، والأثر المترتب عليه - وهو وجوب الصلوة - عند الفقهاء.

والحاصل أن الحكم هو الدال عندهم، والمدلول عند الفقهاء.

٣- وعند المناطقة الحكم عبارة عن إيقاع النسبة أو انتزاعها، أو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة، فالحكم عندهم يتعلق بالكلام الخبري، وأما عند الأصوليين والفقهاء فعام.

٤- الشرعية وهي المأخوذة من الشرع، فخرج به الأحكام الحسية، مثل: الشمس مشرقة، والنار محرقة، والأحكام العقلية، مثل: الكل أعظم من الجزء، وكذلك الأحكام الهندسية، والحسابية، والطبية، واللغوية، والوضعية.

٥- العملية أي الأحكام التي تتعلق بالعمل، فاحترز به من الأحكام الاعتقادية؛ فإن العلم بها يقال له علم العقائد، أو علم الكلام، أو علم التوحيد والصفات، أو علم أصول الدين.

٦- مكتسب أي مستفاد من الدليل بالاجتهاد، فخرج به علم الله؛ فإنه حاصل من غير كسب وسبب، وكذا خرج به علم جبرئيل وعلم الرسول صلى الله عليه وسلم بالأحكام الشرعية العملية الحاصل من غير اجتهاد، فإنه بالوحي دفعةً، لا بالاجتهاد والاكتساب تدريجًا، وكذا علمنا بالأمور التي

يفهم كونها من الدين بالضرورة، فجميع هذه المعلومات غير مكتسبة من الدليل.

٧- التفصيلية: الأدلة على قسمين: إجمالية، وتفصيلية، الأدلة الإجمالية كما نقول: فرضية الصلاة ثابتة بالكتاب، وهذا دليل إجمالي. وحينما نقول: ثبت فرضيتها بقوله تعالى: «أقيموا الصلوة» يكون هذا دليلا تفصيليا، فالعلم بالأحكام من الأدلة التفصيلية هو الفقه، لا العلم من الأدلة الإجمالية، فنخرج به علم المقلد؛ لأن علمه مستفاد من دليل إجمالي، وهو أن كل حكم قال به الإمام الذي يقلده أو أفتى به المفتى فهو حكم الله في حقه.

والمراد من العلم بالأحكام العلم بجملة ومجموعة منها، وهى التى نزل بها الوحي، أو انعمد عليها الإجماع، أو استنبطت بالقياس الصحيح، لا العلم بجميع الأحكام؛ فإنه خارج عن مقدرة المجتهدين فضلا عن غيرهم، حتى سكتوا في جواب كثير من المسائل، أو قالوا: لاندري، ومع ذلك يقال لهم كبار الفقهاء.

الأقسام الأولية للحكم :

الحكم عندهم على قسمين: تكليفي، ووضعي، فالحكم التكليفي هو الفعل الذى أمر المكلف باتيانه، مثل الصلاة والزكاة، والحكم الوضعي هو السبب أو الشرط لذلك الفعل، مثل الوقت، والوضوء للصلاة، والمال النامي الذى حال عليه الحول للزكاة. وفي قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ﴾، إشارة إليهما.

تعريف أصول الفقه لقباً

عرفه الجمهور من المالكية، والحنفية، والحنابلة، بأنه علم بقواعد يتوصل بها المجتهد إلى استنباط الأحكام من أدلتها التفصيلية، أو هو نفس تلك القواعد.

فهنا أمور ثلاثة، الحكم الفرعي، مثل وجوب الصلاة، والقاعدة اللغوية، مثل أن «أقيموا» في «أقيموا الصلوة» أمر، والقاعدة الأصولية، مثل «إن الأمر للوجوب» فبضوء هاتين القاعدتين نستنبط الحكم الفرعي وهو وجوب الصلاة عن دليله وهو قوله تعالى: «أقيموا الصلوة».

شرح التعريف :

فالقواعد: جمع قاعدة، وهي قضية كلية تعرف منها أحكام الجزئيات المندرجة تحت موضوعاتها، مثل: الكتاب، والسنة، والإجماع أدلة يحتج بها، والنص مقدّم على الظاهر، والمتواتر مقدّم على الآحاد، والمطلق جارٍ على إطلاقه، أو يحمل على المقيد وهكذا.

والمراد بالتوصل بالقواعد إلى استنباط الأحكام، أن هذه القواعد تكون وسيلة للمجتهد إلى فهم الأحكام، وأخذها من الأدلة، فخرج به القواعد التي لا يتوصل بها إلى استنباط الأحكام، كقاعدة [العدل أساس الملك] وقواعد [الخيار والضمان] في الفقه وقواعد [الجبر والهندسة] وقواعد [الصرف والنحو].

والأدلة التفصيلية هي الأدلة الجزئية التي تتعلق بجزئيات الأحكام بخصوصها، مثل أدلة حرمة الخمر، والزنا، ولحم الخنزير، وفرضية الصلاة، والصوم، والحج، وأمثالها.

٤- وعرفه علماء الأصول من الشافعية بقولهم: [هو معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد] وشرح هذا التعريف واضح لاجابة إلى البيان.

موضوع أصول الفقه :

واعلم أن موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله، وعوارضه الذاتية، ولاشك أنه يبحث في «أصول الفقه» عن أحوال الأدلة الأربعة من حيث الإثبات، وعن أحوال الأحكام من حيث الثبوت، فإذا موضوع أصول الفقه هي الأدلة والأحكام كلاهما؛ فإن الأدلة مُثَبِّتة، والأحكام مُثَبَّتة، فيشتركان من حيث الثبوت، فلا يلزم تعدد العلم من تعدد الموضوع.

غرض أصول الفقه وغايته :

ولاشك أن لأصول الفقه أغراضاً هامة، ولكن نذكر هنا ما هو الأهم منها :

١ - تحصيل القدرة على استنباط الأحكام من الأدلة، وهذا الغرض بالنسبة إلى المجتهد، وأما بالنسبة إلى المقلد فغرضه الوقوف على مدارك المجتهدين، وطرق استنباطهم، ومستنداتهم في الأحكام التي استنبطوها، وبه تدعن النفس ويطمئن القلب إلى ما قالوا، والاطمئنان باعث على العمل، والطاعة، والانقياد للأحكام الشرعية التي هي مناط سعادة الدارين.

٢- والغرض الثاني منه جريان الاجتهاد في النوازل، والقضايا الجديدة الغير المنصوصة؛ فإن الأدلة متناهية والحوادث غير متناهية بالنسبة إلى حياة المجتهد؛ فلا يمكن تطبيقها بالأدلة المتناهية إلا بالاجتهاد.

٣- والغرض الثالث منه تسهيل المقارنة بين الإسلام وبين سائر الأديان ، وكذا بينه وبين القوانين الوضعية، فإنها لا تكون إلا بعد الاعتماد على الأدلة العقلية والنقلية، وهي لا توجد إلا في الأصول، وللمقارنة المذهبية أهمية قصوى في عصرنا الحاضر لا ينكرها أحد، حتى في القوانين الوضعية أيضاً لا بد من المقارنة من نواحي شتى، كما أنه له فائدة أخرى، وهو أن أصول الفقه طريق ووسيلة لضبط أصول الأحكام الشرعية وأدلتها، وبعث المكلف على القيام بالتكاليف الشرعية والأوامر.

والحاصل أن أصول الفقه من العلوم الضرورية لكل مجتهد، وكل مفت، وكل طالب علم يريد أن يعرف كيفية استنباط الأحكام من أدلتها، نعم لا يحتاج إليه العامة الذين يكفي لهم أن ينقل إليهم الأقوال فقط، ولا يطالبون بدليل، ولا برهان، وليس كل الناس يرضون بهذا، كجهال زماننا الذين يدعون العلم وهم عراة عنه؛ فإن العالم الحقيقي هو من لا يكتفى بتلقى الأحكام من الأئمة فقط وأخذ قضية مسلمة من غير دليل وإنما يبحث العالم عن أدلة كل حكم ودلاتها عليه وما إلى ذلك.

الاستمداد في أصول الفقه

ويكون الاستمداد فيه من علوم ثلاثة، بعد الكتاب والسنة والإجماع؛ فإن أصل الاستمداد يكون من الكتاب والسنة لأن قواعد أصول الفقه أكثرها مأخوذة من الكتاب أو السنة أو الإجماع، والعلوم الثلاثة - كما قال الآمدي في "إحكامه" - عبارة عن علم الكلام، وعلم الأدب العربي بأنواعه، وعلم الأحكام الفرعية.

المناقشة

- ١- اذكر تعريف أصول الفقه إضافة.
- ٢- عرف الحكم وبين أقسامه الأولية.
- ٣- اكتب تعريف أصول الفقه لقباً.
- ٤- بين غرض أصول الفقه وموضوعه.

مصادر الأحكام الشرعية

والمراد بها هي الأدلة الشرعية التي يستنبط منها الأحكام الشرعية، والأدلة جمع دليل، والدليل في اللغة: الهادي إلى شيء حتى، أو معنوى. وفي الاصطلاح: هو ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى حكم شرعى.

أنواع الأدلة :

والأدلة نوعان: أدلة متفق عليها بين جمهور العلماء، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وأدلة مختلف فيها لم يتفق جمهور الفقهاء على الاستدلال بها، وأشهرها سبعة وهي : الاستحسان، والمصالح المرسلة، والاستصحاب، والعرف، ومذهب الصحابي، وشرائع من قبلنا، والذرائع. فنبدأ البحث من كتاب الله الذى هو أساس الأدلة كلها، ومنهجها الصالحى.

تعريف الكتاب أو القرآن العزيز :

الكتاب في اللغة يطلق على كل كتابة ومكتوب، ثم غلب في عرف الشرع على كتاب الله المكتوب في المصاحف - وهو القرآن -

والقرآن في اللغة: مصدر بمعنى القراءة، قال تعالى: «إن علينا جمعه وقرآنه، فإذا قرأناه فاتبع قرآنه» ثم غلب في عرف العام على المجموع المعين من كلام الله للمقروء على السنة العباد.

تعريف القرآن عند الأصوليين: هو كلام الله تعالى المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم باللسان العربى، للإيجاز بأقصر سورة منه، المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس.

وهو اسم للنظم والمعنى، والنظم هو عبارات القرآن وألفاظه في المصاحف، والمعنى هو ما يدل عليه الألفاظ والعبارات، فلا تعرف الأحكام الشرعية الثابتة بالقرآن إلا بمعرفة النظم والمعنى، ومن ثم ترجمة القرآن بلغة أخرى. ولو كانت دقيقة. لا تعد قرآنا ولا يصح الاعتماد عليها في استنباط الأحكام الشرعية، ولا في حق جواز الصلاة بها، ولا تكون تلاوة الترجمة عبادة.

المناقشة

- ١- ما معنى مصادر «الأحكام الشرعية» وكم هي ؟.
- ٢- ما معنى الدليل وكم قسما له ؟.
- ٣- ما هي الأدلة المختلف فيها ؟.
- ٤- عرف الكتاب والقرآن لغة وشرعا.
- ٥- ما هو الكتاب عند الأصوليين ؟..

التقسيم الأول لنظم كتاب الله تعالى باعتبار وضعه للمعنى

وينقسم اللفظ باعتبار وضعه للمعنى إلى أربعة أقسام: وهي الخاص،
والعام، والمشارك والمؤول.

تعريف الخاص

هو اللفظ الموضوع للدلالة على معنى واحد على سبيل الانفراد،
كعلم وجعل وزيد.

وله أربعة أقسام:

١ - ما يكون موضوعاً لشخص معين كأسماء الأعلام مثل خالد و
محمد.

٢ - وما يكون موضوعاً لنوع معين مثل رجل وفرس.

٣ - وما يكون موضوعاً لكثير محصور (محدود) كأسماء
الأعداد، مثل اثنين وثلاثة وثلاثين ومئة وألف وهكذا.

٤ - وما يكون موضوعاً لجنس معين كإنسان.

حكم الخاص :

أنه يدل باتفاق الحنفية والمذاهب الأخر على معناه الذى وضع له
على سبيل القطع واليقين، إلا إذا منع الدليل عن دلالة على معناه.

أمثلة الخاص

مثل لفظ ثلاثة فى قوله تعالى: ﴿فصيام ثلاثة أيام﴾ ومثل لفظ :

عشرة في قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ فإن [الثلاثة] و [العشرة] لفظان خاصان يدلان على عدد معين من غير زيادة ولا نقصان، ومثل قوله تعالى: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ» فإن كلا منهما أمر، والأمر المطلق خاص يدل على الوجوب قطعاً. فيدلان على وجوب الصلاة والزكاة. فحصلت من بيان حكم الخاص عندنا قاعدة كلية، أو أصل كلي وهو «أن الخاص يدل على معناه قطعاً وقيناً» ويتفرع على هذا الأصل عند الحنفية مسائل كثيرة، نذكر واحدة منها تسهيلاً وطلباً للاختصار:

ما يجب به المهر :

قال الحنفية: يجب المهر بنفس العقد الصحيح، فإن لفظ (الباء) في قوله تعالى: «وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ» خاص، ومعناه في اللغة الإلصاق، فيدل قطعاً على أن الابتغاء [أى الطلب] الذى هو العقد الصحيح لا ينفك عن المال، ولا يخلو عنه، لأن موجب الخاص قطعى لا يصح مخالفته.

وأما عند سائر الأئمة، فإنما يجب المهر بالدخول أو بالتسمية، مثاله كالمفوضة أى المرأة التي أجازت لوليها أن يزوجه من غير تسمية مهر، أو نكحت نفسها بلا مهر، فمات عنها زوجها قبل الدخول، وقبل الاتفاق على مقدار المهر، فإنه يجب لها مهر المثل (أى مثل نساء أسرتها) فإن خلو العقد عن المال غير صحيح عند الحنفية، وأما عند غيرهم فلا مهر لها.

أنواع الخاص باعتبار الصيغة :

وللخاص باعتبار الصيغة أربعة أنواع: المطلق، والمقيد، والأمر، والنهى، وسيأتى تفصيل الأمر والنهى فى محله، إن شاء الله تعالى.

بحث المطلق والمقيد

تعريف المطلق :

المطلق هو اللفظ الخاص الذي يدل على فرد شائع أو أفراد شائعة، ولم يُقَيّد بصفة من الصفات، مثل رجل ورجال وكتاب وكتب وطائر وطيور، فإنها ألفاظ تدل على فرد شائع في جنسه، أو أفراد غير معينة دون ملاحظة العموم أو الاستفراق وإنما المقصود هي الماهية فقط.

حكم المطلق :

حكم المطلق أنه يجرى على إطلاقه ما لم يرد دليل يدل على التقييد، مثل "الرقبة" الواردة في قوله تعالى في كفارة اليمين: «أو تحرير رقبة» فإن الرقبة بإطلاقها تدل على أجزاء الكافرة والمؤمنة، ومثل "النساء" في قوله تعالى: «وأمهات نسائكم» فإنه يدل على تحريم أم الزوجة مطلقاً بمجرد العقد مع ابنتها، سواء دخل بها أو لا، نعم وإن دل الدليل على تقييده فيقيد، كما في قوله تعالى: «من بعد وصية يوصى بها أو دين» فإن الوصية وردت مطلقة، ولكن يقيد بالثلث، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص «الثلث والثلث كثير» الحديث.

تعريف المقيد :

المقيد لفظ خاص يدل على فرد شائع مقيد بصفة من الصفات، مثل رجل مؤمن ومؤمن ورجال مؤمنون، فالمقيد هو المطلق ولكن زيد عليه المقيد.

حكم المقيد :

أنه يعمل بالمقيد ما لم يدل الدليل على إلغاء القيد، كما في كفارة

الطهار فإن الصيام مقيد بالتتابع، وبكونه قبل التماس، فلا يجزى الصيام من غير التتابع ولا بعد التماس.

بحث العام

تعريف العام :

المعوم في اللغة: هو شمول الشئ لأشياء متعددة.

وفي الاصطلاح: هو اللفظ الذي يشمل جميع ما يصلح له من الأفراد باعتبار الوضع الواحد، كرجال فإنه يشمل جميع ما يصلح له من الأفراد.

ألفاظ العام

وللعام باعتبار اللفظ أربعة أنواع: الأول: لفظ الجمع، مثل "المسلمين" و"الرجال" والثاني: لفظ الجنس، مثل النساء، والناس، والإبل، وأمثالها من الكلمات التي ليس لها من جنسها واحد.

والثالث: الألفاظ المبهمة، مثل "من" للمقلاء و"ما" لغير المقلاء. والرابع الاسم المفرد إذا دخل عليه لام الاستفراق أو الجنس، مثل "الإنسان" و"السارق" و"الزاني" و"الكافر" وأمثالها.

أقسام العام

وللعام ثلاثة أقسام :

- ١- عام يكون على عموم قطعا، أي ما جاء فيه التخصيص قطعا، وهو الذي اشتمل على قرينة تدل على عدم تخصيصه، مثل قوله تعالى: «وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها» فهذا عام ما خص عنه شئ.

٢- عام أريد به الخصوص قطعاً، وهو الذى اشتمل على قرينة تدل على خصوصه، مثل قوله تعالى: «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً» فلفظ "الناس" مخصوص بالمكلفين بدليل العقل والنقل.

٣- عام مطلق عن الدلالة على الخصوص وعدمها، وهو الذى لا تكون فيه قرينة العموم أو الخصوص، فحكم الأول أنه يثبت به الحكم قطعاً، وحكم الثاني أنه يثبت به الحكم ظناً ففي حكم هذين القسمين لا خلاف لأحد من الأئمة.

وأما الثالث فقد اختلف الأئمة فى كونه قطعياً، أو ظنياً.

فقال أكثر الفقهاء: (المالكية والشافعية والحنابلة) إن دلالة هذا العام على جميع أفراده ظنية، والمختار عند الحنفية وبعض الشافعية أن دلالة هذا العام على حكمه قطعية إذا لم يثبت تخصيصه، وإذا ثبت أنه قد خص عنه البعض فدلالة الباقي بعد التخصيص ظنية.

حجة الجمهور :

احتج الجمهور بأن كل عام يحتمل التخصيص، حتى شاع عندهم هذه المقالة: " ما من عام إلا وقد خص عنه البعض " ويستدلون بقوله تعالى: «كل من عليها فان» فإن «من عليها» عام وكناية عن كل حى و مع ذلك وقد خص عنه الله سبحانه وتعالى.

حجة الحنفية :

احتج الحنفية بأن اللفظ العام موضوع للعموم، فكان العموم لازماً له حتى يقوم دليل الخصوص، وأما احتمال التخصيص فهو احتمال ليس بناشٍ من دليل، فلا ينافى قطعية العام، كما أن احتمال المجاز فى التخصيص

لا ينافي قطعية الخصاص .

تأييد الحنفية :

وقد فهم الصحابة العموم من النصوص القرآنية، لقوله تعالى: «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة» يشمل قطعاً كل الزناة، وقوله تعالى: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً» يشمل قطعاً كل متوفى عنها زوجها .

ثمرة الاختلاف

وتظهر ثمرة الاختلاف بأن تخصيص العام الغير المخصص لا يجوز بخبر الواحد، والقياس عند أبي حنيفة؛ فإن الظنى لا يصير مخصصاً ومثيراً للقطعي . وعند الجمهور جاز تخصيصه بالقياس، وخبر الواحد؛ فإن العام المذكور عندهم ظنى فصح أن يخصه ظنى آخر، وهو خبر الواحد، والقياس .

مفهوم تخصيص العام :

تخصيص العام هو قصره على بعض أفراده بدليل مستقل من العقل أو الكلام أو صرف العام عن عموم، أى إرادة بعض أفراد، وترك الباقي، كما في لفظ "الناس" في الآية . ﴿وَقَدْ عَلِمْنَا عَلَى النَّاسِ حُجَّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ .

والقصر هو إرادة بعض أفراد العام بدليل غير مستقل مثل الاستثناء والصفة .

تعريف المشترك

هو اللفظ الموضوع للدلالة على معنيين فأكثر، فلا بد فيه من شرطين تعدد الوضع، وتعدد المعنى، بأن يوضع اللفظ مرتين فأكثر لمعنيين فأكثر.
المثال: مثل لفظ "العين" فإنه وضع للعين الناظرة، وعين الماء، والجاسوس، والشمس، والميزان، والنقد من المال، والذهب، ولكن لا يراد جميعها في إطلاق واحد، بل يراد واحد منها بانفراده عند الإطلاق، فهو قد وضع لكل منها على حدة.
وكذلك لفظ "القرء" فإنه وضع للحيض، والطهر بوضع خاص لكل منهما على حدة.

الفرق بين المشترك اللفظي والمعنوي

المشترك اللفظي: هو اللفظ الذي يكون مشتركا بين معنيين فأكثر، كما مر، والمشترك المعنوي هو اللفظ الذي يكون موضوعا لمعنى واحد، ولكن يكون لذلك المعنى أفراد، مثل لفظ "المولى" فإن معناه اللغوي هو الناصر، ولكن له أفراد مثل السيد والعبد والمحِب.

ولفظ "النكاح" فإن معناه لغة الضم، وهو يشمل ضم اللفظين، وهو العقد، وضم الجسمين، وهو الوطى، وفي الحقيقة المعنى مشترك بين الأفراد لا اللفظ؛ فإنه وضع لمعنى واحد. والمشترك المعنوي من قسم العام حقيقة، لا من قسم المشترك الذي لا بد فيه في تعدد الوضع.

حكم المشترك: حكم المشترك أنه يجب على المجتهد ترجيح أحد معاني المشترك بالقرينة اللفظية، أو الحالية التي ترجح المعنى المراد، كما في

لفظ "القرء" في قوله تعالى : «ثلاثة قروء» فإن الإمام الشافعي رحمه الله رجح الطهر بقريئة العدد المذكر وهو "ثلاثة" ، فعلم أن المعدود وهو مدلول "القرء" أيضاً مذكر، وهو الطهر، والإمام أبا حنيفة رحمه الله رجح الحيض بقريئة أن لفظ "ثلاثة" خاص في عدد معين وهو الاثنين والواحد، فلا يقال للزائد والناقص : "ثلاثة".

وأجاب عن تذكير العدد "ثلاثة" بأنه باعتبار لفظ "القرء" الذي هو مذكر، وإن كان معناه مؤنثاً وهو الحيض.

عموم المشترك :

وهو إرادة جميع معاني اللفظ المشترك في استعمال واحد، مثل إرادة الحيض والطهر من لفظ "القرء".

ولا يصح أن يستعمل المشترك في جميع معانيه في إطلاق واحد؛ لأن المشترك لم يوضع لكل معانيه بوضع واحد، وإنما وضع لكل معنى من معانيه بوضع خاص، فلا يراد منه مجموع معانيه حقيقة؛ فإن إرادة جميع المعاني مخالفة لهذا الوضع الخاص، فإذا لم يمكن إرادة أحد معاني المشترك وترجيحه فيجب التوقف فيه حتى يقوم الدليل على تعيين أحد معانيه.

وهذا مذهب أكثر الحنفية، والآمدي من الشافعية، وأما عند أكثر الشافعية والقاضي عبد الجبار المعتزلي فيصح استعمال المشترك في جميع معانيه في استعمال واحد.

تعريف المؤول :

المؤول هو ما ترجح من المشترك بعض معانيه بغالب الرأي والاجتهاد، كترجيح الحيض من لفظ "القرء" عند الحنفية، وترجيح الطهر

منه عند الشافعية، فلفظ "القرء" لغة مشترك، وأما شرعاً فمؤول.
والفرق بين المؤول والمحمل ثابت؛ لأن مراد المحمل يعرف ببيان
المحمل المتكلم، ويقال لذلك البيان تغير، بخلاف المؤول فإن معناه يعرف
باجتهاد المجتهد، ويقال له التأويل.
حكم المؤول :

وحكم المؤول أنه يجب العمل به على احتمال اللفظ في التأويل،
بحيث إذا ظهر الخطأ وجب الرجوع عنه، مثل إرادة الحيض من "القرء"
عند الحنفية، وإرادة الطهر منه عند الشافعية؛ فإن كل واحد منهما تأويل
يحتمل اللفظ.

----- المناقشة

- ١- اذكر تعريف الخاص وأقسامه وأمثله وحكمه.
- ٢- اكتب القاعدة التي حصلت من حكم الخاص، وماذا يتفرع
عليها ؟
- ٣- اذكر أنواع الخاص باعتبار الصيغة.
- ٤- بين تعريف المطلق والمقيد واذكر حكمهما.
- ٥- عرف العام وبين ألفاظه.
- ٦- اذكر حكم العام بعد بيان الأقسام الثلاثة له.
- ٧- اكتب الاختلاف بين الجمهور والحنفية في حكم العام.
- ٨- اذكر تعريف المشترك والفرق بين المشترك اللفظي والمعنوي.
- ٩- ماهو حكم المشترك ؟
- ١٠- وماهو معنى عموم المشترك ؟
- ١١- عرف المؤول واذكر حكمه ومثاله.

التقسيم الثانى باعتبار استعمال اللفظ فى المعنى

كما أن اللفظ باعتبار وضعه للمعنى ينقسم إلى أربعة أقسام: من الخاص، والعام، والمشارك، والمؤول، كذلك ينقسم باعتبار استعماله فى المعنى إلى أربعة أقسام: الحقيقة، والمجاز، والصريح، والكناية.

تعريف الحقيقة :

اللفظ الذى استعمل فى معناه الموضوع له فهو الحقيقة، كلفظ "الأسد" المستعمل فى الحيوان المعروف؛ فإنه حقيقة، لأجل ثبوته فى معناه الأسمى.

أقسام الحقيقة :

وهى باعتبار واطمها على أربعة أقسام: حقيقة لغوية، حقيقة شرعية، حقيقة عرفية عامة، حقيقة عرفية خاصة، أو اصطلاحية.

التعريف والأمثلة :

١- الحقيقة اللغوية : هى اللفظ المستعمل فى معناه اللغوى، فواضعها من أهل اللغة، كاستعمال لفظ "الإنسان" فى آدم وأولاده، واستعمال "الذئب" فى الحيوان المعروف و "الدابة" فيما يدب ويتحرك على الأرض.

٢- الحقيقة الشرعية : هى اللفظ المستعمل فى المعنى الموضوع له شرعاً، فواضعها هو الشارع، مثل استعمال لفظ "الصلاة" فى العبادة المخصوصة المشتملة على أقوال وأفعال معروفة.

٣- الحقيقة العرفية الخاصة أو الاصطلاحية : هي اللفظ المستعمل في معنى عرفي خاص، أو اصطلاحى اصطلاحت عليه جماعة معينة، وتسمى حقيقة اصطلاحية أيضا. مثل لفظ "الاسم" و "الفعل" و "الحرف" عند النحويين، ولفظ "الاستحسان" و "العقد" عند الفقهاء، ولفظ "الجوهر" و "المرض" عند المتكلمين، فإن لهذه الكلمات معان خاصة عندهم.

٤- الحقيقة العرفية العامة : هي اللفظ المستعمل في معنى عرفى عام كاستعمال لفظ "الدابة" لذوات القوائم الأربعة، و "المذياع" للراديو، فإن هذين اللفظين يستعملان في هذين المعنيين في العرف العام.

التقسيم الثانى للحقيقة

١- إن استعمال لفظ الحقيقة في غير المعنى الموضوع له بلامناسبة، يقال له المرجح؛ لاستعمال اللفظ في معنى آخر من غير تفحص المناسبة، ورعايتها، كأسماء الأعلام، مثل رشيد، وصالح، وعادل، فإن المناسبة بين المعنى الوصفى الأصلى والمعنى العلمى غير لازم، فإن الرجل قد يكون اسمه "رشيدا" ولكن لا يكون رشيدا في نفس الأمر، فالمرجح هو اللفظ الذى استعمال في غير معناه الأصلى مع عدم المناسبة، وهذا كالوضع الجديد.

٢- والمنقول : هو اللفظ الذى نقل عن معناه الأصلى إلى معنى آخر، لوجود المناسبة بين المعنيين، كلفظ "الصلاة" فإنه نقل شرعا إلى معنى لا يخلو عن الدعاء، وهو الأفعال والأقوال المعلومة. ففى المرجح والمنقول يترك المعنى الأصلى كلية، فلا يستعمل في المعنى الأصلى. إلا مع القرينة، وأما في الجار فلا يترك المعنى الأصلى، بل يستعمل فيه بدون القرينة.

حكم الحقيقة

للحقيقة ثلاثة أحكام :

١- ثبوت المعنى الذى وضع له اللفظ عاما كان أو خاصا، أمرا كان أونهيما، نواه المتكلم، أولم ينوه. كما فى قوله تعالى: «واركعوا واسجدوا» إذ فيه الأمر بحقيقة الركوع، والسجود، وكل منهما خاص، وكذلك قوله تعالى: «ولاتقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق» وفيه النهى عن حقيقة القتل الحرام، وهو خاص.

٢- امتناع نوى المعنى عن اللفظ، فلا يقال للأب ليس بأب، وإنما يقال للجد إنه ليس بأب، لأن الجد مجاز بمعنى الأب، فيجوز نفيه، وأما الأب فحقيقة فلا ينفى.

٣- رجحان الحقيقة على المجاز؛ لأنها لا تفتقر إلى قرينة، بخلاف المجاز، فإنه يفتقر إليها، فلا يحمل اللفظ على المجاز إلا بعد وجود القرينة.

تعريف المجاز :

هو كل لفظ استعمل فى غير المعنى الذى وضع له لمناسبة بينهما، أو لعلاقة مخصوصة، فلا بد للمجاز من قرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقى، مثل: رأيت أسدا يرمى فى الحمام، فإن لفظ "الحمام" يمنع إرادة المعنى الحقيقى، وهو الحيوان المعروف، بل المراد منه الرجل الشجاع. ويقال له المجاز؛ لأنه جاوز وخرج عن المعنى الحقيقى.

علاقة المجاز :

ولا بد فى كل مجاز من علاقة واتصال بين المعنى الحقيقى والمجازى؛ لأن اللفظ لا يدل على المعنى الأجنبى، كالشجاعة المشتركة بين الأسد والرجل الشجاع، ويقال لتلك العلاقة القرينة أيضا؛ فإنها تقارن بين

المعنى الحقيقي والمجازى .

أقسام المجاز :

والمجاز على قسمين : مجاز مستعار ومجاز مرسل ، فإن العلاقة بين
المعنى الحقيقي والمجازى إذا كانت تشبيها فهو المجاز المستعار ، وإن كانت
غيره فهو المجاز المرسل ، مثال الأول كما إذا أردنا من الأسد الرجل
الشجاع ، فإن العلاقة مشابهة الرجل بالأسد في الشجاعة . ومثال الثانى كما
إذا أردنا من القرية في قوله تعالى : « واسئل القرية » أهل القرية من قبيل
ذكر المثل وإرادة الحال .

عموم المجاز :

وهو أن يراد من اللفظ معنى شامل للمعنى الحقيقي والمجازى ،
كإرادة الأصل من لفظ " الأمهات " في قوله تعالى : « وأمهاتكم » أى حرمت
عليكم أصولكم ؛ فإن الأصل شامل للمعنى الحقيقي وهو الأم ، والمعنى
المجازى وهو الجدة ، وهذا يقال له عموم المجاز .

حكم المجاز :

أثر المجاز أمران : الأول : إرادة المعنى الذى استعمل فيه المجاز ،
خاصا كان ذلك المعنى ، أو عاما ، فيثبت حكم ذلك المعنى .

الثانى : جواز نفي المعنى الحقيقي عن مدلول المجاز ، مثاله لو قيل
للبليد هو حمار ، جاز النفي أيضا بأن يقال إنه ليس بحمار ، فالإثبات باعتبار
المعنى المجازى ، والنفي باعتبار المعنى الحقيقي .

مفهوم قولهم " المجاز خلف عن الحقيقة "

ولاشك أن المجاز خلف ولفرغ، والحقيقة أصل له، بدليل أن المجاز لا يثبت إلا عند تعذر العمل بالحقيقة، ولهذا لا بد في المجاز من القرينة، دون الحقيقة، ولكن اختلفوا في وجه الخلفية: فقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله " إن المجاز خلف عن الحقيقة في حق التكلم لا في حق الحكم ".
معناه أن التكلم بلفظ المجاز حار خلفاً عن التكلم بلفظ الحقيقة؛ لأن الحقيقة والمجاز من أوصاف اللفظ دون المعنى، فتكون الخلفية في التكلم والتلفظ دون الحكم.

مثاله : إذا قيل " هذا أسد " وأريد به الرجل الشجاع يكون هذا خلفاً عن قوله: " هذا أسد " إذا أريد به الحيوان المعروف، فيصح إرادة الرجل الشجاع في الأول بناءً على صحة التكلم، لا لأجل أنه خلف عن شئ، كما أنه يصح إرادة الحيوان المعروف من غير الخلفية.

وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله إن المجاز خلف عن الحقيقة في حق الحكم لا في حق التكلم؛ لأن الحكم هو المقصود من الكلام لا نفس العبارة، ففي " هذا أسد " إذا أريد به الرجل الشجاع يكون إثبات الشجاعة للرجل خلفاً عن إثباته للحيوان المعروف؛ لأن المقصد من الكلام هو الحكم، فلو لم يمكن إثباته للحيوان المعروف لا يمكن إثباته للرجل الشجاع أيضاً.

ثمرة الاختلاف :

وتظهر ثمرة هذا الاختلاف فيما إذا قال رجل لعبده الذي هو أكبر سنًا منه " هذا ابني " فيحمل كلامه على المتق مجازاً، فيمتق العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأن هذا التركيب صحيح وموافق لقواعد اللغة، فلا يعتبر لغواً، فيكون في الكلام مجاز من قبيل ذكر الملزوم، وهو

البنوة وإرادة اللازم، وهو الحرية، فصح الكلام ويترتب الحكم.
وأما عند الصاحبين والشافعي رحمهم الله هذا الكلام "هذا ابني"
لعبد الأكر من له لا يتعلق به الحكم من الحرية وغيره؛ لأن الحقيقة هنا
ممتعة؛ إذا الأكر لا يكون ابنا لأصغر، فلا يصح المجاز إلا بعد صحة
الحقيقة، والحقيقة غير صحيحة، فكذا المجاز - وهو المتيقن - لا يصح.

الجمع بين الحقيقة والمجاز

استعمال اللفظ الواحد في معنيين - الحقيقي والمجازي - معاً بإطلاق
واحد، في وقت واحد، يقال له الجمع بين الحقيقة والمجاز، فعند الحنفية
الجمع بين الحقيقة والمجاز لا يصح؛ لأن الحقيقة أصل والمجاز فرع، واللفظ
بالنسبة إلى المعنى كالثوب بالنسبة إلى الشخص، فاللفظ في المعنى الحقيقي
كالثوب المملوك، وفي المعنى المجازي كالثوب المستعار، فيستحيل أن يكون
اللفظ الواحد في وقت واحد أصلاً وفرعاً، كما أن الثوب الواحد لا يمكن أن
يكون مملوكاً ومستعاراً في وقت واحد، وبالنسبة إلى شخص واحد.

فائدة هذا الأصل:

أن في قوله تعالى: «أو لامستم النساء» المراد هو المعنى المجازي
(وهو الجماع) بالاتفاق، حتى يجوز التيمم للجنب بهذا النص، فلا يراد
المعنى الحقيقي (وهو المس باليد) فلا يكون المس من غير شهوة ناقضاً
للوضوء. وكذلك لو أوصى أحد لأولاد بني فلان يراد منه أبناءه الصليبة،
لا أبناء بنيه؛ فإنه معنى مجازي لا يجتمع مع المعنى الحقيقي.

تعريف الصريح وأمثله

الصريح : ما ظهر المراد به ظهوراً بيناً، حيث لا يحتاج إلى النية، سواء كان ذلك المعنى الظاهر حقيقياً، أو مجازياً، مثل قول العاقد "بعت واشتريت" و "زوّجت" فإنها تدل على معانيها الحقيقية دلالة ظاهرة، ومثل قول القائل "أكلت من هذه الشجرة" أى من ثمرتها، فهذا يدل على معناه المجازى وهو أكل الثمرة دلالة واضحة من غير النية، فلا يحتاج السامع في فهم معنى الصريح إلى التأمل فيه، سواء استعمل اللفظ في معناه الحقيقي، أو في غيره، كالمجاز المتعارف، مثل لأشرب من هذا الحوض؛ أى من مائه، ولا أكل من هذه النخلة أى من ثمرها.

حكم الصريح :

ثبوت الحكم الشرعى به بلا توقف على النية، أى من غير نظر إلى إرادة المتكلم، فسواء أراد المتكلم معنى الكلام أم لم يرد، ثبت موجبه. فمن قال لزوجته: "أنت طالق" وقع الطلاق، نوى الطلاق، أو لم ينو؛ لأن "الطلاق" من ألفاظ الصريح - وكذلك جميع الكلمات الصريحة - .

تعريف الكناية

الكناية : هى لفظ استتر المراد منه في نفسه، فلا يفهم معناه إلا بقرينة، سواء كان ذلك المعنى حقيقياً، أو مجازياً. فقول الرجل لزوجته: "اعتدى" مريداً به الطلاق كناية؛ لأن حقيقة هذا اللفظ المدّ والحساب، ولكن المراد به هنا سبب العدة، وهو الطلاق، وكذلك قول الرجل لزوجته: "أنت بائن" مشتق من البينونة، ومعناه الفرقة، ويراد به مجازاً قطع وصلة

الزواج القائم بينهما، فلا يقع الطلاق من ألفاظ الكنايات إلا بالنية.

حكم الكناية :

حكم الكناية : أن الحكم بها لا يثبت إلا بالنية، أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال، أى لا يجب العمل بها إلا بالنية، أو دلالة الحال، فلا يثبت بالكناية ما يدرأ بالشبهات، كالحدود والكفارات، فلا يحذف المقر بلفظ الكناية ما لم يصرح بما يوجبه، فلو قال السارق "أخذت" يكون غاصبا فإن الأخذ ليس بصريح في السرقة، فلا تقطع يده.

المناقشة

- ١- اذكر تعريف الحقيقة وأقسامها مع الأمثلة.
- ٢- عرف المنقول والمرجّل وبين هل أنهما من الحقيقة أو من المجاز ؟
- ٣- بين حكم الحقيقة.
- ٤- اكتب تعريف المجاز وأقسامه مع المثال.
- ٥- وما هو معنى "موم المجاز" ؟
- ٦- ما معنى قولهم: "المجاز خلف عن الحقيقة" ؟
- ٧- وما هو مفهوم "الجمع بين الحقيقة والمجاز" وهل هو جائز ؟
- ٨- اذكر تعريف الصريح، وحكمه، وأمثله.
- ٩- عرف الكناية، واذكر حكمه، وبعض المسائل المتفرعة عليها.

التقسيم الثالث باعتبار دلالة اللفظ على المعنى

فاللفظ باعتبار دلالة على المعنى ظهوراً وخفاءً على قسمين: واضح الدلالة، وخفى الدلالة، فواضح الدلالة: هو ما دل على معناه بصيغته من غير توقف على أمر خارجي، وخفى الدلالة: هو ما لا يكون كذلك، بل يكون معناه خفياً لذاته، أو لأمر آخر، فلا يفهم معناه إلا بغيره. ثم كل واحد منهما باعتبار مراتب الظهور والخفاء على أربعة أقسام:

أنواع واضحة الدلالة

١- الظاهر وتعريفه:

الظاهر هو كل لفظ، أو كلام ظهر المعنى المراد به للسامع بصيغته من غير توقف على قرينة خارجية، أو تأمل، سواء كان إياده في الكلام للمعنى المراد أم لا.

مثاله : قوله تعالى: «يا أيها الناس اتقوا ربكم» وقوله سبحانه: «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة» فهذا وأمثاله ظاهر يعرف المراد منه بسمع صيغته، وإن لم يكن مسوقاً ومذكوراً للمعنى المراد. وقوله تعالى: «وأحل الله البيع وحرم الربوا» المعنى الظاهر من هذه الآية هو حلّ البيع، وحرمة الربوا، ولكن لم تورد لبيان هذا المعنى، بل أوردت لإنكار المماثلة بين البيع والربوا، فهي مسوقة لنفي المماثلة. ومثاله أيضاً قوله تعالى: «فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع» دل بظاهره على إباحة الزواج، ولكن سوقه لبيان إباحة تعدد الزوجات.

حكم الظاهر :

وحكمه وجوب العمل بمعناه المتبادر منه قطعاً ويقيناً، سواء كان

اللفظ عاماً، أو خاصاً، إلا إذا منع الدليل إرادة معناه المتبادر، ولكن إذا كان عاماً يحتمل التخصيص، وإذا كان خاصاً يحتمل المعنى المجازي، وإذا كان مطلقاً يحتمل التقييد .

٢ - النص و تعريفه :

النص هو ما زاد وضوحاً عن الظاهر بقرينة تقترب باللفظ من المتكلم، أى لا تكون زيادة وضوحه عن الظاهر من صيغته، بل تكون لأجل معنى فى المتكلم نفسه بحيث يكون غرض المتكلم هو إيراد المعنى الزائد ، وسوق الكلام يكون لأجله، فيحتمل التأويل والتخصيص ، وكان يقبل النسخ فى عصر النبوة وزمن الوحى .

مثاله : قوله تعالى : « فطلقوهن لعدتهن » فإنه نص فى بيان مراعاة وقت السنة عند إرادة الطلاق ؛ لأن الكلام سيق لذلك ، وإن كان ظاهراً فى أن الرجل لا يزيد على طلقة واحدة فى طهر واحد ، على ما هو السنة فى الطلاق .

ومثل قوله تعالى : « من بعد وصية يوصى بها أو دين » فإنه نص فى تقديم الدين ، والوصية على الميراث . وكذلك قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » فإنه نص فى قطع يد السارق وسيق لأجله .

حكم النص :

وحكم النص : بعينه هو حكم الظاهر فى أن كلا منهما يوجب العمل

٣ - تعريف المفسر :

المفسر: هو اللفظ الذى دل على معناه دلالة أكثر وضوحاً من النص والظاهر ، بحيث لا يحتمل التأويل والتخصيص ، ولكن كان قابلاً للنسخ في عهد الرسالة .

مثاله قوله تعالى (فى حد القذف) : ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ فكل واحد من كلمة "ثمانين" و كلمة "مائة" مفسر لأنها عدد معين ، والعدد المعين لا يحتمل الزيادة ولا النقص .

حكم المفسر :

وحكم المفسر زائد على حكم الظاهر والنص ، فكان ملزماً موجباً قطعاً ، على وجه لا يبقى معه احتمال التأويل ، أو التخصيص مع بقاء احتمال النسخ ، ولو ازداد وضوحاً وارتفع احتمال نسخه صار محكماً ، والحاصل أن حكم المفسر وجوب العمل به قطعاً بلا احتمال تأويل أو تخصيص مع بقاء احتمال النسخ فقط في عهد الرسالة .

تعريف المحكم :

المحكم: هو اللفظ الذى دل بصيغته على معناه دلالة واضحة لا تحتمل تأويلاً ، ولا تخصيصاً ، ولا نسخاً في حال حياة النبي ﷺ ولا بعد وفاته بالأولى . مثاله: قوله تعالى: ﴿إن الله بكل شئ عليم﴾ وغيرها من الآيات التى تدل على صفات الله ، وعلى وجوب الإيمان بالله ، والملائكة ، والنبیین ، واليوم الآخر ، ومثل قوله تعالى: ﴿ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا﴾ فإنه يدل على حرمة النكاح مع أزواج النبي ﷺ إلى يوم القيامة .

حكم المحكم :

وحكم المحكم وجوب العمل به قطعاً دون تردد ؛ لأنه لا يحتمل غير معناه ، ولا يقبل النسخ والإبطال مطلقاً ، لا في عهد الرسالة ولا بعده ، لدليل يمنع نسخه .

ترجيح بعضها على البعض عند التعارض

واعلم أنه ليست هذه الأنواع الأربعة : الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم في مرتبة واحدة من الوضوح ، وقوة الدلالة على المراد منها ، فأقواها وأوضحها المحكم ، ثم المفسر ، ثم النص ، ثم الظاهر ، فإذا تعارضت فيما بينها قدم النص على الظاهر ، وقدم المفسر على الظاهر والنص ، وقدم المحكم على الجميع ؛ لأن الأقوى يقدم على الأضعف عند التعارض .

مثال تعارض الظاهر و النص

قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » فإن الأول ظاهر في حل ما زاد على الأربع ، والثاني نص في الاختصار على أربع زوجات ، وتحريم الزيادة على ذلك ، فتعارضاً فيرجح النص ؛ لأن النص أقوى من الظاهر ، والعمل بالأوضح والأقوى أولى وأحرى .

مثال تعارض النص مع المفسر

قوله صلى الله عليه وسلم : « المستحاضة تتوضأ عند من

صلاة^(١)» وفي رواية أخرى أن النبي ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حبيش: «توضئ لوقت كل صلاة»^(٢) فالحديث الأول نص يفيد إيجاب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة، ولو في وقت واحد، والثاني مفسر لا يحتمل التأويل في إيجاب الوضوء لوقت كل صلاة، فتعارض الحديثان فيرجح الثاني لأنه مفسر والمفسر أقوى وأوضح من النص.

وأما تعارض المفسر والمحكم

فلا يوجد له مثال كما نبه بعض المحققين، ومثل له بعضهم بقوله تعالى في شأن الشهود: «وأشهدوا ذوي عدل منكم» وقوله تعالى في محدودى القذف: «ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا» فإن الأول مفسر لا يحتمل غير قبول شهادة المدول، ومقتضاه قبول شهادة المدود في القذف إذا تاب؛ لأنه بعد التوبة عدل، والثاني محكم لوجود التأييد فيه صراحة، فيقتضى عدم قبول شهادته وإن تاب، فيرجح الثاني وهو المحكم على الأول، وهو المفسر، فلا تقبل شهادة المدود في القذف أبدا وإن تاب.

مثال تعارض المحكم مع النص :

قوله تعالى: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾ وقوله سبحانه في شأن زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم: «وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أواجه من بعده أبدا» الأول نص في إباحة ما عدا المحرمات المذكورة قبله، وذلك يشمل زوجات النبي عليه الصلاة والسلام، والثاني محكم لا يحتمل النسخ، والتعديل، ويفيد تحريم الزواج بإحدى زوجاته ﷺ، فيقدم المحكم؛ لأنه أقوى من النص.

(١) رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى .

(٢) رواه أحمد وابن ماجه .

مثال تعارض المحكم مع الظاهر :
 قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا﴾ الآية. وقوله تعالى:
 ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الأول محكم يفيد تحريم الزواج
 بزوات السبي ﷺ، والثاني ظاهر في إباحة جميع النساء، فيقدم المحكم
 لأنه أقوى من الظاهر.

أنواع واضحة الدلالة عند جمهور الأصوليين

واعلم أن الأقسام المذكورة لوضح الدلالة إنما كانت عند الحنفية،
 وأما عند الجمهور من الشافعية وغيرهم، فله نوعان فقط، ظاهر ونص. وقد
 يعبر عنهما بلفظ «المبين» وهو اللفظ الدال على معناه من غير إجمال.

الظاهر عند الجمهور :

فالظاهر عندهم هو الذي يحتمل التأويل، أو يدل على معناه دلالة
 ظنية، أي راحة، سواء كانت هذه الدلالة ناشئة عن الوضع اللغوي،
 كدلالة العام على جميع أفرادهِ، أم عن غيره، كدلالة (الصلاة) في الشرع
 على الأقوال والأفعال المخصوصة. وهذا شامل لكل واحد من الظاهر والنص
 عند الحنفية. وحكم الظاهر عندهم: أن يعمل بمدلوله ولا يترك إلا بتأويل
 صحيح.

النص عند الجمهور: وهو اللفظ الذي لا يحتمل التأويل، أو هو
 اللفظ الذي يدل على المعنى دلالة قطعية ولا يحتمل غيره أصلاً، كدلالة
 اسم محمد ﷺ على ذات مشخصة فهو كالمفسر عند الحنفية.
 وحكم النص عندهم: أن يعمل بمدلوله قطعاً ولا يمدل عنه إلا

المحكم عند الجمهور: هو اللفظ الذي يدل على معناه دلالة واضحة،

سواء كانت ظنية، أو معلومة، فهو سمل كلاً من الظاهر والباطن .
الحنفية .

ولم يشتهر المفسر عندهم في معنى معنى كما اسهر عند الحنفية .

أنواع غير واضح الدلالة عند الحنفية

وينقسم اللفظ غير واضح الدلالة إلى أربعة أنواع: الحمى،
والمشكل، والمجهل، والمتشابه، وليت هذه الأنواع كلها في مرتبة واحدة
من الخفاء، فأشدها خفاء هو المتشابه، ثم المجهل، ثم المشكل، ثم الحمى،
وهي تقابل أنواع واضح الدلالة كلها .

تعريف الخفى :

هو ما خفى مراده بعارض غير الصيغة لا ينال إلا بالطلب، أى يكون
معناه ظاهراً من لفظه، ولكن وجد سبب عارض أدى إلى خفاء مراد
المتكلم في بعض أفرادها، حتى يحتاج إدراكه إلى نظر وتأمل .

مثال الخفى :

لفظ «السارق» في قوله تعالى: «والسارق والسارقة فاقطعوا
أيديهما» فإنه ظاهر في معناه، وهو كل من يأخذ مال الغير خفيةً، وهو
محرز، لكن في دلالة على بعض أفراد شئ من الخفاء والخموض، مثل
الطرار: وهو النشال الذى يأخذ من صاحبه في غفلة منه بخفة يد ومهارة،
ومثل النباش: وهو سارق أكفان الموتى من القبور، فأورثت هذه التسمية
الجديدة لبعض اللصوص شبهة في إطلاق اسم السارق عليهما، ويحتاج
معرفة ذلك إلى بحث وتأمل .

وقد نظر العلماء في الموضوع، فوجدوا في الطرار زيادة على السارق،

لأن السارق يسارق الأعين النائمة، والطارار يسارق الأعين المتيقظة، ولهذا اتفقوا على أن الطرار ينطبق عليه حكم السارق، فتقطع يده، بل هو أولى بالقطع. ووجدوا أن النباش ينقص فيه معنى السرقة؛ لأنه يسرق من الأموات، وهم غير قادرين على الحرز، فلا ينطبق عليه اسم السارق عند جمهور الحنفية، فلا تقطع يده عندهم بل يعزر، وأما عند الأئمة الآخرين وأبى يوسف ينطبق عليه اسم السارق وتقطع يده.

حكم الخفى :

هو وجوب الطلب إلى أن يتبين المراد، أى البحث والتأمل فى العارض الذى هو سبب الخفاء، فإن كان سبب الخفاء هو الزيادة فى بعض الأفراد، كما فى لفظ «الطارار» بالنسبة إلى السارق فيلحقه بما دل عليه ظاهر اللفظ، وأعطاه حكمه. وإن كان سبب الخفاء هو النقصان فى بعض الأفراد، مثل لفظ «النباش» بالنسبة إلى السارق لم يلحقه بظاهر اللفظ، ولم يطبق حكمه عليه عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما.

تعريف المشكل :

هو اللفظ الذى خفى معناه المراد بسبب فى نفس اللفظ، بحيث لا يدرك إلا بالتأمل وبقرينة تبين المراد منه.

مثاله: لفظ «أتى» فى قوله تعالى: «فأتوا حرثكم أنى شئتم» فإنه كما فى قوله تعالى «أنى يكون لى غلام» كشرتك يأتى بمعنى «كيف» أى كيف شئتم، وبمعنى «من أين» كما فى قوله تعالى: «أنى لك هذا» أى من أين، فأشكل المراد به هنا، وبعد التأمل يترجح كونه بمعنى أى باى كيفية شئتم، قاعدة، أو قائمة، أو على جنب، أو من «كيف» الخلف فى العبل، لأن الحرث هو موضع طلب الأولاد والنسل، والدبر ليس محلا له.

حكم المشكل :

هو وجوب البحث والتأمل في المعنى المراد من اللفظ المشكل ، ثم العمل بما تبين المراد منه بالقرائن والأدلة .

تعريف المجمل :

هو اللفظ الذى غنى المراد منه بنفس اللفظ خفاء لا يدرك إلا ببيان من المتكلم ، فلا يدرك بالعقل ، وإنما يدرك بالنقل عن المتكلم ، فلا يفهم المراد منه إلا باستفسار من المجمل (بكسر الميم الثانية) وبيان من جهته .

حكم المجمل :

التوقف في تعيين المراد منه في عهد الرسالة ، حتى يبينه المتكلم به ؛ لأنه هو الذى أبهم المراد منه . فلا يفهم معناه من الصيغة ، ولا من القرائن الخارجية ، بل لابد من الرجوع إلى المتكلم .

مثاله : كلفظ « الموالى » فيما لو قال أحد : [أوصيت بثلاث مالى لموالى] وكان له موالى أهلون أى مُعْتَقُونَ وموالى أسفلون أى مُعْتَقُونَ ولم يبين المراد بقوله ، فلا يعرف المراد من « الموالى » إلا ببيان من نفس الموصى ، حتى لو مات ولم يبين مقصوده بطلت الوصية عند الحنفية ؛ لأنهم لا يجيزون استعمال المشترك في جميع معانيه .

تعريف المتشابه :

هو ما غنى المراد منه بنفس اللفظ ، وانقطع رجاء معرفة المراد منه لمن اشتبه عليه ، فأصبح لا يرجى إدراك معناه أصلاً لا قبل التأمل ولا بعده .

أقسام المتشابه

ثم المتشابه على قسمين : الأول ما لا يدرك معناه أصلاً ، أى لامعناه

اللفوى، ولا المعنى الشرعى المراد منه، مثل الحروف المقطعة فى أوائل السور مثل «آلم وحم» وغيرهما.

والثانى ما يدرك معناه اللفوى، ولكن لا يفهم معناه المراد، أى لا يفهم المعنى الذى أراده الشارع من ذلك المتشابه، مثل «اليد» فى قوله تعالى: «يد الله فوق أيديهم» و«الساق» فى قوله تعالى: «يوم يكشف عن ساق» وأمثالهما، والاختلاف بين الحنفية والشافعية فى القسم الثانى منه هل يفهم مراده الراسخون فى العلم أم لا ؟.

حكم المتشابه :

حكم القسم الأول منه: أن يعتقد المكلف حقية مراد الشارع ويؤمن به، من غير الحاجة إلى الطلب، والتأويل، وهذا هو الحق عند المحققين من العلماء الحنفية والشافعية.

وأما حكم القسم الثانى منه: ففيه طريقتان: طريقة السلف من أهل السنة والجماعة، وهى الامتناع عن التأويل مع الاعتقاد بحقية المراد الإلهى أو النبوى، والتسليم لما أراده الشارع، وترك الطلب، والإشغال بالوقوف على المراد منه، فدليلهم قوله تعالى: «وما يعلم تأويله إلا الله^١ والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا» فإن [الواو] عندهم للاستئناف والابتداء، لا العطف، فيقفون على لفظ «الله». والثانية طريقة الخلف، وهى طريقة المعتزلة أيضا، وهو تأويل المتشابه بما يوافق اللغة، ويلام تنزه الله عما لا يليق به، فيكون المراد عندهم باليد فى قوله تعالى: «يد الله فوق أيديهم» القدرة، ويراد بالوجه فى قوله تعالى: «كل شئ هالك إلا وجهه» الذات، ويراد بالاستواء فى قوله تعالى: «الرحمن على العرش استوى» الاستيلاء على وجه التكنى، وهؤلاء يعطفون قوله تعالى: «والراسخون فى العلم» على لفظ «الله» أى يجملون «الواو» للعطف لا للابتداء.

فالراسخون فى العلم يقدرّون على فهم تأويله عندهم. فالذين

يقولون: [له يد تليق بشأنه ووجه يليق بشأنه] وأمثالهما هم من أهل التأويل أيضا.

المناقشة

- ١- اذكر تعريف واضح الدلالة وخصي الدلالة.
- ٢- بين تعريف الظاهر مع مثاله وحكمه.
- ٣- وضع الفرق بين الظاهر والنص.
- ٤- ما هو الأقوى من المفسر والمحكم؟ ولماذا؟
- ٥- اذكر مثال التعارض بين المفسر والمحكم مع بيان الراجح منهما.
- ٦- بين الفرق بين المشكل والمتشابه.
- ٧- اذكر أقسام المتشابه وحكمها.

التقسيم الرابع باعتبار كيفية دلالة اللفظ على المعنى

قسم الحنفية طرق الدلالة على المعنى إلى أربعة أقسام: وهى عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص. والمراد بالنص هنا هو اللفظ الذى يفهم منه المعنى، سواء كان ظاهراً، أو نصاً، أو مفسراً، أو محكماً، والمراد من العبارة صيغة اللفظ المكوّنة من مفرداته وجمله.

١- تعريف عبارة النص:

وهى دلالة الكلام على المعنى المقصود، إما أصالة أو تبعاً، أى المعنى المدلول عليه عبارة قد يكون مقصوداً بالذات، وقد يكون مقصوداً بالتبع.

مثال عبارة النص: قوله تعالى: «وأحل الله البيع وحرم الربوا» فإنه يدل بلفظه وعبارته على معنيين: أحدهما التفرقة بين البيع والربا، والثانى إباحة البيع وحرمة الربا، وكل من هذين المعنيين مقصود من سياق الآية الكريمة، إلا أن المعنى الأول هو المقصود أصالة؛ لأنها نزلت للرد على الذين قالوا «إنما البيع مثل الربوا»، والثانى مقصود تبعاً، ليتوصل به إلى إفادة المعنى المقصود أصالة.

حكم عبارة النص:

أنها تفيد الحكم قطعا إذا تجردت عن الموارد الخارجية عن النص، نعم فإن كانت من قبيل العام الذى دخله التخصيص كانت دلالتها ظنية.

٢- تعريف إشارة النص:

وهى دلالة الكلام على معنى غير مقصود أصالة، ولا تبعاً، ولكن

لازم للمعنى الذى سيق الكلام لإفادته .

والفرق بين العبارة والإشارة: أن مدلول عبارة النص سيق الكلام لأجله، ومدلول إشارة النص لم يبق الكلام لأجله، ولكنه لازم للحكم المسوق له الكلام، والثانى أن دلالة العبارة تكون ظاهرة، ودلالة الإشارة قد تكون ظاهرة، وقد تكون خفية تحتاج إلى دقة نظر ومزيد تأمل .

مثال إشارة النص: قوله تعالى: «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم» دل بعبارة على إباحة الوقاع فى كل أجزاء الليل إلى طلوع الفجر، ويفهم منه بطريق الإشارة إباحة الإصباح جنبا فى حالة الصوم؛ لأن إباحة الوقاع إلى طلوع الفجر يستلزم أن يطلع عليه الفجر وهو جنب، وهذا المعنى غير مقصود بالسياق لكن لازم له .

حكم إشارة النص :

وحكم الإشارة أنها تفيد القطع كالعبارة، إلا إذا وجد ما يصرف الحكم من القطع إلى الظن، كما فى قوله تعالى: «وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف» فإنه يدل إشارة على أن الولد تبع للوالد، إلا أنه خصّ عنه الحرية والرق بحكم الإجماع، فإن الولد يكون تابعا لأمه فيهما .

٣- تعريف دلالة النص :

ومى دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه؛ لاشتراكهما فى العلة التى يمكن فهمها عن طريق اللغة، من غير حاجة إلى الاجتهاد الشرعى، وهذا هو الفرق بين دلالة النص، والقياس، فإن العلة فى دلالة النص تفهم لنة، وفى القياس تفهم اجتهدا؛ ولذلك اختلف العلماء فى الأحكام القياسية دون التى تثبت بدلالة النص .

مثال دلالة النص: نحو قوله تعالى: «ولا تقل لهما أفٍ ولا تنههما» دل بعبارة الصريحة على حرمة التأفيف؛ لما فيه من الأذى، ويدل من

طريق دلالة النص على تحريم الضرب، والشتم، والحبس، ومنع الطعام؛ فإن الأذى فيها أكثر من التأفيف، فيكون ثبوت الحكم في المسكوت عنه أولى من ثبوته في المنصوص عليه؛ لقوة العلة في المسكوت عنه.

حكم دلالة النص:

أن الحكم الثابت بها كالحكم الثابت بإشارة النص، فيجوز إثبات المعفويات والكفارات بدلالة النص كما يجوز إثباتها بالإشارة.

٤- تعريف اقتضاء النص:

وهو دلالة الكلام على المسكوت عنه الذي يتوقف صدق الكلام، أو صحته شرعاً على تقديره واعتباره، أى لا تدل صيغة الكلام عليه، بل إنما يقدر ويعتبر لأجل أن صدق الكلام أوضحته موقوف عليه شرعاً، ويقال له الاقتضاء، فإن معنى الاقتضاء «الطلب» كأن الكلام يطلب ذلك المقدر لأجل صدقه أو صحته شرعاً.

مثال اقتضاء النص: كقوله صلى الله عليه وسلم: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» فإنه بلفظه وعبارته يدل على رفع الفعل الذى يقع عن المكلف خطأ، أو نسياناً، أو إكراهاً، أى لا يقع هذه الأفعال من أمتي مع أن هذا خلاف الواقع؛ لصدورها عنهم، فصدق هذا الكلام يقتضى تقدير شئ، كرفع الإثم أو الحكم، ليطابق الواقع، فيصير المعنى رفع إثم الخطأ والنسيان والإكراه، فالإثم مسكوت عنه في هذا المثال، ولكن توقف صدق الكلام على تقديره، فيعتبر من مدلول الكلام بدلالة الانقضاء.

ومن أمثله: حديث «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» فإن صدور نفس الأعمال لا يتوقف على النية، وكذلك قوله تعالى: «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ» فإن السؤال إنما يكون من أهل القرية.

حكم اقتضاء النص :

أنه يثبت الحكم به قطعاً، مثل العبارة والإشارة والدلالة، إلا أنه عند التعارض يعمل بها لابه .
وكذلك العبارة أقوى من الإشارة، والإشارة أقوى من الدلالة، كما أن الدلالة أقوى من الاقتضاء .

التعارض بين هذه الدلالات

وإذا تعارضت هذه الدلالات في الأحكام الثابتة بها يرجح الثابت بالعبارة، ثم بالإشارة، ثم بالدلالة، ثم بالاقتضاء .
مثال تعارض العبارة والإشارة: وجوب القصاص على القاتل عمداً عملاً بقوله تعالى: «كتب عليكم القصاص في القتلى» واستحقاقه الخلود في نار جهنم عملاً بقوله تعالى: «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاءه جهنم خالداً فيها» فيرجح الحكم الأول؛ لأنه ثابت بعبارة النص .

مثال تعارض الإشارة مع الدلالة:

قوله تعالى: «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاءه جهنم خالداً فيها» فإنه دل بإشارة النص على عدم وجوب الكفارة على القاتل عمداً، وقوله تعالى: «ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله» فإنه يدل بعبارة على وجوب الكفارة على القاتل خطأ، ويدل بدلالة نصه على أن القاتل عمداً أولى بالكفارة من المخطئ لأن المخطئ أدنى حالاً من العاقل . فترجح الإشارة على الدلالة؛ لقوة الإشارة، فلا تجب الكفارة على القاتل عمداً .

المناقشة

- ١- اذكر تعريف كل واحد من عبارة النص وإشارة النص ودلالة النص واقتضاء النص مع الأمثلة، وبيان الحكم.
- ٢- وضح الفرق بين دلالة النص والقياس.
- ٣- اذكر مثالا لتعارض العبارة والإشارة وبين الراجع منهما.

طرق الدلالة على الحكم عند المتكلمين

واعلم أن دلالة الخطاب، أو اللفظ في الكتاب، والسنة على الحكم الشرعي في اصطلاح المتكلمين (علماء علم الكلام) تنقسم على قسمين:

١ - دلالة المنطوق

٢ - دلالة المفهوم

تعريف دلالة المنطوق: هي دلالة اللفظ على حكم شئ مذكور في الكلام، وهي شاملة لدلالة العبارة والإشارة والاقتضاء عند الحنفية، وتسمى هذه الدلالة الدلالة اللفظية.

أقسام المنطوق :

ثم المنطوق على قسمين:

١- صريح: وهو ما يدل عليه اللفظ بالمطابقة أو التضمن.

٢- وغير صريح وهو ما يدل عليه اللفظ بالالتزام.

تعريف دلالة المفهوم: هي دلالة اللفظ على حكم شئ لم يذكر في الكلام، وتسمى بالدلالة المعنوية، أو الدلالة الالتزامية، فدلالة المفهوم من باب دلالة الالتزام، ومن قسم دلالة اللفظ.

أقسام المفهوم :

وكذلك المفهوم على قسمين:

١- مفهوم الموافقة: وهو دلالة اللفظ على ثبوت حكم الشئ المذكور في المسكوت عنه؛ لاشتراكهما في علة الحكم المفهومة بطريق اللغة، وهو نفس دلالة النص عند الحنفية، ويسمى مفهوم الموافقة «فحوى الخطاب» (أى مفهومه) و«تنبيه الخطاب» أيضا، كقوله تعالى: «فلا تقل لهما أف» فإنه يدل أيضا على تحريم الضرب من باب أولى.

٢- ومفهوم المخالفة: وهو دلالة الكلام على نفي الحكم الثابت للشيء المذكور عن المسكوت عنه؛ لانتفاء قيد من قيود المنطوق، ويسمى دليل الخطاب أيضاً.

أنواع مفهوم المخالفة :

وهو على عشرة أنواع: وهي مفهوم الصفة، ومفهوم الشرط، والغاية، والمدد واللقب (الاسم)، والاستثناء، والظرف وغيرها، ومعنى هذا الكلام أن الحكم في الشيء إذا كان معلقاً بشرط، أو وصف، أو غاية، أو غيرها، يدل على نفي ذلك الحكم عن الشيء الذي لا يوجد فيه ذلك الشرط أو الوصف أو غيرها.

آراء الأئمة في حجية مفهوم المخالفة

١- مذهب الحنفية : وهم يقولون: ليس مفهوم المخالفة في النصوص الشرعية بحجة ولا يجوز العمل به.

حجة الحنفية : لم يعمل بمفهوم المخالفة في كثير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية : مثل قوله تعالى: «إن عدة الشهور عند الله اثني عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم فلا تظلموا فيهن أحداً» ولو جاز العمل بمفهوم المخالفة يلزم جواز الظلم في غير الشهور الأربعة (ذوالقعدة، وذوالحجة، ومحرم، ورجب) والحال أن الظلم حرام أبداً.

ومثل قوله تعالى: «ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله» ولو اعتبر مفهوم المخالفة لزم أن لا يقال «إن شاء الله» في غير الغد مع أنه مأمور به في كل ساعات من الليل والنهار.

ومثل قوله ﷺ: [لا يفتل أحدكم في الماء الدائم، أو الراكد وهو

حنب] فإن الغسل في الماء الراكد ممنوع ، سواء كان جنباً أو لا .

٢- مذهب الجمهور: فقال الجمهور: إن مفهوم المخالفة (غير اللقب) حجة يجب العمل به، على معنى أن النص الشرعي إذا دل على حكم مقيد بقيد، فإنه يدل على نفي ذلك الحكم عند انتفاء ذلك القيد .

حجة الجمهور: ١- فإن ابن عباس رضى الله عنه أخذ بمفهوم المخالفة في قوله تعالى: «إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك» فقال ابن عباس رضى الله عنه: إن الأخت لا ترث مع البنت؛ لأن الله تعالى لما جعل للأخت النصف عند عدم الولد ابناً كان أو بنتاً دل على أن الأخت لا ترث مع وجود الابن أو البنت .

٢- وقال يعلى بن أمية لعمر رضى الله عنه: ما بالنا نفصر الصلاة وقد أمنا؟ وقد قال تعالى: «فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا» فقال له عمر رضى الله عنه: قد عجبتم بما عجبتم منه، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «هي صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته» فقد اشترك عمر، ويعلى في ضرورة الأخذ بمفهوم المقيّد بالشرط، وثبوت نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه، وأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على فهمهما، ولكن قال: «إن الله تصدق على عباده فاقبلوا صدقة ربكم» أى كان الأمر ما فهمتما، ولكن صدقة الله منعت العمل به .

وأما الترجيح لأحدهما على الآخر فلا يليق بأمثال تلك الكرامة أن تتصدى لذكره خوفاً من تطويل الكلام على المبتدئين .

المناقشة

- ١- اذكر طرق الدلالة على الحكم عند المتكلمين .
- ٢- عرف دلالة المنطوق والمفهوم ثم اذكر أقسام كل واحد منهما .
- ٣- اذكر تعريف مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة .
- ٤- بين آراء العلماء تفصيلا حول حجية مفهوم المخالفة مع أدلتهم .

بحث الأمر

تعريف الأمر: الأمر هو اللفظ الدال على طلب الفعل على جهة الاستعلاء، أو هو ما دل على طلب الفعل، وتحصيله في المستقبل، سواء كان الأمر الحاضر، أو الأمر باللام، أم الجملة الخبرية التي يقصد منها الطلب، مثاله: قوله تعالى: « وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة » وقوله تعالى: « لينفق ذو سعة من سعته » وقوله تعالى: « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » وقوله تعالى: « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » فإن المقصود منه الأمر بالإرضاع، وطلبه من الوالدات، وكذلك قوله تعالى: « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » إذ المقصود منه أمر المؤمنين بأن لا ينجسوا الكفار لأن يتسلطوا عليهم.

موجب الأمر وحكمه

وحكمه إفادة الوجوب في مدلوله أى المأمورية، إذا لم تصرفه القرينة عن الدلالة على الوجوب، فالأمر المطلق والخالى عن القرينة حكمه الوجوب عند جمهور العلماء، فهو حقيقة شرعية في الوجوب. ويأتى الأمر لمعان آخر، ولكن مع القرينة، مثل الندب، كما في قوله تعالى: « فكاتبهم إن علمتم فيهم خيرا » والإباحة، والإرشاد، والتأديب، والإنذار، وغيرها، حتى يبلغ معانى الأمر- كما عدّها الإمام السبكي في [جمع الجوامع] - إلى ستة وعشرين، واكتفى صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بذكر ستة عشر معنى منها.

والدليل على أن الأمر المطلق للوجوب قوله ﷺ: « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ولاشك أن الندب في السواك ثابت، فعلم أنه ﷺ أراد أنه لو أمرهم بالسواك عند كل صلاة لصار واجبا،

ثم لا يستطيعونه فيشق عليهم . وكذا قوله تعالى لإبليس: « ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك » ذمه الله تعالى على ترك المأمور به . وكذلك رتب الله تعالى العقاب صراحة على ترك الأمر في قوله: « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » .

مفهوم قولهم: الأمر بعد الحظر يفيد الوجوب أم لا ؟

مثل قوله تعالى: « وإذا حللتم فاصطادوا » بعد قوله سبحانه: « وحرم عليكم صيد البر ما دمت حرمًا » وقوله تعالى: « غير محلى الصيد وأنتم حرم » وقوله عز وجل: « فإذا قضيت الصلوة فانثربوا فى الأرض وابتغوا من فضل الله » بعد قوله سبحانه: « وذروا البيع » وحديث زيارة القبور: « كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فزوروها » .

ففى إفادة الأمر الوجوب بعد الحظر ثلاثة مذاهب:

١- الأول مذهب بعض الشافعية والحنابلة والمالكية: وهو أن الأمر بعد الحظر للإباحة، لدليل غالب الأوامر التى وردت بعد الحظر؛ فإنها للإباحة فى عرف الشرع .

٢- الثانى مذهب العامة الحنفية والأصح عند الشافعية والمالكية أن الأمر بعد الحظر للوجوب، عملاً بما هو الأصل فى مقتضى الأمر بأنه للوجوب، فيحمل على ما كان عليه قبل الحظر .

ودليلهم قوله تعالى: « فإذا انسلى أشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » فإن القتل كان محظوراً فى الأشهر الحرم ثم صار واجباً بعد الأمر بالقتال .

٣- الثالث مذهب ابن الهمام من الحنفية وهو القول بالتفصيل، أى إذا كان الفعل المأمور به قبل الحظر واجباً فبعد الحظر كذلك يكون واجباً، مثل قتال المشركين، فإنه كان قبل الأشهر الحرم واجباً لمنع عنه فيها، ثم

أمر به بعد انسلاخها، فصار واجبا كما كان، وكذلك زيارة القبور كانت مندوبة فنهى عنها سداً لباب الشرك، ثم أذن فيها فتكون بعد الحظر مندوبة كما كانت قبله.

هل يقتضى الأمر بالفعل تكرار ذلك الفعل؟

١- فعند الحنفية والحنابلة وأكثر الشافعية الأمر المطلق (عن القرينة مثل الشرط، والصفة، والسبب) لا يقتضى التكرار، ولا يفيد كمية الفعل، وإنما يدل على مجرد طلب ماهية الفعل المأمور به وإيجاده، من غير إشعار إلى التكرار وعدمه، فيبرأ المكلف بالمرة.

ففى ما يوهم التكرار ظاهراً إنما يكون بسبب تكرار العلة، أو الشرط، أو السبب، مثل تكرار الطهارة في قوله تعالى: « وإن كنتم جنبا فاطهروا » لأجل تكرار الجنابة، وتكرار الوضوء لأجل تكرار الصلاة، وتكرار الصلاة لأجل تكرار الوقت وهكذا.

الدليل: ودليلهم إجماع أهل العربية على أن هيئة الأمر لا تتدل إلا على الطلب في المستقبل، ولأن الأمر المطلق ورد تارة مع التكرار شرعاً لأجل السبب أو غيره كآية الصلاة والصوم، وعرفاً نحو احفظ دابتي، وورد تارة للمرة الواحدة شرعاً كآية الحج، وعرفاً كقول القائل لغيره: ادخل الدار، فيكون حقيقة في القدر المشترك بين التكرار والمرة، وهو طلب الفعل مع قطع النظر عنهما.

٢- وعند أكثر المالكية وبعض الشافعية أن الأمر يدل على المرة الواحدة لفظاً، ولكن يحتمل التكرار، لأن امتثال المأمور به يحصل بالمرة، ولأن الأقرع بن حابس رضى الله عنه لو لم يفهم احتمال التكرار من قوله ﷺ: « يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا » لما كان لسؤاله معنى، بل كان ملوماً في سؤاله، ولكن لو كان دالاً على التكرار قطعاً لكان

سؤاله لغواً، ولكن ملوماً أيضاً، فعلم أنه ليس في مفهومه التكرار، وإلا لما كانت الحاجة إلى السؤال، فالراجح هو الأول عند الجمهور من الأصوليين.

ثمرة الاختلاف :

لو قال رجل لزوجته: طلقى نفسك، فعند من يقول بالتكرار في مفهوم الأمر تملك المرأة الطلقة إلى الثلاث، وعند من لا يقول به تملك المرأة طلقة واحدة فقط.

هل الأمر يفيد الامتنثال على الفور أو على التراخي؟

المقصود بالفور المبادرة إلى امتثال الأمر بمجرد السماع مع الإمكان، والمقصود بالتراخي تخيير المكلف بين الأداء فوراً عند سماع الأمر، وبين التأخير إلى وقت آخر مع ظن القدرة على أدائه في الوقت.

ففي هذه المسألة ثلاثة مذاهب: الأول: أن الأمر الخالي عن القرينة الدالة على الفور، أو التراخي للفور، وإليه ذهب المالكية، والحنابلة، والكرخي من الحنفية، والثاني: أن مطلق الأمر للتراخي، وهو مذهب الحنفية على الصحيح، والثالث: مذهب الشافعية، وهو أن الأمر المطلق لا يفيد الفور ولا التراخي، ومنشأ الخلاف هو الأمر بالحج، هل هو على الفور أو التراخي؟ وما يدل على أن الأمر للفور، أو التراخي، وإنما يكون من القرينة الدالة على واحد منهما. وجميع مسائل [الأمر] يدور على هذا الأصل (إن المأمور به يكون حسناً إما لذاته وإما لغيره).

المناقشة

- ١- اذكر تعريف الأمر مع المثال .
- ٢- ما هو موجب الأمر عند الجمهور ؟ اذكر مع الدليل .
- ٣- هل الأمر بعد الحظر يفيد الوجوب ؟ هات بالمثال .
- ٤- هل الأمر بالفعل يقتضى التكرار ؟

بحث النهي

تعريف النهي وأمثله: وهو لغة المنع، واصطلاحاً هو طلب ترك الفعل (قولاً) ممن هو دونه، سواء كان بصيغة النهي، مثل قوله تعالى: «ولا تقربوا مال اليتيم» «ولا تقربوا الزنا»، أو بصيغة التحريم مثل قوله تعالى: «حرمت عليكم أمهاتكم»، «وحرمت عليكم الميتة»، أو بصيغة النهي مثل قوله تعالى: «لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهًا»، أو بصيغة الأمر الدال على الترك مثل قوله تعالى: «وذروا ظاهر الإثم وباطنه»، وقوله تعالى: «فاجتنبوا الرجس من الأوثان».

موجب النهي :

عند الجمهور التحريم، ولزوم الانتهاء عن مباشرة المنهى عنه، - كما أن موجب الأمر هو الوجوب - فكون النهي للكراهة أو الدعاء، أو الإرشاد، أو التحقير. أو غيرها فإنما يعرف بالقرائن الدالة على تلك المعاني، مثل قوله تعالى: «ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا» وقوله تعالى: «لا تعتذروا اليوم إنما تجزون ما كنتم تعملون» فإن الأول للدعاء والثاني لليأس.

والدليل على كون النهي المطلق للتحريم قوله تعالى: «وما نهاكم عنه فانتهوا» أمر الله بالانتهاء عن المنهى عنه، فيكون الانتهاء واجباً، وترك الواجب حرام.

وعند الحنفية: أن النهي إذا كان قطعي الثبوت، وقطعي الدلالة فيكون للتحريم، وإذا لم يكن كذلك فللكراهة التحريمية؛ لأن الأمثلة التي تدل على أن النهي للتحريم كلها قطعي الثبوت، وقطعي الدلالة من غير قرينة صارفة عن التحريم.

دلالة النهى على الفور والدوام

ولاشك أن النهى المطلق عن القرائن - كالنهي الوارد عن الأفعال الحسية، مثل النهى عن القتل، والزنا، والشرك، وأكل أموال الناس بالباطل - يدل على الفور والدوام، وأما النهى المقيد بالقرائن فلا يلزم أن يدل عليهما. مثل قوله تعالى: «ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتى هى أحسن» فإن قربان مال اليتيم منهى عنه إلا بالطريقة المشروعة، فإنه يزول النهى عنها.

بحث النهى عن التصرفات الشرعية والحسية

اعلم أولاً: أن الأصوليين اتفقوا على أن النهى عن الأمور الحسية (وهى التى تُعرفُ بالحس ولا يتوقف معرفتها على الشرع) كالزنا، والقتل، وشرب الخمر، والغيبة، والكفر يدل على بطلانها أصلاً ووصفاً، لأن النهى عن الأفعال الحسية دليل على كونها قبيحة في ذاتها.

وثانياً: أنهم اتفقوا أيضاً على أن النهى عن التصرفات الشرعية (وهى التى لا تعرف إلا من طريق الشرع) قد يدل على الفساد والبطلان، كالنهي عن بيع الجنين في بطن أمه، والنهي عن بيع زرع معين قبل وجوده، لأن محل البيع وهو المبيع معدوم أو مجهول.

وثالثاً: أنهم اختلفوا في أثر النهى عن التصرفات الشرعية إذا كان النهى لأجل معنى في غير المنهى عنه لا فيه، كالنهي عن الصلاة في الدار المغصوبة، أو بالثوب المغصوب، أو الوضوء بماء مغصوب، والنهي عن البيع وقت النداء (الأذان) يوم الجمعة، فعند الجمهور أن النهى عنها لا يقتضى بطلانها أصلاً، ووصفاً، بل يبقى التصرف، والعمل صحيحاً ومشروعاً في نفسه ويصير حراماً، أو مكروهاً تحريمياً لقبح جاوره، فإن نفس الصلاة عبادة يثاب عليها، والبيع تصرف شرعى يفيد الملك، فليس في أصل

التصرف قبج وكراهة، وإنما جاء القبح لأجل أن المكلف جاء به في غير مكانه أو في غير وقته.

وكذلك النهى عن الصوم أيام العيد، والنهى عن البيع المشتمل على الربا، أو على شرط فاسد لا يقتضى بطلانها أصلاً، بل وصفاً فقط؛ فإن أصل العمل باق على مشروعيته، ولكن مجاورة يوم العيد والربا والشرط الفاسد أفسده، وهذا مبني على الفرق بين الباطل، والفاسد، فإن الباطل ما كان الفساد في أصله ووصفه، والفاسد ما كان الفساد في وصفه فقط. وجميع مسائل [النهى] يدور على هذا الأصل (إن المنهى عنه يكون قبيحاً إما لذاته وإما لغيره).

المناقشة

- ١- عرف النهى مع بيان صيغه.
- ٢- ما هو موجب النهى عند الجمهور؟ اذكر مع الدليل.
- ٣- هل يدل النهى على الفور والدوام ولماذا؟
- ٤- ما الفرق بين التصرفات الشرعية والحسية باعتبار أثر النهى؟.

أنواع الحكم الثابت بالأمر والنهي

الحكم على نوعين : تكليفي ووضعي، ونذكر تعريف كل واحد منهما.

تعريف الحكم التكليفي : الحكم التكليفي هو ما اقتضى طلب فعل من المكلف أو كفه عن فعل أو تحييره بين الفعل والكف عنه، مثال الأول قوله تعالى: «أقيموا الصلوة» ومثال الثاني قوله تعالى: «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق» مثال الثالث قوله تعالى: «فلا جناح عليهما فيما افتدت به».

تعريف الحكم الوضعي : هو ما اقتضى وضع شئ سببا لشئ آخر، أو شرطا له، أو مانعا عنه، مثال السبب: قوله تعالى: «فمن شهد منكم الشهر فليصمه» فإن رؤية الهلال سبب لوجوب الصوم. وكقوله تعالى: «أقم الصلوة لدلوك الشمس» فدخل وقت الزوال سبب لوجوب صلاة الظهر. ومثال الشرط: قوله تعالى: «وقه على الناس حج البيت من استطاع سبيلا» ومثال المانع: قوله ﷺ: «ليس للقاتل ميراث» فإن القتل مانع عن الإرث.

أنواع الحكم التكليفي

وله خمسة أنواع : الإيجاب، والندب، والتحريم، والكراهة، والإباحة.

تعريف الإيجاب : هو الخطاب الدال على طلب الفعل طلبا جازما، نحو قوله تعالى: «وآتوا الزكوة».

تعريف الندب : هو الخطاب الدال على طلب الفعل طلبا غير جازم نحو قوله تعالى: «فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا».

تعريف التحريم : هو الخطاب الدال على طلب الكف عن الفعل طلبا جازما ، نحو قوله تعالى : « ولاتقربوا الزنا » .

تعريف الكراهة : هو الخطاب الدال على طلب الكف عن الفعل طلبا غير جازم ، نحو قوله ﷺ : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين » .

تعريف الإباحة : هي الخطاب الدال على تغيير المكلف بين الفعل والترك ، نحو قوله تعالى : « ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم » .

الفرق بين الوجوب والإيجاب والواجب

- ١- الإيجاب عبارة عن خطاب الله تعالى إلى المكلف .
 - ٢- والوجوب هو أثر الإيجاب ، والخطاب ، وهو لزوم .
 - ٣- والواجب هو الفعل الذي تعلق به الخطاب .
- ففي « أقيموا الصلوة » « أقيموا » إيجاب ، ولزوم الصلاة وجوب ، ونفس « الصلوة » هو الواجب .
- ثم الواجب على قسمين :
- ١- ماثب بدليل قطعي لاشبهة فيه ، كالأركان الخمسة التي ثبتت بالقرآن الكريم ، ومثل ماثب بالسنة المتواترة ، ويقال له : « الفرض » عند الحنفية .
 - ٢- ماثب بدليل ظني فيه شبهة كصدقة الفطر ، وصلاة الوتر ، وصلاة العيدين ، فقد ثبت كلاهما بدليل ظني ، وهو خبر الواحد ، ويقال له الواجب عندهم ، وأما عند غيرهم فيطلق الوجوب بمعنى الفرض .

المناقشة

- ١- حرف الحكم التكليفي، والوضعي، ومثل لهما.
- ٢- اذكر أنواع الحكم التكليفي الخمسة، ثم حرف كل واحد منها.
- ٣- هات بالأمثلة للأنواع الخمسة من الحكم التكليفي.
- ٤- ماهو الفرق بين الإيجاب والوجوب والواجب؟
- ٥- ماهو الفرق بين الفرض والواجب عند الحنفية؟

أقسام الواجب العام

- ويُقسَّم الواجب العام إلى خمسة تقسيمات باعتبارات مختلفة .
 التقسيم الأول باعتبار وقت الأداء :
 وللواجب بهذا الاعتبار قسمان : الواجب المطلق ، والواجب المقيد .
 ٢- الواجب المطلق : هو ما طلب الشارع فعله حتماً ، ولم يعين وقتاً لأدائه ، ككفارة اليمين والظهار .
 ٢- الواجب المقيد : هو ما طلب الشارع فعله حتماً ، في وقت معين ، كالصلوات الخمس والصوم .

ثمرة هذا الفرق :

ففي الواجب المقيد ، أو الموقت يَأْتُمُّ المكلف بتأخيرته عن وقته بغير عذر ، وفي الواجب المطلق لا يَأْتُمُّ بتأخيرته مالم يفض إلى الترك بالكلية .

أقسام الواجب المقيد

وللواجب الموقت ثلاثة أقسام :

- ١ - الواجب الموسَّع
 - ٢ - الواجب المضيق
 - ٣ - الواجب ذو الشبهين .
- الواجب الموسَّع : هو الذي يسع وقته له ، ولغيره من جنسه ، ويسمى لهذا الوقت ظرفاً ، مثاله : كصلاة الظهر ، فإن وقتها يسع فيه غيرها من القضاء والنفل .

الواجب المضيق : هو الذي لا يسع وقته غيره من جنسه ، كصوم رمضان ، فإن رمضان لا يسع فيه للمقيم الصحيح غير صوم رمضان ،

ويسمى وقته معيارا.

الواجب ذوالشبهين : هو الذى لايسع وقته غيره من جهة، ويسع من جهة أخرى، كالحج فإن وقته [أشهر الحج] من حيث أنه لايستفرقه مناسك الحج بل يمكن أداء غيره فيه يشبه الموسع، ومن حيث أنه لا يؤدى فيه إلاحج واحد يشبه المضيق.

الفرق بين الواجب الموسع والمضيق :

ففى الواجب الموسع لابد من نية التعيين؛ ليمتاز الواجب الذى يؤديه عن غيره، وفى الواجب المضيق لا حاجة إلى نية التعيين، فإنه لا يؤدى فيه إلا الواجب، فلايمكن احتمال غيره، ولأجل ذلك تكفى فى صوم رمضان نية مطلق الصوم، ولابد فى صلاة الظهر من تعيين فرض الظهر، وكذلك فى غيرها من الصلوات.

التقسيم الثانى باعتبار الأداء والقضاء والإعادة

فالواجب باعتبار أدائه فى الوقت، أو فى غيره على ثلاثة أقسام :

- ١- الأداء : هو فعل الواجب فى الوقت المقدر له شرعاً.
- ٢- الإعادة: فعله ثانيا فى نفس الوقت، لخلل وقع فى الأداء الأول.
- ٣- القضاء : هو فعل الواجب فى غير وقته أى بعد مضى وقته.

التقسيم الثالث باعتبار كون الواجب محددًا أو غير محدد

فبهذا الاعتبار الواجب على قسمين: محدد وغير محدد.

- ١- الواجب المحدد: هو ما عين الشارع له مقداراً معلوماً، بحيث

لاتبرأ ذمة المكلف إلا بعد أدائه بعين هذا المقدار، كالصلوات الخمس، والزكاة، والديون المالية.

٢- الواجب غير المحدد: هو الذى لم يعين الشارع له مقدار، بل طلبه من المكلف بغير تحديد، كالإنفاق في سبيل الله، والتعاون على البر، والتصدق على الفقراء، والنذر المبهم، وتبرأ ذمة المكلف بأداء شئ منه حسب مقدوره.

التقسيم الرابع باعتبار المكلف

وبهذا الاعتبار ينقسم إلى الواجب العيني والواجب الكفائي:
الواجب العيني: هو ما طلب الشارع فعله من كل فرد من أفراد المكلفين به، كالصلاة، والزكاة، والحج، والصوم، واجتناب المحرمات.
حكم الواجب العيني: أنه يعزم الاتيان به من كل مكلف، ولا يسقط طلبه بفعل بعض دون بعض.

هل تصح النيابة في الواجب العيني؟
والجواب أن التكاليفات ثلاثة أقسام: قسم يقبل النيابة، وهى التكاليفات المالية، وقسم لا يقبل النيابة، وهى العبادات البدنية، كالصلاة، والصوم، وقسم يقبل النيابة عند قيام العذر، وهو ماله جانبان، أحدهما بدنى، والآخر مالى. وهو الحج فتصح النيابة فيه عند العجز البدنى عن أدائه.

الواجب الكفائي: هو ما طلب حصوله من غير نظر إلى من يفعله، بل إنما طلب من مجموع المكلفين كالقضاء، والإفتاء، والصلاة على الجنائز، ورد السلام، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وغيرها مما لا يتوقف على أن يأتى جميع المكلفين به.

حكم الواجب الكفائي: أنه يجب على الكل وأنه إذا فعله بعض المكلفين سقط الطلب عن الباقيين، وإذا تركه الجميع أثموا جميعاً.

التقسيم الخامس باعتبار تعيين الواجب وعدمه

وينقسم الواجب باعتبار تعيين الفعل المطلوب، وعدمه إلى قسمين: الواجب المعين: هو ما طلبه الشارع بعينه من غير تخيير بينه وبين غيره كالصلاة، والصيام، ورد المنصوب عينه، أو قيمته. وحكمه: أنه لا تبرأ ذمة المكلف إلا بفعله بعينه.

الواجب المبهم: هو ما طلبه الشارع مبهماً ضمن أمور متعددة، كأحد خصال الكفارة، فإن الله أوجب على الحائض في يمينه إما إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، والواجب واحد من هذه الأمور الثلاثة.

وحكمه: أن المكلف يجب عليه فعل واحد فقط من الأمور التي خيّر الشارع فيها، فإن لم يفعل واحداً منها أثم، واستحق العقاب.

المناقشة

- ١- اذكر الفرق بين الواجب المطلق والواجب المقيد.
- ٢- وما هي ثمرات هذا الاختلاف؟
- ٣- كم قسماً للواجب المقيد؟ وما هي؟
- ٤- ما هو الفرق بين الواجب الموسع والمضيق؟
- ٥- ما هو الواجب المحدد والواجب غير المحدد؟
- ٦- اذكر الفرق بين الواجب المعين والكفائي؟
- ٧- ما هو الواجب المعين والواجب المبهم؟
- ٨- هات بأمثلة الواجب المبهم.

الحكم الوضعي وأقسامه

وللحكم الوضعي (الذي هو عبارة من خطاب الله تعالى الوارد بجعل الشيء سببا أو شرطا أو مانعا أو صحيحا أو فاسدا أو حزيمة أو رخصة) ستة أقسام: السبب والشرط والمانع والصحيح والفاسد والحزيمة والرخصة.

١- تعريف السبب : وهو في اللغة الحبل ، وما يتوصل به إلى الغير ، قال تعالى : « فليمدد بسبب إلى السماء » وقال سبحانه : « وآتيناه من كل شيء سببا » .

وفي الاصطلاح عند جمهور الأصوليين : هو ما يوجد عند وجوده الحكم لا لأجله ،

أمثله : كالسفر ، فإنه سبب لجواز الفطر في رمضان ، والإسكار ، فإنه سبب لتحريم الخمر ، والقتل العمد ، فإنه سبب لوجود القصاص ، ودلوك الشمس ، فإنه سبب لوجوب صلاة الظهر ، وشهر رمضان ، فإنه سبب لوجوب الصوم .

الفرق بين السبب والعلة والحكمة

فالسبب : هو الذي يوجد الحكم بعد وجوده ، ولا يكون له تأثير في وجود الحكم .

وأما العلة : ففي اللغة عبارة عما يتغير به حال الشيء بحصوله فيه ، كالمرض يتغير الجسم بحصوله فيه .

وفي اصطلاح الأصوليين : هي الوصف المعروف للحكم ، فمتى وجد هذا الوصف يعرف به الحكم ، وإلا فلا ، كالقدر والجنس عند الحنفية ، في باب الربا ؛ فإنه متى وجد هذان الوصفان تعرف حرمة الربا بهما .

وقد يستعمل أحدهما في معنى الآخر، أى يذكر السبب ويراد به العلة، وتذكر العلة ويراد بها السبب.

وأما الحكمة : فهي المصلحة التى يراد بالحكم تحقق تلك المصلحة، أو المفسدة التى يراد به دفعها، كالتقوى الحاصل من الصوم، ودفع العار الحاصل من حد القذف.

فالعلة تكون معرفة للحكم الشرعى، وأما الحكمة فلا تكون معرفة له في حال من الأحوال؛ لاختلاف البيئات، وأنظار الناس، ومصالحهم.

٢- تعريف الشرط : وهو مصدر بمعنى إلزام الشئ، والتزامه، وجمعه الشروط، وأما الشرط (بفتح الراء) فمعناه العلامة وجمعه أشراف كما قال تعالى: « فقد جاء أشرافها » أي علامات الساعة.

وفي اصطلاح الأصوليين: هو ما يستلزم من عدمه عدم الحكم، أو ما يلزم من عدمه عدم المشروط، فالشروط الشرعية غير الشروط العقلية التى يلزم من وجودها وجود المشروط، ومن عدمها عدمه عقلا.

أمثله : كالطهارة للصلاة، وحولان الحول لوجوب الزكاة، والقدرة على تسليم المبيع لصحة البيع ونحوها.

٣- تعريف المانع : هو ما يلزم من وجوده عدم الحكم أو بطلان السبب، مثال مانع الحكم كالأبوة في باب القصاص مع القتل العمد؛ فإن الأبوة تمنع القصاص عن الأب مع كونه قاتلا عمدا ابنه، ومثال مانع السبب كالدين في باب الزكاة، فإنه يمنع وجوب الزكاة على صاحب النصاب مع أن ملك النصاب سبب لوجوب الزكاة.

٤- الصحة : وهى في اللغة مقابل للسقم وهو المرض، وفي اصطلاح الأصوليين : وقوع الفعل ذى الوجهين موافقا لأمر الشارع، والوجهان هما موافقة أمر الشارع ومخالفته.

والصحيح : هو الذى استوفى أركانه، وشروطه الشرعية، ففي الملهات وقومها بحيث يترتب عليها الآثار المقصودة، وفي العبادات

وقوعها مسقطا للطلب.

٥- الفساد: لغة ضد الصحة، وفي الاصطلاح كون الفعل غير جامع للأركان، والشروط الشرعية: كالبيع إلى أجل مجهول، أو البيع بشرط لا يقتضيه العقد.

والفساد: هو ما كان أصله مشروعاً، ولكن امتنع لوصف عارض، كالبيع بثمن غير معلوم، أو المقترن بشرط فاسد؛ فإن أصل البيع مشروع لقوله تعالى: «وأحل الله البيع» ولكن جهالة الثمن، أو الشرط الفاسد، منع مشروعيته.

وقد مر الفرق بين الفاسد والباطل بأن «الفساد» ما يكون الخلل فيه في وصف من أوصاف العقد، و«الباطل» ما يكون الخلل فيه في أصل العقد أي في المبيع أو الثمن.

فبيع الصبي غير المميز والمجنون، وبيع المعدوم، وبيع ما ليس بمال في الإسلام، كالخمر، والخنزير، باطل. والبيع بثمن غير معلوم أو المقترن بشرط فاسد أو إلى أجل مجهول فاسد، وكذلك الزواج مع الحرام باطل. وأما الزواج بلاشهود ففساد.

٦- العزيمة والرخصة

العزيمة: في اللغة الإرادة المؤكدة، والقصد المؤكد، مأخوذ من قوله تعالى: «فإذا عزمتم فتوكل على الله» وقوله تعالى: «فنسى ولم نجد له عزماً» أي قصداً مؤكداً.

وعند الأصوليين: ما شرع من الأحكام الكلية ابتداءً، لتكون قانوناً عاماً لكل المكلفين في جميع الأحوال، كالصلاة، والزكاة، وسائر شعائر الإسلام.

الرخصة: في اللغة التيسير والتسهيل، قال الجوهري: الرخصة في

الأمر خلاف التشديد فيه .

وعند الأصوليين : هي الأحكام التي شرعها الله تعالى بناءً على أحوال العباد ، رعاية لحاجتهم مع بقاء السبب الموجب للحكم الأصلي ، كعذر السفر والمرض لإفطار الصوم في رمضان ، وإجراء كلمة الكفر على اللسان عند الإكراه ، وأكل الميتة عند الضرورة .

والآيات الدالة على الرخصة هي :

- ١- « فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » .
- ٢- « إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » .
- ٣- « إلا ما اضطررتم » « فمن اضطر غير باغ ولا عاد » .
- ٤- « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » .

التنبيه :

وقد علم من تعريف الحكم بـ « خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تخييراً أو وضماً » .

أربعة أمور :

- ١- أن الحاكم : هو الله تعالى ؛ فإن الخطاب منه .
- ٢- والمحكوم به : هو فعل المكلف ؛ لتعلق الخطاب بأفعال المكلفين .
- ٣- والمحكوم عليه : هو المكلف ؛ لتعلق الخطاب به من جهة فعله .
- ٤- ونفس الحكم : هو خطاب الله تعالى أو أثره من الوجوب والندب والإباحة والتحريم والكراهة . فمباحث أصول الفقه تدور حول هذه الأربعة .

المناقشة

- ١- عرّف الحكم الوضعي ثم اذكر أقسامه .
- ٢- عرّف السبب وهات الأمثلة له .
- ٣- ما هو الفرق بين السبب والعلة والحكمة ؟ .
- ٤- عرّف الشرط واذكر له أمثلة .
- ٥- اذكر تعريف المانع مع مثاله .
- ٦- وما هو الصحيح والفاقد ؟ .
- ٧- وما هو الفرق بين الفاسد والباطل ؟ اذكر المثال لهما .
- ٨- عرّف العزعة والرخصة ثم اذكر أمثلة الرخصة مع الدليل .
- ٩- وما هي الأمور الأربعة التي تفهم من « تعريف الحكم » ؟ .

أنواع الأحكام التى يدل عليها القرآن

ويتنوع الأحكام التى يدل عليها القرآن الكريم أولا إلى ثلاثة أنواع :

- ١- الأحكام الاعتقادية : التى تتعلق بما يجب على المكلف اعتقاده من الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر.
- ٢- الأحكام الخلقية : التى تتعلق بما يجب على المكلف أن يتحلى به من الفضائل، ويتخلى عنه من الرذائل.
- ٣- الأحكام العملية: التى تتعلق بما يصدر عن المكلف من أقوال وأفعال وعقود وتصرفات، وهذا النوع هو فقه القرآن، وهو المقصد من علم أصول الفقه.

أقسام النوع الثالث :

- وينقسم هذا النوع إلى قسمين: (ألف) أحكام العبادات من صلاة، وصيام، وزكاة، وحج، ونذر، وعيّن، ونحو ذلك من العبادات التى يقصد بها تنظيم علاقة الإنسان بربه.
- (ب) أحكام المعاملات من عقود، وتصرفات، وعقوبات، وجنایات، وغيرها مما يقصد به تنظيم علاقات الناس بعضهم ببعض.

فروع أحكام المعاملات :

ويتفرع أحكام المعاملات إلى ما يأتى :

- ١- أحكام الأحوال الشخصية : وهى التى تتعلق بالأسرة من بدء تكوينها، ويقصد بها علاقة الزوجين والأقارب بعضهم ببعض.
- ٢- الأحكام المدنية : وهى التى تتعلق بمعاملات الأفراد، ومبادلاتهم من بيع، وإجارة، ورهن، وكفالة، وشركة، ومدانة، ووفاء

بالالتزام، ويقصد بها تنظيم علاقات الأفراد المالية وحفظ حق من له حق .
 ٣- الأحكام الجنائية : وهى التى تتعلق بما يصدر من المكلف من جرائم وما يستحقه عليها من عقوبة. وفائدتها حفظ حياة الناس، وعقولهم، وأموالهم، ودينهم، وأعراضهم، وأنسابهم، وحقوقهم، وما إلى ذلك.
 ٤- أحكام المرافعات والإجراءات المدنية أو الجنائية : وهى التى تتعلق بالقضاء، والشهادة، واليمين. والغرض منها تنظيم الإجراءات لإقامة العدل بين الناس.

٥- الأحكام الدستورية : وهى التى تتعلق بنظام الحكم وأصوله، والهدف منها تحديد علاقة الحاكم بالمشكوم، والسلطان بالرعية، وإثبات ما للأفراد والجماعات من الحقوق.

٦- الأحكام الدولية: وهى التى تتعلق بمعاملة الدولة الإسلامية مع غيرها من الدول، وهى القانون الدولى العام، ومعاملة غير المسلمين المواطنين فى الدولة الإسلامية، وهى القانون الدولى الخاص، والمراد من هذه الأحكام تحديد علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول فى السلم والحرب، وتحديد علاقة المسلمين بغيرهم فى بلاد الدولة الإسلامية.

٧- الأحكام الاقتصادية والمالية: وهى التى تتعلق بحقوق الأفراد المالية، والتزاماتهم فى نظام المال، وحقوق الدولة، وواجباتها، وتنظيم موارد الخزينة، ونفقاتها، وثمرتها تنظيم العلاقات المالية بين الفقراء والأغنياء، وبين الدولة والأفراد.

وتشمل هذه الأحكام الاقتصادية أموال الدولة العامة، والخاصة، كالغنائم، والأنفال، والعشور، والخراج، ومعادن الأرض، وموارد الطبعية، وأحوال المجتمع، كالزكاة، والصدقات، والندور، والقروض، وأموال الأسرة، كالنفقات، والموارث، والوصايا، وأموال الأفراد، كأرباح التجارة والإجارة وأمثالها.

الأمثلة :

مثال الأحكام المدنية : قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة من تراض منكم » وقوله تعالى : « وأحلّ الله البيع وحرم الربا » .

مثال الأحكام الدستورية : قوله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » و«شاورهم في الأمر» .

مثال الأحكام الدولية : قوله تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون » . وفي السلم والحرب وضع الله تعالى هذه القاعدة : « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » والآية الواحدة في القرآن العزيز تدل على جميع هذه الأحكام إجمالاً : وهي « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم تذكرون ، وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ، ولا تنقضوا الإيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم ما تفعلون » .

أنواع دلالة القرآن على تلك الأحكام

القرآن الكريم وإن كان قطعى الثبوت ؛ لوروده إلينا بطريق التواتر المفيد للقطع بصحة المنقول ، إلا أن دلالة نصوصه على الأحكام قد تكون قطعية ، وقد تكون ظنية .

تعريف النص القطعى الدلالة : فالنص القطعى الدلالة هو اللفظ الوارد في القرآن الذى يتعين فهمه ولايحتمل إلا معنى واحداً .
مثاله : كآيات المواريث ، والحدود ، والكفارات ، مثل قوله تعالى :

«يوصيكم الله في أولادكم الآية» ومثل «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة» ومثل «والذين يظاهرون من نسائهم» الآية.

تعريف النص الظني الدلالة: هو اللفظ الوارد في القرآن الذي يحتمل أكثر من معنى واحد في مجال التأويل، مثل اللفظ المشترك، كالقروء في قوله تعالى: «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء» فلفظ «القروء» في اللغة العربية مشترك بين معنيين (الطهر والحيض) فيحتمل أن يراد ثلاثة أطهار أو ثلاث حيضات، وتكون الدلالة على أحد المعنيين ظنية.

المناقشة

- ١- ما هي الأحكام الثلاثة التي يدل عليها القرآن ؟ .
- ٢- كم قسما للأحكام العملية وما هي ؟ .
- ٣- إلى كم أنواع يتفرع أحكام المعاملات ؟ .
- ٤- ما هي الأحكام الجنائية وما فائدتها ؟ .
- ٥- وما هي الأحكام الدستورية والدولية وما هي الفائدة منها ؟ .
- ٦- هات بالأمثلة لقطعى الأدلة وظنيها .

بحث السنة

تعريف السنة:

السنة في اللغة عبارة عن السيرة، والطريقة المعتادة، سواء كانت حسنة أو سيئة، كما في قوله ﷺ: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة».

والسنة عند الفقهاء: هي ما يقابل الواجب من العبادات، وقد تطلق السنة على ما يقابل البدعة كما في قوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين».

والسنة عند الأصوليين: كل ما صدر عن الرسول ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، وهذا هو المقصود بالبيان هنا.

١- أقسام السنة

فثبت من التعريف أن للسنة ثلاثة أقسام: القولية، والفعلية، والتقريرية، فنذكر تعريف كل واحد منها وأمثلتها.

ألف - السنة القولية: هي الأحاديث التي قالها الرسول ﷺ: في مختلف الأغراض، والمناسبات، مثل قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات» وقوله: «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» وقوله: «لا وصية لوارث».

ب - السنة الفعلية: هي الأعمال التي قام بها الرسول ﷺ، مثل أداء الصلوات الخمس، وأداء شعائر الحج وغيرها.

ج - السنة التقريرية: وهي أن يسكت النبي ﷺ عن إنكار قول، أو فعل صدر أمامه، أو في عصره وعلم به، وذلك إما بموافقة عليه السلام،

أو استبشاره، أو استحسانه، وإما بعدم إنكاره، وتقريره مثل إقراره ﷺ لمعاذ بن جبل في كيفية القضاء، والاستدلال، حين بعثه إلى اليمن.

٢- أقسام السنة من حيث السند

وتنقسم السنة بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام: سنة متواترة، وسنة مشهورة، وسنة آحاد.

١- السنة المتواترة: التواتر لغة هو التتابع، يقال تواتر القوم إذا جاء الواحد بعد الواحد بفترة بينهما، ومنه قوله تعالى : « ثم أرسلنا رسلنا تترى ».

وفي الاصطلاح: كل خبر بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطئهم على الكذب، فالسنة المتواترة: هي ما رواها عن الرسول ﷺ جمع يمتنع عادةً تواطئهم على الكذب في العصور الثلاثة، من عصر الصحابة، والتابعين، وتابعيهم.

مثالها : نقل القرآن المجيد، وماورد من السنن العملية، كأداء ركعات الصلاة، وشعائر الحج، ومقادير الزكاة، وكيفية الوضوء وأمثالها. حكم المتواتر: أنه قطعي الثبوت عن الرسول ﷺ باتفاق العلماء، ويفيد العلم واليقين مطلقاً ويكفر جاحده.

٢- السنة المشهورة : هي ما كان من الأخبار آحادياً في الأصل، أى في الابتداء، ثم انتشر في القرن الثاني بعد الصحابة، فصار ينقله قوم لايتوهم تواطئهم على الكذب، ولاعبرة للاشتهار في القرون التي بعد القرون الثلاثة، فإن عامة أخبار الآحاد اشتهرت في هذه القرون.

حكم السنة المشهورة : أنها تفيد الطمأنينة والظن القريب من اليقين، -والمراد بالطمأنينة عدم احتمال ضدها احتمالاً ناشئاً عن دليل- وأن جاحدها يكون فاسقاً، ويُخصَّصُ عام الكتاب بها ويقيّد بها مطلقه.

٣- سنة الآحاد: هي ما رواها عن الرسول ﷺ آحاد لم تبلغ عدد التواتر، ولا عدد الشهرة، كأن رواها واحد، أو اثنان فصاعداً، وأكثر الأحاديث قد ثبت بهذا الطريق.

حكم سنة الآحاد: أنها تفيد الظن لا اليقين، ولا الطمانينة، ويجب العمل بها، لا الاعتقاد، للشك في ثبوتها، وهذا هو مذهب جمهور العلماء.

٣- حجية السنة

استدل علماء الإسلام على أن سنة الرسول ﷺ حجة — في استنباط الأحكام الشرعية — بالقرآن، والإجماع، والمعقول.

١- القرآن: فقد قال الله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلاً ». وقال سبحانه: « من يطع الرسول فقد أطاع الله » وكذلك قال تعالى: « ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً » وكذا قال سبحانه: « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » وقال عز وجل: « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ».

٢- إجماع الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - في حياته ﷺ وبعد وفاته بوجوب اتباع سنة رسول الله ﷺ، فكانوا يمشون أحكامه، ويمثلون أوامره، ونواهيه، ولا يفرقون بين حكم في القرآن، أو حكم سدر من الرسول ﷺ في وجوب الاتباع، كما مر سابقاً في حديث معاذ بن جبل، حيث أجاب وقال: « أقضى بسنة رسول الله » وكان مسلك أبي بكر وعمر وغيرهما في القضاء في الحادثة إذا لم يجدوا لها حكماً في القرآن

أخذوا بما يحفظه الصحابة عن رسول الله ﷺ، وهكذا فعل علماء المسلمين بعد الصحابة، دون أن ينكر عليهم أحد يعتد بإنكاره.

٣- المعقول : هو أن الله تعالى أمر رسوله بتبليغ رسالته، واتباع وحيه، والتبليغ كان بإقراء القرآن وبيانه عليه الصلاة والسلام، وقد قامت الأدلة على عصيته من الخطأ، والسهو، وصدور الذنب عنه، وعلى ذلك فالشريعة هي القرآن وأقواله عليه الصلاة والسلام، ثم إن القرآن غالباً يحتاج إلى بيان مجمله، وتقييد مطلقه، وتخصيص عامه، مثل « وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة » « كتب عليكم الصيام » « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » « وأحل الله البيع وحرم الربا » « وأحل لكم ما وراء ذلكم » « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » وأمثالها من الآيات التي لا يمكن العمل بها إلا بعد شرح النبي ﷺ لها قولاً، وفعلًا، وبيانه عملاً.

قال الإمام الأوزاعي: «الكتاب أجوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب» وقال ابن عبد البر: إنها (السنة) تقضي على (الكتاب) وتبين المراد منه.

٤- منزلة السنة بالنسبة إلى القرآن

منزلة السنة من ناحية الاحتجاج بها هي أنها في المرتبة الثانية بعد القرآن، فهي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي؛ لأن القرآن الكريم قطعي الثبوت، وأما السنة فهي ظنية الثبوت، والقطعي الثبوت بدون شك مقدم على الظني، ثم إن السنة هي بيان للكتاب والبيان تابع للمبين، فيكون أولى بالتقدم، وقد دل على ذلك المنقول من الآثار، كحديث معاذ الذي مر ذكره، وكصنيع أبي بكر وعمر في الاجتهاد كما عرفنا، ورسالة عمر إلى قاضيه شريح، وفيها: «انظر ما تبين لك في كتاب

الله عزوجل فلا تسأل عنه أحداً، وما لم يتبين لك في كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله ﷺ .»

حجية خبر الواحد ووجوب العمل به

ويدل على وجوب العمل بخبر الواحد الكتاب، والسنة، والإجماع .

١- أما الكتاب: فقوله تعالى: «فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون» فإنه يدل على صحة أخذ العلم عن الطائفة، وهي تصدق على الواحد والاثنين أيضاً؛ لأنها جزء الفرقة التي هي ثلاثة فأكثر. وقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا» فإنه أمر بالتبين عند مجيء الفاسق بالنبأ، فدل على أن الخبر إذا جاء به العدل كان مقبولا من غير تبين .

٢- وأما السنة: فماروى عن أنس بن مالك وعبد الله بن مسعود أنه ﷺ قال: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وبلغها من لم يسمعها، ألا قرب حامل فقه لافقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» .

وكذلك كان ﷺ يرسل أفراداً من الصحابة لدعوة الناس إلى الدين، وتعليم أحكامه، فيقبل الناس أخبارهم .

٣- وأما الإجماع: فما روى عن الصحابة من العمل بأخبار الآحاد في حوادث بلغت من الكثرة حد التواتر المعنوي، وإن كانت الرواية لكل حادثة منها آحادية، مثل ما روى أن عمر رضي الله عنه قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في أمية بن زيد، وهم من هوالى المدينة، وكنا نتناوب النزول على النبي صلى الله عليه وسلم، فأنزل يوماً، وينزل يوماً، فإذا نزلتُ جئته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك .

وما روى أن عبد الله بن عمر سمع من سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ مسح على الخفين، فسأل أباه عمر عن ذلك، فقال عمر: «نعم إذا حدثك سعد عن النبي صلى الله عليه وآله شيئا فلا تسأل عنه غيره» .
وفى كتب الحديث والسيرة أمثلة كثيرة من عمل الصحابة بخبر الواحد، والاحتجاج به فى الأحكام الشرعية، فتكون تلك الأمثلة دليلا على إجماعهم بوجوب العمل بخبر الواحد، وهذا هو مذهب الحنفية والشافعية وجمهور المالكية والحنابلة لما قدمنا من الدلائل .

شروط العمل بخبر الواحد .

وإنما يجب العمل بخبر الواحد إذا تحققت شروط قبوله، وهى على قسمين: شروط فى الراوى، وشروط فى المروى (الحديث) .
شروط الراوى: فأما شروط الراوى فنوعان: شروط للتحمل، و شروط للأداء .

شروط التحمل فى الراوى : وهى اثنان :

١- التمييز: وهو معرفة الضر والنافع من الأمور، فلا يقبل حديث تلقاه الراوى وهو غير مميز، أو فى حكم غير المميز كالمعتوه - وقد قدرت من التمييز سبع سنين - .

٢- الضبط: وهو تمام الوعى، وقوة الحفظ، وعدم الغفلة التى تؤدى إلى خلط بعض الأمور ببعض، ومتى تحقق هذان الشرطان كان التحمل صحيحاً، ولو كان المتحمل كافراً، ثم أداه بعد إسلامه، ولهذا اتفق على قبول رواية أنس بن مالك، وكانت سنه عند وفاة الرسول ﷺ تسع عشرة سنة، ورواية ابن عباس، وكانت سنه عندها نحو ثلاث عشرة سنة، وابن الزبير، ونعمان بن بشير، وتجاوز سن كل منهما عند وفاته ﷺ عشرة سنين، وكذلك قبلت رواية مطعم بن جبير مع أنه - قبل إسلامه - سمع

رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بسورة «الطور».

شروط الأداء في الراوى : وهى أربعة

١- البلوغ: فلا تقبل رواية غير البالغ، ولو كان مميزاً؛ لأنه لا يعرف الخوف من الله، فيكون احتمال الكذب منه راجعاً، أو مساوياً، فلا تحصل غلبة الظن بصدقه.

٢- الإسلام: فلا تقبل رواية الكافر، ولو كان راهباً عدلاً في دينه ملتزماً للصدق في خبره؛ لأن قبول الرواية أخذ للدين، وكيف يؤخذ الدين ممن يعاديه، ويعدّ فساداً صلاحاً وخيراً. ومثل الكافر المبتدع بما يكون كفرًا، كالروافض وغلاة الخوارج، واختار الكمال ابن الهمام قبول رواية المبتدع المتأول ما لم يستجج الكذب.

٣- العدالة: وهى صفة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، وتجعله موضع ثقة للناس، ويكون ذلك باجتنب الكبائر، وأن يترك من الصفائر ما يدل على نقص دينه، وعدم المبالاة بالكذب، كسرقة لقمة، والتطفيف بحبة، وأن يترك من المباحات ما يدل على نقص المروءة ودناءة الهمة، كالأكل في السوق، والبول في الشوارع، وصحبة الأراذل.

٤- الضبط: وهو تمام الوعى وقوة الحافظة والدقة في تعرف الأمور، ويتحقق هذا الشرط متى كان ضبط الراوى لما يسمعه - من وقت التحمل إلى وقت الأداء - أرجح من عدم ضبطه، وذكره له أرجح من سهوه، فبهذا تحصل غلبة الظن بصدقه.

شروط المروى

وهي نوعان: شرط في لفظه، وشرط في معناه.

١- فيشترط في لفظه : ألا يحذف الراوى منه ما يتوقف تمام المعنى عليه، فإن هذا مخلّ بالفهم، ومفسد للاستنباط، وقد دعا الرسول ﷺ لمن يحفظ عنه ما سمع، ويؤده كما سمعه بقوله: «نضر الله امرأ سمع منى مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها». ففي مثل حديث عبادة بن الصامت «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب إلا سواءً بسواءٍ عيناً بعين» لا يصح للراوى أن يحذف الاستثناء الأخير، وإلا فسد المعنى، أما في قوله ﷺ: «المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم» فلا مانع من رواية بعض منه دون بعض، لعدم فساد المعنى بذلك.

٢- ويشترط في معناه: أن لا يعارضه ما هو أقوى منه من كتاب أو سنة متواترة أو مشهورة.

مثال وجود المعارض الأقوى: ماروى أن عبد الله بن عمر سمع بكاءً عند وفاة أم عمرو بنت أبان بن عثمان، فقال لابن أبي مليكة: ألا تنهى هؤلاء عن البكاء؟ فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الميت يعذب ببكاء الحي عليه» فأخبر ابن أبي مليكة عائشة بذلك فقالت: «والله إنك لتخبرني عن غير كاذب ولا متهم، ولكن السمع يخطئ، وفي القرآن ما يكفيكم» ولا تترز وزارة وزر أخرى».

يقدم الخبر على القياس ولو كان معارضاً له

ما ذكرنا من ترك الخبر إذا عارضه ما هو أقوى منه، وأما إذا عارضه القياس فالخبر مقدم عليه عند جمهور العلماء، فقيهاً كان الراوى أو غير

فقيه، موافقاً كان الخبر لقياس آخر، أو غير موافق، لقوله عليه السلام: «ألا
 ضرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» ولأن
 النص مقدم على الاجتهاد والقياس، وقبول الخبر مبنى على الثقة
 بالراوى، وترجح جانب صدقه، وعدالته، والظاهر من حال الصحابة والرواة
 العدول رواية الخبر كما سمعوه، هذا هو رأى الصحابة، والتابعين، وأئمة
 الفقهاء، وقد صرح به أبو الحسن الكرخى، ومن تبعه من الحنفية، ويؤيده
 ما وقع من قبولهم أخباراً مخالفة للقياس من رواية لم يمرّكوا بالفقه، و
 فيها ما لا يحصى من المسائل، ونكتى هنا بمثال واحد فى تقديم الخبر على
 القياس المعارض له، فإن أباحنيفة قبل خبر أبى هريرة «من نسي وهو صائم
 فأكّل أو شرب فليتم صومه، فإنما الله أطعمه وسقاه». وقال: لولا هذا لقلت
 بالقياس، أى لقلت ببطلان الصوم لانتفاء حقيقته بالأكل، وكذلك احتج
 حديث القهقهة مع كونه مخالفاً للقياس. واحتج فى تقدير مدة الحيض
 بما روى عن أنس رضى الله عنه «أقلّ الحيض ثلاثة أيام وأكثر عشرة» فإن
 أباحنيفة أخذ به مع كونه ضعيفاً عند المحدثين.

تقديم القياس على الخبر إذا لم يكن الراوى معروفاً
 بالفقه ثم التمثيل بأبى هريرة وأنس بن مالك
 وسلمان الفارسى مذهب عيسى بن أبان

نعم ذهب عيسى بن أبان - وتبعه أكثر المتأخرين من الحنفية -
 (مثل صاحب أصول الشاشى، وصاحب المنار، وصاحب الحسامى) إلى
 تقديم الخبر على القياس إذا كان الراوى معروفاً بالرواية والفقه.
 كالخلفاء الأربعة والعبادلة (عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن
 مسعود، وعبد الله بن عمر،) وزيد بن ثابت وأبى موسى الأشعرى،

ومعاذ بن جبل، وعائشة رضى الله عنهم، فأما إذا كان معروفاً بالرواية دون الفقه، كأبى هريرة، وأنس بن مالك، وسلمان الفارسي، فإن القياس يقدم على خبره إلا إذا كان الخبر موافقاً لقياس آخر، فلا يترك الخبر إذا إلا لضرورة مخالفته لكل قياس. وعلى كل حال ليس هذا مذهب جمهور الحنفية -.

دليل عيسى بن أبان: واحتج عيسى بن أبان في ردّ الحديث المخالف للقياس بما روى عن ابن عباس أنه سمع أبا هريرة يروى «توضؤوا مما مست النار» قال له: «لو توضأت بماء سخن أكنت تتوضأ منه؟» ولما سمعه يروى «من حمل جنازة فليتوضأ» قال له: أيلزمننا الوضوء من عيدان يابسة؟».

ولكن من يساوى ابن عباس في صحبته وفقهه وفطنته مصالح الدين، حتى يجترئ بترك الأحاديث في مقابلة القياس.

فترك حديث أبى هريرة في المصراة: ليس لأجل أنه مخالف للقياس، أو راويه ليس معروفاً بالفقه، بل لأجل أنه مخالف لقاعدة «الخراج بالضمان» و «الفرم بالغنم» لأنه يوجب ضمان لبن الشاة على المشتري الذي كان يقوم بإيوائها، وعلفها وحفظها، حين احتلاب اللبن منها، وكذلك مخالف لقاعدة الضمان العامة، وهى دفع مثل المتلف أو قيمته، فلم يوجب على المشتري مثل اللبن عملاً بقوله تعالى: «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» ولا يُوجبُ عليه قيمته عملاً بقوله ﷺ: «من أعتق شقصاً له في عبد فؤم عليه نصيب شريكه إن كان موسراً».

٣- ولقبول المروى شرط ثالث عند الحنفية: وهو أن لا يعمل الراوى بخلاف تلك الرواية، لأن الخبر - وإن كان ظنياً عند غير الصحابي الذي رواه - قطعى عنده، فهو لا يعمل بخلافه إلا إذا قام عنده دليل قطعى على نسخه، فلذلك ردّوا حديث أبى هريرة رضى الله عنه «إذا ولغ الكلب

في إثناء أحدكم فليغسله سبعاً إحداهن بالتراب» لأن أبا هريرة نفسه لم يعمل به، بل كان يكتفى بالغسل ثلاثاً. وردوا حديث عائشة رضي الله عنها «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل» لأنها عملت بخلافه؛ فزوّجت حفصة بنت أخيها عبد الرحمن - وهو غائب بالشام - من المنذر بن الزبير فلما حَضَرَ غضب، ولكنه أقر ما فعلت أخته.

الحديث المرسل

المرسل: من الإرسال، وهو الإطلاق، وعدم التقييد.
وفي اصطلاح المحدثين: هو أن يترك التابعي ذكر الوسطة بينه وبين النبي ﷺ فيقول: «قال رسول الله ﷺ كذا وكذا» وسُمي بذلك لكونه أرسل الحديث أى أطلقه ولم يذكر من سمعه منه، فإن سقط قبل الصحابي واحد فيسمى منقطعاً، وإن كان أكثر من واحد فيسمى معضلاً، والمعلق هو ما رواه غير التابعي من غير سند.

والمرسل في سِطَاح الأصوليين: هو قول العدل الذي لم يلق النبي ﷺ: (قال رسول الله ﷺ) سواء كان منقطعاً أم معضلاً أو معلقاً، فهو أعم من تفسير المحدثين، إذ هو كل ما لم يتصل إسنادُه.

حكم المرسل:

واعلم أنه لا خلاف في مرسل الصحابي؛ فإنه مقبول إجماعاً، إذ ما يرويه الصحابي محمول على سماعه من النبي ﷺ، أو سماعه من غيره من الصحابة، والصحابة كلهم عدول.
وأما مرسل غير الصحابي فقد اختلف فيه العلماء على أربعة مذاهب.

١- فمذهب الجمهور، ومنهم أبو حنيفة، ومالك، وأحمد: أنه تقبل

المراسيل مطلقاً .

٢- ومذهب ابن الحاجب، وابن الهمام: أنه يقبل المرسل من أئمة النقل الضابطين دون غيرهم، قال القاضي تاج الدين السبكي: وأئمة النقل يدخل فيهم الصحابة، والتابعون، وتابعوا التابعين .

٣- ومذهب عيسى بن أبان: التفصيل؛ فإن كان المرسل من أهل القرون الثلاثة (الصحابة والتابعين وتابعي التابعين) قُبِلَ مطلقاً، سواء كان من أئمة النقل أم من غيرهم .

٤- ومذهب الشافعي: قبول المرسل إن اعتضد بأحد أمور خمسة:

١- أن يكون من مراسيل كبار التابعين الذين شاهدوا كثيراً من الصحابة، كسعيد بن المسيب والزهرى ونحوهما ممن لا يرسل إلا عن ثقة، كالحسن، والشعبي، وابن سيرين، ولا يقبل من أصاغر التابعين .

٢- أن يؤيده حديث مسند في معناه .

٣- أن يوافقه مرسل مقبول عند أهل العلم .

٤- أن يؤيده قول صحابي .

٥- أن يتقوى بفتوى أكثر العلماء .

دليل الجمهور:

استدلوا بالمعقول، وهو أن الراوى العدل الثقة إذا قال: قال رسول الله ﷺ كذا، مظهرها الجزم بنسبة المتن إلى الرسول ﷺ، فالظاهر من حاله أنه لا يستجيز الرواية إلا وهو جازم بأن النبي ﷺ قال ذلك، وإلا كان هذا منه تدليساً ينافي الأمانة، ويطن في عدالته، فيكون الإرسال منه بمنزلة الإسناد، بدليل ماروى عن الحسن البصرى أنه قال: متى قلت لكم حدثنى فلان فهو حديثه، ومتى قلت: قال رسول الله ﷺ: فمن سبعة .

أفعال النبي ﷺ

إلى هنا كان البحث من أقوال النبي ﷺ ، والآن نذكر أفعاله عليه الصلاة والسلام ، فقد قسّموا أفعال النبي ﷺ ، إلى ثلاثة أنواع :
أولاً : الأفعال الجبلية التي كان يقوم بها الرسول ﷺ ، كالقيام ، والقعود ، والأكل ، والشرب ، وغيرها من الأفعال الفطرية .
حكم هذه الأفعال عند الجمهور الإباحة بالنسبة إليه عليه الصلاة والسلام وإلى أمته ، ولا يجب علينا التأسي والاقتداء به في هذا النوع من الأفعال .

ثانياً : الأفعال التي ثبت كونها من خصائص النبي ﷺ ، كإباحة الوصال في الصيام ، واختصاصه بوجوب صلاة الضحى ، ونحر الإبل في الأضحية ، والتجعد بالليل ، والزيادة على أربع زوجات .
فحكم هذه الخصائص أنه لا يُقتدى به فيها وتُعتبر خاصة به عليه السلام .

ثالثاً : الأفعال المجردة عما سبق ، وإنما المقصود بها التشريع ، فهذه الأفعال تُطالب بالتأسي والاقتداء بها ، غير أن صفتها الشرعية تختلف بحسب الوجوب أو الندب أو الإباحة .

١- وهذه الأفعال قد تكون بيانا لمحمل القرآن المجيد ، مثل قوله ﷺ في الصلاة : « سلّوا كما رأيتموني أصلي » وفي الحج « خذوا عني مناسككم » وكقطعه يد السارق من الرسغ ، فإنه بيان لقوله تعالى : « فاقطعوا أيديهما » وكتيمه إلى المرفقين ، فإنه بيان لقوله تعالى : « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم » .

٢- وقد تكون واردة ابتداء ، كأفعاله عليه الصلاة والسلام في آداب الأكل ، والشرب ، والقيام ، والقعود ، والمنام ، والمشى ، والركوب .
فحكم القسم الأول حكم المبيّن من النص ، وحكم القسم الثاني قد

يكون وجوباً وقد يكون ندباً وقد يكون إباحة.

تعارض أقوال النبي عليه الصلاة والسلام وأفعاله

مفهوم التعارض: التعارض بين الأمرين هو تقابلهما على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضى الآخر، وإنما يكون التعارض بحسب الظاهر في نظر المجتهد، لا في حقيقة الأمر، إذ لا تناقض في الأدلة الشرعية، ويتصور هذا التعارض على ثلاثة أقسام:

الأول- التعارض بين الفعلين: قرر جمهور الأصوليين أنه لا يتصور التعارض بين الفعلين بحيث يكون أحدهما ناسخاً للآخر، أو منحصراً له، لأنه إن لم تتناقض أحكام الفعلين فلا تعارض، وإن تناقضت فلا تعارض أيضاً لأن المتماثلين، كصلاة الظهر في وقتين، أو المختلفين الجائر اجتماعهما كالصلاة والصوم لا تعارض بينهما كما هو ظاهر. وأما المختلفان اللذان لا يتصور اجتماعهما، وتتناقض أحكامهما، كما لو صام في وقت معين، وأكل في مثل ذلك الوقت فإنه لا تعارض بينهما؛ إذ يجوز أن يكون الفعل في وقت واجباً أو مندوباً أو جائزاً، وفي مثل ذلك الوقت بخلافه، كمن صام يوم العيد قضاءً فعليه الأكل لازم، لأنه من أيام المنية، وكذلك الصوم القضاء لازم عليه.

الثاني- التعارض بين القولين: وهذا يصدق على التعارض بين نصين صوماً، فإذا تعارض قول الرسول ﷺ: وهذا - كما بينا - يكون بحسب الظاهر في نظر المجتهد، لا في الواقع وحقيقة الأمر، ويكون لدفعه عند الجمهور أربعة مراحل:

١- الجمع والتوفيق بين المتعارضين: بأن نحمل كلا منهما على وجه دون وجه، كالجمع بين العامين بالتتويج والتخصيص، وبين المطلقين بالتقييد وهكذا، لأن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما بالكلية، لأن

الأصل في الدلائل الإعمال لا الإهمال .

٢- الترجيح بينهما إذا تعذر الجمع: والترجح يكون إما من جهة المتن فيرجح ما هو الأقوى في الدلالة، كترجح المحكم على المفسر، والعبارة على الإشارة، وإما من جهة السند فيرجح المتواتر على غيره، والمشهور على خبر الواحد، وقد يرجح بكثرة الأدلة أو حال الراوى فقهاً أو عدالةً أو ضبطاً أو غير ذلك .

وعند الحنفية يقدم الترجيح على الجمع والتوفيق، ولا فرق في وجوه الترجيح .

٣- النسخ أى كون أحد النصين ناسخاً للآخر، إذا تساوى في القوة والعموم، وعلم المتأخر، فإنه ينسخ المتقدم .

٤- تساقط القولين معاً إذا جهل المتأخر منهما، وتعذر الجمع والترجح؛ فإنه يسقط العمل بهما .

الثالث - تعارض القول مع الفعل: وهذا هو الهدف الأساسى هنا، مثاله: (نهى ﷺ عن استقبال القبلة واستدبارها أثناء الغائط والبول، ثم جلوسه عليه السلام لقضاء الحاجة في البيوت مستقبل بيت المقدس) ففي هذا القسم من التعارض ثلاث أحوال:

١- إذا كان القول متقدماً على الفعل: كما إذا فعل النبى ﷺ فعلاً، وقام الدليل على أنه يجب علينا اتباعه فيه، فإنه يكون ناسخاً للقول المتقدم عليه المخالف له، كما لو أمر بصوم يوم معين علينا ثم أفطر ذلك اليوم، وأما التعارض في الأمر الخاص به ﷺ فلا يؤثر في حق الأمة .

٢- إذا كان القول متأخراً عن الفعل: أى عن الفعل الذى دل الدليل على أنه يجب علينا اتباعه فيه، نحو (إن النبى ﷺ صلى إلى بيت المقدس، ثم قال: " الصلاة إلى بيت المقدس غير جائزة ") فهنا ثلاث أحوال فيما إذا دل الدليل على وجوب تكراره عليه ﷺ وعلى أمته، فإن لم يدل على التكرار فلا تعارض أصلاً، وتلك الأحوال الثلاثة هي:

١- إذا كان القول المتأخر عاماً، أى متناولاً له ﷺ ولأمته، فإنه يكون ناسخاً للفعل المتقدم، كما إذا صام عاشوراء مثلاً، وقام الدليل على وجوب تكراره، وعلى تكليفنا به، ثم قال: لا يجب علينا صيامه، فإن هذا القول ينسخ الفعل المتقدم.

٢- إذا كان القول المتأخر خاصاً به ﷺ، كما إذا قال في المثال السابق: لا يجب على صيامه، فإنه يكون ناسخاً في حقه ﷺ وأما أمته فلا تعارض بالنسبة إليهم؛ لعدم تعلق القول بهم فيستمر تكليفهم به.

٣- إذا كان القول المتأخر خاصاً بالامة، كما إذا قال في المثال السابق لا يجب عليكم أن تصوموا، فلا تعارض فيه بالنسبة إلى النبي ﷺ فيستمر تكليفه به، وأما في حق الأمة فإنه يدل على عدم التكليف بذلك الفعل.

٤- إذا كان المتأخر من القول والفعل مجهولاً: فهنا يتحقق التعارض بنحو قوى، فإن أمكن الجمع والتوفيق بين القول أو الفعل بالتخصيص، أو غيره فيلجأ إليه، وإن لم يمكن الجمع فللعلماء فيه مذاهب ثلاثة: الأول: وهو مختار الجمهور والرازي أنه يقدم القول على الفعل؛ لكونه يدل بنفسه على مقتضاه من غير واسطة.

الثاني: أنه يقدم الفعل؛ لأنه أبين وأوضح في الدلالة.

الثالث: التوقف إلى الظهور نظراً لتساوى القول والفعل في وجوب

العمل.

المناقشة

- ١- اذكر تعريف السنة وأقسامها الأولية.
- ٢- بين أقسام السنة من حيث السند مع بيان حكم كل واحد منها.
- ٣- اكتب حوالى ثلاث صفحات من كراستك بالنسبة إلى حجية السنة.
- ٤- اذكر حجية خبر الواحد، ووجوب العمل به من الكتاب والسنة والإجماع.
- ٥- ما هي شروط العمل بخبر الواحد؟
- ٦- ما الفرق بين شروط التحمل وشروط الأداء في الراوى؟
- ٧- كم شرطاً للمروى؟
- ٨- اكتب تقديم الخبر على القياس المعارض له مع المثال.
- ٩- ما هو مذهب أبى حنيفة رحمه الله في تقديم الخبر على القياس؟ هات بالمثال.
- ١٠- فلماذا لم يعمل أبو حنيفة رحمه الله بحديث المصراة؟
- ١١- ماهو الشرط الثالث لقبول المروى عند الحنفية؟
- ١٢- عرف المرسل واذكر حكمه عند الأئمة.
- ١٣- اذكر أقسام أفعال النبى ﷺ مع أحكامه.
- ١٤- ما معنى التعارض وكم قسمًا له؟

بحث الإجماع

مفهوم الإجماع لغةً، واصطلاحاً : الإجماع في اللغة يستعمل لمعنيين : الأول : العزم على الشئ، والتصميم عليه، يقال : أجمع فلان على الأمر، أى عزم عليه، ومنه قوله تعالى : «فأجمعوا أمركم وشركاءكم» أى اعزموا، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : «من لم يُجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له» أى لم يعزم.

الثانى : الاتفاق، يقال أجمع القوم على كذا، أى اتفقوا عليه، ويوجد التصميم في هذا المعنى أيضاً، والفرق بين المعنيين أن الأول يطلق على عزم الواحد، والثانى لا بد فيه من عزم المتعدد.

وفي الاصطلاح : فقد عرّفه جمهور العلماء بأنه اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من العصور على حكم شرعى.

شرح التعريف : الاتفاق معناه لغةً أن يكون رأى كل واحد على وفق رأى الآخر، والمقصود منه الاشتراك، إما في الاعتقاد، أو في القول، أو في الفعل، ويتحقق هذا الاشتراك إما بالأقوال، أو بالأفعال، أو السكوت، أو التقرير في الأمر المتنازع فيه، فلا بد للاتفاق من أمور خمسة :
١- موافقة جميع المجتهدين، فإنه إذا خالف أحدهم لم ينعقد الإجماع، نعم أكثر الأصوليين يحتجون برأى أكثر المجتهدين عند عدم الاتفاق.

٢- لا يكفي صدور الإجماع من مجتهد واحد إذا انفرد وجوده في زمان ما؛ لأن الاتفاق لا بد فيه من متعدد، فإن احتمال الخطأ في الواحد أكثر.

٣- أن تكون نتيجة إجماعهم رأياً واحداً؛ فإنه إذا اختلفت آراءهم لم ينعقد الإجماع، وإذا اختلفوا في رأيين فمعناه أنهم أجمعوا على عدم وجود الرأى الثالث، وهذا يقال له الإجماع المركب، أو الضمنى، لأن

انحصار الخلاف في رأيين دال على أنه ليس في المسألة رأى ثالث، فيكون القول برأى ثالث خرقاً للإجماع.

٤- أن يظهر الاتفاق بإبداء الرأى قولاً أو فعلاً، أما إذا تكلم بعض المجتهدين، وسكت الآخرون فيقال له الإجماع السكوتي.

٥- أن يحصل الاتفاق في وقت واحد سواء انقضى عصر الجمعين أولاً، أفتوا عن اجتهاد أو عن نص.

كيف يصير العالم مجتهداً؟

ولما كان الإجماع عبارة عن اتفاق المجتهدين، فلا بد أن نعرف أولاً من هو المجتهد؟ وكيف تحصل هذه المرتبة؟

فالمجتهد : هو الذى حصلت له ملكة يقتدر بها على استنباط الأحكام من مآخذها. وكل من كان له تخصص في فن من الفنون، وكانت المسألة المعروضة في مجلس الإجماع من ذلك الفن يقال لصاحب التخصص إنه مجتهد في ذلك الفن الذى له اختصاص فيه.

وقد يسمى المجتهد فقيهاً، والمجتهدون قد يقال لهم أصحاب الرأى والاجتهاد، وقد يسمون بأهل الحل والعقد.

شروط المجتهد

ولا بد في المجتهد من شروط ثلاثة :

أولاً- العلم بالأمور الثلاثة :

١- العلم بالقرآن : بأن يعرف معانيه اللغوية والشرعية، ومعرفة المعاني اللغوية له تقتضى معرفة معانى النظم القرآنى مفرداً، ومركباً بتحصيل العلوم العربية صرفاً ونحواً وبلاغةً وأدباً.

ومعرفة المعاني الشرعية للقرآن تقتضى معرفة الألفاظ التى نقلها الشارع إلى مدلولات جديدة، وكلفظ «الصلاة» فإنه فى اللغة الدعاء، وفى الشرع عبارة عن أقوال وأفعال مخصوصة، وكلفظ «الغائط» فى قوله تعالى: «أو جاء أحد منكم من الغائط»، فإنه يقصد به الحدث، لا المعنى اللغوى، وهو المنخفض من الأرض، ولا بد أيضاً من معرفة بعض القواعد الشرعية، كمعاني العام، والخاص، والمطلق، والمقيد، والناسخ، والمنسوخ فى القرآن، وما يتعلق بها مما يكون تحصيله لازماً.

٢- العلم بالسنة : وهو أن يعرف سندها ومتنها، ومعرفة السند بأن يطمئن إلى صحته، وعدم إعلاله عن طريق دراسة علم رجال الحديث، ومعرفة المتن بأن يعرف معانيه اللغوية، والشرعية، كما ذكر فى العلم بالقرآن، وبأن يقدر على دفع التعارض الذى قد يظهر فى بعض الأحاديث مع مفهوم القرآن، أو قواعد الشريعة العامة، أو مع مقتضيات الأصول العقلية المسلم بها.

٣- أولاً: العلم بمسائل الإجماعية التى سبق الإجماع عليها: حتى لا يفتى بخلاف ما وقع الإجماع عليه؛ لأن الإجماع حجة قطعية لا تجوز مخالفته.
وثانياً: أن يكون عالماً بعلم أصول الفقه: بأن يعرف قواعده وقضاياها؛ لأنه لا بد منه فى استنباط الأحكام من أدلتها، ولذلك قال الإمام الرازى: «إن أهم العلوم للمجتهد علم أصول الفقه» وقال الغزالى: «إن أعظم علوم الاجتهاد يشتمل على ثلاثة فنون: الحديث، واللغة، وأصول الفقه».

وثالثاً: أن يكون ماهراً بعلوم اللغة : التى يتوقف عليها فهم النصوص الشرعية مهارة كاملة؛ إذ لا بد منها فى الفهم الصحيح، فتحصيل الملكة القوية فى هذه العلوم يكتفى للاستنباط، ولا حاجة إلى التبحر فيها، بل يكتفى معرفة القدر الضرورى منها، حتى حصلت ملكة الاستنباط، وأما الصحابة ومن بعدهم قبل تدوين العلوم كانوا يفهمون هذه القواعد بمقتضى السليقة، وصفاء الطبع، والذوق العربى

الأصيل، فما كان لهم حاجة إلى أمثال هذه العلوم التي نحن نكتسب السليقة والذوق منها.

والخلاصة أن أهل الإجماع هم العلماء بالكتاب، والسنة، واللغة، والمسائل الإجماعية، الذين عندهم ملكة استنباط الأحكام من أدلتها، ومآخذها؛ لأنهم هم الذين يدركون الحلال والحرام في الأمور غير المنصوص عليها في كتاب الله وسنة رسوله.

العوام ليسوا من أهل الإجماع

العامي عند أهل الأصول : هو من ليس عنده ملكة الاستنباط، سواء كان غير عالم أصلاً، أو عالماً بفن من الفنون القديمة، أو الجديدة غير الكتاب، والسنة، والعلوم العربية بأنواعها، وغير المسائل الإجماعية، وغير أصول الفقه، فالمهندس، والمؤرخ، والفيلسوف قديمه وجديده، والمعقولي، والمتكلم، والصرفي، والنحوي، والفقيه الذي لا يعرف الكتاب والسنة واللغة العربية بأنواعها، بل حفظ المسائل الفرعية تقليداً، كل هؤلاء ليسوا من أهل الاجتهاد والإجماع، ففي كل فن يعتبر إجماع المتخصصين في ذلك الفن، لا إجماع غيرهم.

ولابد أن يكون المجمعون من أمة محمد ﷺ، كما أنه لابد في الإجماع من كون المجمعين مجة دين، كذلك لابد أن يكونوا من أمة محمد ﷺ إجابةً، وهم كل من أجاب دعوة رسول الله ﷺ، وآمن بما جاء به. والعلماء اتفقوا على أنه لا عبرة بالكافر في الإجماع، ولا عبرة أيضاً باتفاق الأمم السابقة، لأن الكافر لا يقبل قوله في مسائل ديننا. وأما الأمم السابقة فلما نسخ كتابهم فكيف بإجماعهم؟.

إنما يكون الإجماع على حكم شرعى :
 وَذَكَرَ فِي آخِرِ تَعْرِيفِ الْإِجْمَاعِ «على حكم شرعى» يعنى الإجماع
 الذى نبحث عنه، ويكون الدليل الثالث من الأدلة الشرعية هو الإجماع
 الذى كان لإثبات حكم شرعى، أما إذا كان الاتفاق على الأحكام اللغوية،
 أو العقلية، ككون الفاء للتعقيب، وكحدوث العالم مما لايتعلق بأفعال
 المكلفين لا يكون الاتفاق فيها إجماعاً شرعياً حتى يأثم العبد بخلافه.

حكم الإجماع:

هو أن يثبت المراد به على سبيل اليقين، بأن يكون موجبا للحكم
 قطعاً، كالكتاب والسنة، وهو قول عامة المسلمين، وجمهور العلماء، لكن
 إذا كان دليل الإجماع أى مستنده قطعياً لم يكن الإجماع حجة مستقلة،
 بل مقوماً للدليل، وإذا كان دليل الإجماع ظنياً كان دليلاً مستقلاً، بمعنى
 أنه يكتفى الاستدلال به، ولا حاجة للرجوع إلى ذلك الدليل المستند إليه، لأنه
 مُؤَيَّدٌ من ذاته حكماً شرعياً لأن الشرع فى الحقيقة هو مصدر التشريع
 ومأخذه، وهو فى المرتبة الثالثة من الأدلة.

فتأثير الإجماع هو رفع الحكم من مرتبة الظن إلى مرتبة القطع،
 فلا يعترض بأنه لافائدة فى الإجماع مع وجود المستند؛ إذ الحجية فى السند
 لا فى الإجماع، وذلك لأن الإجماع يقوى الحجية فيرفعها من مرتبة الظنى
 إلى مرتبة القطعى.

١- حجية الإجماع:

أما من الكتاب: فاستدلوا منه بخمس آيات:

- ١- «وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس»
 والوسط من كل شئ خياره، فقد أخبر الله تعالى عن خيرية هذه الأمة،
 فإذا أقدموا على شئ محظور لما اتصفوا بالخيرية، فيكون حينئذ قولهم

حجة . وقال تعالى :

٢- « كنتم خير أمة أخرجت للناس » وقال سبحانه :

٣- « ومن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون » وقال عز وجل :

٤- « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » وقال تعالى :

٥- « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله » .

فإذا كانوا خير أمة فيكون في إجماعهم خير لهم ، وكذلك في إجماعهم الهداية إلى الحق والعدل به ، وإذا ما يجمعون على شيء واحد إلا بعد اعتصامهم بحبل الله ، ودينه من الكتاب ، والسنة ، فمايتفقون به فهو حق .

وأقوى الأدلة على حجية الإجماع قوله تعالى :

« ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً » .
فإنه جعل اتباع غير سبيل المؤمنين أى مخالفة إجماعهم كمشاقة الرسول عليه السلام وأوعد الله عليه بإصلاء نار جهنم .

٢- ومن السنة :

فقد استدلوا بأحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ تدل على عصمة الأمة من الخطأ في إجماعهم ، وروى تلك الأحاديث جماعة من الصحابة الذين يطول الكلام بذكرهم ، ومن جملة تلك الأحاديث قوله ﷺ : « لا تجتمع أمتي على الضلالة » وقوله عليه السلام : « سألت الله تعالى أن لا تجتمع أمتي على ضلالة فأعطانيها » وقوله عليه السلام : « لم يكن الله ليجمع أمتي على ضلال » وقوله عليه السلام : « يد الله مع الجماعة » وقوله عليه السلام : « ولا يبالي الله بشذوذ من شذ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « من خرج عن الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه » وأمثالها التي يطول الكلام بذكرها .

ولا يصح الاستدلال بالإجماع على ثبوت الإجماع فإنه يلزم الدور
ولابالقياس الذى هو أدنى منه فإنه حجة ظنية .
حكم منكر الإجماع :

قال أكثر العلماء: إن الإجماع حجة قطعية، فيكفر مخالفه، أو
يفسده، ويبدع، ولكن هذا فى الإجماع الذى نقل إلينا بالتواتر؛ فإنه قطعى،
بخلاف الذى نقل بطريق الآحاد؛ فإنه ظنى يفسد مخالفه ولا يكفر.

أنواع الإجماع

الإجماع بحسب طريقة تكوينه على نوعين: إجماع صريح وإجماع
سكوتى.

فالإجماع الصريح: هو أن تتفق آراء المجتهدين بأقوالهم، وأفعالهم
على حكم فى مسألة معينة، كأن يجتمع العلماء فى مجلس واحد، ويبدى
كل منهم رأيه صراحة فى المسألة، وتتفق الآراء على حكم واحد، أو أن
يفتى كل عالم فى المسألة برأى، وتتحد الفتاوى على شئ واحد، وهو
حجة عند الجمهور كما عرفنا.

والإجماع السكوتى: هو أن يقول بعض المجتهدين فى العصر الواحد
قولاً فى مسألة، ويسكت الباقون بعد اطلاعهم على هذا القول من غير
إنكار.

فعند الشافعى رحمه الله وعيسى بن أبان والباقلانى والمالكية لا يكون
هذا إجماعاً ولا حجة.

وعند أكثر الحنفية والإمام أحمد يعتبر إجماعاً، وحجة قطعية،
ولكن عند هؤلاء يكون السكوت إجماعاً وحجة بعد توافر شروط خمسة:

١- أن يكون السكوت مجرداً عن علامة الرضا أو الكراهة.

٢- وأن ينتشر الرأى المقول من المجتهد بين أهل العصر.

٣- وتمضى مدة كافية للتأمل والبحث في المسألة.

٤- وأن تكون المسألة اجتهادية.

٥- وأن لا يوجد مانع من اعتبار هذا السكوت موافقة، كالخوف من سلطان جائر، أو عدم مضي مدة تكفى للبحث، أو من كون الساكت يرى كل مجتهد مصيباً أو عدم الاعتبار لمخالفته.

مستند الإجماع:

هو الدليل الذى يعتمد عليه المجتهدون عند إجماعهم، فقال الجمهور: إن الإجماع لا بد له من شئ يستند إليه من نص الكتاب، أو السنة، أو قياس؛ لأن الإفتاء بدون مستند خطأ؛ إذ أنه يعتبر قولاً في الدين بغير علم، وهو منهى عنه بقوله تعالى: «ولا تقف ما ليس لك به علم» ولأن أهل الإجماع ليس لهم الاستقلال بإثبات الأحكام، فلازم أن يكون اجتهادهم عن مستند، وقد يكون مستند الإجماع دليلاً قطعياً، وهو القرآن، والسنة المتواترة، وقد يكون دليلاً ظنياً كخبر الواحد والقياس.

نسخ الإجماع:

وقد قرر علماء الأصول أن الإجماع لا يكون ناسخاً، ولا منسوخاً، إذ النسخ لا يكون إلا في وقت نزول الوحي، وهو عصر النبي ﷺ، فلا نسخ بعده، إذ قد ثبت استقرار الأحكام الشرعية ودوامها، وعلى هذا فلا ينسخ النص القرآنى أو النبوى بالإجماع؛ لأن النص إن كان قطعياً فلا ينعقد الإجماع بخلافه، وكذلك لا ينسخ الحكم الثابت بالإجماع بإجماع آخر؛ لأن الإجماع متى ثبت صار حجة قطعية فلا يصح مخالفته، ولا يعتمد بإجماع آخر كما قال جمهور الأصوليين، لأن الإجماع الأول إذا كان قطعياً لزم خطأ الإجماع الثانى؛ لمخالفته دليلاً قطعياً، وإن كان الإجماع الأول ظنياً فالإجماع الثانى إذا خالفه يظهر أن الأول ما كان دليلاً، فلا يتحقق النسخ.

المناقشة

- ١- بين مفهوم الإجماع لغةً واصطلاحاً .
- ٢- ما هي الأمور الخمسة التي لابد منها في الإجماع ؟ .
- ٣- من هو المجتهد وما هي شروط الاجتهاد ؟ .
- ٤- وهل يكون العامي من أهل الإجماع ؟ .
- ٥- عين مورد الإجماع وحكمه .
- ٦- كَلِم عن حجية الإجماع .
- ٧- كم أنواعاً للإجماع ؟ وما هي شرائط الإجماع السكوتية ؟ .
- ٨- ما هو مستند الإجماع ؟ .
- ٩- وهل يمكن نسخ الإجماع ؟ .

بحث القياس

ضرورة القياس :

واعلم أنه لا يمكن لأى تشريع فى العالم - سواء كان سماوياً، أو
 وضعياً، - أن تحيط بنصومه بجميع أحكام الحوادث، والجزئيات، والمسائل
 الفرعية، وإنما يقتصر التشريع عادةً على ذكر الأصول العامة الكلية،
 والضوابط، والشروط، عموماً، ويترك أمر التطبيق إلى القضاة، والحكام،
 والفقهاء، والهامين، فهؤلاء هم الذين يجتهدون فى أحكام المسائل الجزئية
 أو الخاصة، ويحاولون إلحاق الحكم بما هو المنصوص عليه فى متن القانون،
 فكذلك الشريعة الإسلامية الخالدة تنصّ فى مصدريها الأصليين - الكتاب
 والسنة - على القواعد العامة والأصول التشريعية، والمسائل الأساسية تاركَةً
 التفاصيل لمجتهدى الأمة، وآراء العلماء الذين انصبغت أرواحهم بمقاصد
 الشرع، وأحاطت مداركهم بدقائق التشريع، ومن هنا مسّت الحاجة إلى
 الاجتهاد بالرأى الصحيح، وبما يسمونه قياساً.

ونلخص مباحث القياس فيما يلى:

١- تعريف القياس وأركانه.

٢- حجيته.

٣- شروطه.

٤- مسالك العلة.

٥- الاعتراض على القياس.

٦- أقسام القياس.

٧- مجاله ومحلّه.

١- تعريف القياس لغةً واصطلاحاً وأركانه

القياس لغةً: مصدر بمعنى القدر، والتقدير، أى معرفة قدر الشئ، يقال قست الثوب بالذراع، أى قدرته به، وقس النعل بالنعل أى قدره به، وقد يطلق القياس على مقارنة أحد الشيئين بالآخر يقال: قايست بين العمودين، أى قارنت بينهما لمعرفة مقدار كل منهما بالنسبة إلى الآخر، وكثر استعمال لفظ «القياس» في المساواة بين الشيئين، حسية كانت مثل: لا يُقاسُ هذا الجدار بهذا الجدار، أو معنوية نحو: فلان لا يُقاسُ بفلان، أى لا يساويه قدرًا.

مفهوم الاصطلاحى للقياس: وقد عرّفه صدر الشريعة بقوله: هو تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع لعلّة متحدة لا تدرك بمجرد اللغة (٢-٥٢) أى تقدير غير المنصوص بالمنصوص في وجود العلة، ثم إجراء حكم المنصوص في غيره لأجل تلك العلة، وبالقياس يظهر الحكم في غير المنصوص أيضاً، كما أنه ظاهر في المنصوص، فالقياس مظهر لامتثبات والمثبت هو النص الوارد في المنصوص.

مثال القياس:

١- إن الله سبحانه وتعالى نصّ على تحريم الخمر بآية «إنما الخمر والميسر...» وقد أدرك المجتهد أن علة الحرمة في المنصوص (الخمر) هو الإسكار، وعند التأمل وجد المجتهد أن الإسكار يتحقق أيضاً بشرب المسكرات الأخرى، فيكون سائر المسكرات ملحقاً بالخمر في حرمة التناول، فالخمر أصل، والمسكرات الأخرى فرع، والإسكار علة، والتحريم حكم.

٢- وكذلك نصّ الرسول ﷺ على أن القتل يمنع الميراث فقال: «لا يرث القاتل» والعلة في المنع هي استعجال الشئ قبل أوانه، فيعاقب بـرمان الإرث، وهذه العلة متحققة في قتل الموصى له الموصى، فتقاس

الوصية على الإرث حالة القتل، فيمنع الموصى له الذى قتل الموصى من مال الوصية، كما يمنع الوارث القاتل عن الإرث.

أركان القياس

الركن هو جزء الشئ الذى لا يتحقق ذلك الشئ بدونه، كالقيام، والقراءة للصلاة. وقد ظهر من التعريف السابق أن للقياس أربعة أركان:

- ١- الأصل
- ٢- والفرع
- ٣- والوصف الجامع بينهما
- ٤- والحكم الذى يكون ظاهراً فى الأصل.

٢- حجية القياس

الحجة فى اللغة الغلبة، فإن صاحب الحجة يغلب على من ليس عنده حجة، وفى الاصطلاح الدليل والبرهان، ومعنى كون القياس حجة أنه دليل وبرهان من الأدلة التى عددها الشارع لمعرفة بعض الأحكام، فالمقصود بحجية القياس أنه أصل من أصول التشريع فى الأحكام الشرعية، والعملية. وهنا مذهبان أساسيان بالنسبة إلى حجية القياس.

- ١- مذهب القائسين، وجمهور علماء الإسلام سلفاً، وخلفاً، أن القياس أصل رابع من أصول الشرع.
- ٢- مذهب الشيعة الإمامية، والظاهرية، والنظام من المعتزلة أن القياس ليس بحجة، ولا يصح العمل به قط، لا عقلاً، ولا نقلاً، ونذكر أدلة منكرى القياس مع قدحها أولاً، ثم نذكر أدلة القائسين وجمهور علماء الإسلام بالإيجاز المفيد.

أدلة نفاة القياس

١- من الكتاب آيات :

١- قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله » فهذه الآية تنهى عن العمل بغير كتاب الله، وسنة رسوله، والعمل بالقياس عمل بغيرهما، لأنه تقديم بين يدي الله ورسوله.

٢- وقوله تعالى : « وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ».

٣- وقوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم ». فهاتان الآيتان تنهيان عن اتباع الإنسان ما ليس مفيداً للعلم واليقين، والقياس إنما يفيد الظن، فكان المجتهد منهيًا عن العمل به.

٤- وقوله عز وجل : « وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً » فالظن لا يفيد في إفادة الحق شيئاً، والقياس مفيد للظن، فلا يفيد في إثبات الحكم.

٥- « ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين » بقراءة الرفع ويجعلها جملة مستقلة لا تتعلق بقوله تعالى : « يعلمها » حتى تناسب مع المقصود، وهو وجود كل الأحكام في القرآن الكريم، والمراد بـ « الكتاب » القرآن، فالآية تدل على أن كتاب الله قد اشتمل على كل شئ، وأن لا حاجة إلى القياس، فلا يجوز العمل بالقياس؛ لأن شرطه فقدان النص.

والجواب عن هذه الآيات

أما الآية الأولى فلا تمنع العمل بالقياس؛ لأن الله تعالى، ورسوله أمر كل منهما بالقياس؛ كما سيأتى الدليل على هذا، فالعمل بالقياس عمل بكتاب الله، وسنة رسوله، فلم يكن تقديمًا بين يدي الله ورسوله.

وأما الآيات الثانية، والثالثة، والرابعة، فلا دلالة فيها على المنع؛ لأن

الحكم الثابت بالقياس ليس مظنوناً، بل هو مقطوع به عند المجتهد، أى معلوم يقيناً أنه حكم الله فى المسألة، أو أنه على الأقل يجب العمل به، للإجماع على وجوب اتباع ما ظنه المجتهد.

وأما وجود الظن فهو فى الطريق الموصل إلى الحكم، ولأمانع من وجود قاعدة ظنية فى أثناء الاستدلال؛ لأن العلماء أجمعوا على أن المجتهد يجب عليه العمل والإفتاء بما ظنه، والإجماع يفيد القطع على الراجح. ويحجب عن هذه الآيات أيضاً بأنها واردة فى غير محل النزاع، فهى واردة للنهى من اتباع الظن فى أحكام العقائد التى لا بد فيها من القطع واليقين.

أما الأحكام الشرعية العملية فالظن فيها كاف بالاتفاق بين العلماء، والدليل عليه أننا مكلفون بالعمل بأخبار الآحاد، وبظاهر الكتاب، والسنة، وبقبول شهادة الرجلين، والرجل والمرأتين، ونحوها مما لا يفيد إلا الظن.

وأما الآية الخامسة: فإن المراد بالكتاب هو علم الله، أو النوح المحفوظ، وعلى التسليم أن يكون المراد بالكتاب القرآن، فلا يشمل القرآن على جميع الأحكام الشرعية بدون واسطة؛ لأن اشتماله عليها خلاف الواقع؛ إذ كثير من الأحكام الشرعية قد أخذ من السنة، أو الإجماع، فحينئذ المراد من اشتمال القرآن على جميع الأحكام شموله لها فى الجملة، سواء كان بواسطة، أى بالقياس، أو بغير واسطة، وهو المنصوص، يعنى كل شئ فُرِضَ فهو فى القرآن معنى وإن لم يكن فيه لفظاً. وقد دل القرآن على وجوب العمل بالقياس بقوله تعالى: «فاعتبروا يا أولى الأبصار».

٢- ومن السنة:

١- قوله ﷺ: «إن الله تعالى فَرَضَ فرائضَ فلا تنضموها، وحدَّ حدوداً فلا تمتدوها، وحَرَّمَ أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمةً

لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها» (رواه الدارقطني) فهذا الحديث يدل على أن الأشياء إما واجبة، وإما حرام، وإما مسكوت عنها، فهي في دائرة المعفوعنه أو المباح، والمقيس من المسكوت عنه، فهو في دائرة المعفو عنه بلا ريب، فإذا قسنا المسكوت عنه على الواجب مثلا نكون قد أوجبنا ما لم يوجبه الله، وإذا قسناه على الحرام نكون قد حرّمنا ما لم يحرمه الله.

والجواب عنه: أن الحكم الثابت بالقياس ليس حكماً من المجتهد، وإنما هو حكم الله؛ لأن علة حكم الأصل استلزمت الحكم في الفرع بطريق المعنى، فكأن الله تعالى قال: كلما تحققت علة هذا الحكم في محل لم ينص على حكمه فأعطوه مثل هذا الحكم؛ لأن الأحكام الشرعية معللة بالمصالح، والعلة تقتضي ثبوت الحكم أينما وجدت.

فعلى هذا لا يكون المجتهد قد أوجب، أو حرّم من تلقاء نفسه شيئاً، بل إنما أظهر أن الحكم في المقيس كالحكم في المقيس عليه؛ لتحقيق العلة فيهما جميعاً.

٢- وكذلك استدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام: «تعمل هذه الأمة برهة بالكتاب، وبرهة بالسنة، وبرهة بالقياس، فإذا فعلوا ذلك فقد ضلّوا» «مجمع الزوائد (١-١٧٩) فالنبي ﷺ جعل العمل بالقياس موجباً للضلال. وأجيب عنه بأن هذا الحديث معارض بالأحاديث التي تفيد وجوب العمل بالقياس، مثل حديث معاذ وأبي موسى الذي سيأتي.

ويدفع التعارض بينهما بحمل هذا الحديث على العمل بالقياس الفاسد، وحديث معاذ على العمل بالقياس الصحيح، جمعا بين الأدلة، والقياس الفاسد هو الذي لا يعتمد على دليل، أو وجد ما يعارضه من الأدلة، ولكن عائد صاحبه فيه، أو اعتمد على الظن والتخمين، لا على مقاصد الشريعة العامة.

وكذلك في سنده راو اسمه عثمان، متفق على ضعفه. انظر «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم (٢-٧٨٩).

٣- الإجماع: وهو أن بعض الصحابة قد ذمّ العمل بالقياس أو بالاجتهاد بالرأى، وسكت بقية الصحابة عن الإنكار عليه، فكان إجماعاً على ذمّ القياس.

مثاله : ١- أن أبا بكر رضى الله لما سئل عن ميراث الكلالة (وهو من مات ولا والد له ولا ولد) قال في الجواب: «أى سماء تظلنى وأى أرض تظلنى إذا قلت فى كتاب الله برأى» أى بالقياس. تلخيص الحبير (١٩٥-٢) ونصب الراية (١-٦٤).

٢- ونقل عن عمر رضى الله عنه أنه قال: «إياكم وأصحاب الرأى، فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا» وقال أيضاً: «إياكم والمكايلة، قيل: وما المكايلة؟ قال: المقايسة».

٣- وقال على كرم الله وجهه: «لو كان الدين يؤخذ قياساً لكان باطن الخلف أولى بالمسح من ظاهره».

٤- وقال ابن عباس رضى الله عنه: «يذهب قراؤكم، وصلحاؤكم، ويتخذ الناس رؤساء جهالاً يقيسون الأمور برأيهم».

٥- وروى عبد الله بن عمرو رضى الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال: «إن الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، فإذا لم يبق عالمٌ اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا» قالوا: والفتوى بالرأى فتوى بغير علم. وروى مثل ذلك عن ابن مسعود رضى الله عنه. فهذه الآثار عن كبار الصحابة فى إنكار القياس والعمل به، ولم يعارضهم أحد فيها، فكان إجماعاً من الصحابة على أن العمل بالقياس منهى عنه.

الجواب عن الإجماع أو عن هذه الآثار:
وأجيب عنها بأن هذه الروايات معارضة بآثار أخرى عن هؤلاء

الصحابة بالذات، مقتضاها مدح العمل بالقياس، كما سيعلم في بحث أدلة الجمهور، وحينئذ لا بد من التوفيق والجمع بين المتعارضين، وذلك بحمل الذم على القياس الفاسد الذي لم تتوافر فيه شرائط الصحة، كالقياس المخالف للنص، أو الصادر عن ليس أهلا للاجتهاد، والنظر، أو المستعمل فيما لايجرى فيه القياس، كتفسير القرآن الكريم، ويحمل المدح على القياس الصحيح المستكمل لشروط الاعتبار، والصحة، وذلك جمعا بين الآثار المتعارضة إذا ثبتت صحة كل منها. وكذلك الآثار التي استدل بها الخصم في صحة أكثرها كلام عند المحدثين، كما يظهر من الرجوع إلى مراجع تلك الآثار.

٤- المعقول : واستدلوا من المعقول بأنه لا حاجة إلى القياس؛ لأن نصوص الشرع في الكتاب، والسنة كافية، فقد نص على الواجب والمحرم والمندوب والمكروه، ومالم ينص عليه فهو مباح؛ لأن الأصل في الأشياء الإباحة، لقوله تعالى: «خلق لكم ما في الأرض جميعاً» وحينئذ فلا حاجة إلى القياس؛ لأن الله سبحانه نص على حكم جميع الأمور، والقياس يحتاج إليه فيما لم ينص عليه.

والجواب عنه : بأن التمسك بمقتضى الإباحة الأصلية إنما يصح إذا لم يأت الظن الراجح بوجوب أو حرمة، والظن الراجح بهما يتأتى بالقياس، ووجود الظن - كما ذكرنا - لا يقدح في حجية القياس؛ لأن الأحكام العملية يقبل فيها الدليل الظني كنظر الآحاد.

المناقشة

- ١- عرف القياس لغةً واصطلاحاً واذكر أركانه.
- ٢- أجب عن أدلة نفاة القياس.
- ٣- اكتب حول ضرورة القياس قدر نصف الصفحة من كراستك.

أدلة جمهور علماء الإسلام سلفاً وخلفاً على حجية القياس

١- من الكتاب : وقد أرشد الله تعالى عباده إلى القياس في غير موضع من كتابه، فقامس النشأة الثانية على النشأة الأولى في الإمكان، فجعل النشأة الأولى أصلاً، والثانية فرعاً عليها، وقامس حياة الأموات بعد الموت على حياة الأرض بعد موتها بالنبات، وقامس الخلق الجديد الذي أنكر أعداؤه على خلق السموات والأرض، وقد اشتمل القرآن على بضعة وأربعين مثلاً تتضمن تشبيه الشيء بنظيره في العلة والتسوية بينهما في الحكم.

أنواع القياس في القرآن: وقد ورد في القرآن ثلاثة أنواع من الأقيسة: قياسان صحيحان، وقياس فاسد، أما القياسان الصحيحان فقياس علة، وقياس دلالة، وأما القياس الفاسد فقياس شبهة.

أمثلة قياس العلة : فأما قياس العلة فقد جاء في كتاب الله عز وجل

في مواضع :

١- منها قوله تعالى : «إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون» فأخبر تعالى أن عيسى نظير آدم في التكوين، بجامع ما يشتركان فيه من المعنى الذي تعلق به وجود سائر المخلوقات، وهو مجيئها طوعاً بمشيئته وتكوينه، فكيف يستنكر وجود عيسى من غير أب من يقر بوجود آدم من غير أب ولا أم ؟ ووجود حواء من غير أم وأب عادي ؟ فأدم وعيسى نظيران يجمعهما المعنى الذي يصح تعليق الإيجاد والخلق به، وهو مجيئها بمشيئته وتكوينه، فالأصل آدم، والفرع عيسى، والعلة مشيئة الله تعالى، والحكم الخلق من غير أب.

٢- ومنها قوله تعالى : «قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذابين» أي قد كان قبلكم أم أمثالكم فانظروا

إلى مواقفهم السيئة، واعلموا أن سبب ذلك ما كان من تكذيبهم بآيات الله ورسله، وهم الأصل، وأنتم الفرع، والعلة الجامعة للتكذيب، والحكم الهلاك.

٣- ومنها قوله تعالى: «ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم في الأرض ما لم نمكن لكم وأرسلنا السماء عليهم مدراراً، وجعلنا الأنهار تجري من تحته، فأهلكناهم بذنوبهم وأنشأنا من بعدهم قرناً آخرين» فذكر سبحانه إهلاك من قبلنا من القرون، وبين أن ذلك كان لمعنى القياس، وهو ذنوبهم، فهم الأصل، ونحن الفرع، والذنوب العلة الجامعة، والحكم الهلاك، فهذا محض قياس العلة: فقياس العلة هو الذى ذكر فيه العلة صراحة.

أمثلة قياس الدلالة: فأما قياس الدلالة الذى هو عبارة عن الجمع بين الأصل، والفرع، ودليل العلة، فكذلك له أمثلة كثيرة في كتاب الله تعالى:

١- منها قوله تعالى: «ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت إن الذى أحياها لهى الموتى إنه على كل شئ قدير» فدلّ سبحانه عباده بما أراهم من الإحياء الذى تحققوه، وشاهدوه، على الإحياء الذى استبعدوه، وذلك قياس إحياء على إحياء واعتبار الشئ بنظيره، والعلة الموجبة هى عموم قدرته سبحانه، وكمال حكمته، وإحياء الأرض دليل العلة.

٢- ومنها قوله تعالى: «يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ويحيى الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون» فدلّ سبحانه بالنظير على النظير، وقرب أحدهما من الآخر جداً بلفظ الإخراج، أى يخرجون من الأرض أحياء كما يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى.

٣- ومنها قوله تعالى: «أيعب الإنسان أن يترك سدى ألم يك نطفة من منى يُمنى ثم كان علقة فخلق فسوى فجعل منه الزوجين الذكر والأنثى أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى» فبين سبحانه كيفية

الخلق، واختلاف أحوال الماء في الرحم إلى أن صار منه الزوجان الذكر والأنثى، وذلك أمانة وجود صانع قادر على ما يشاء، ونبه سبحانه عباده - بما أحدثه في النطفة المهينة الحقيمة من الأطوار، وسوقها في مراتب الكمال من مرتبة إلى مرتبة أعلى منها، حتى صارت بشراً سوياً في أحسن خلق وتقوم - على أنه لا يحسن به أن يترك هذا البشر سدى مهملًا معطلا لا يأمره، ولا ينهيه، ولا يقيمه في عبوديته، وقد ساقه في مراتب الكمال من حين كانت نطفة إلى أن صار بشراً سوياً، فكذلك يسوقه في مراتب كماله طبقاً بعد طبق، وحالا بعد حال، إلى أن يصير جاره في داره، ويتمتع بأنواع النعيم، وينظر إلى وجهه، ويسمع كلامه، فقد قيس أطوار الكمالات الروحانية بأطوار الكمالات الجسدية، فكما أنه ساقه في مراتب الكمالات الجسدية من مرتبة إلى أعلى منها، كذلك يسوقه في مراتب الكمالات الروحانية، ولا يتركه سدى مهملًا معطلا. واكتفينا بالأمثلة الثلاثة رومًا للاختصار.

قياس الشبه وأمثله :

وأما قياس الشبه الذي لا يكون فيه بين الأصل، والفرع حلة جامعة، ولادليلها، بل يكون قياساً فاسداً لا يصح الاحتجاج به، فله أمثلة كثيرة في القرآن، نذكر منها ثلاثة، تحذيراً عن العمل به والاستدلال بأمثاله.

فهذا القياس لم يحكيه الله تعالى إلا عن المبطلين، تنبيهاً على إبطالهم.

١- منها قوله تعالى: إخباراً عن إخوة يوسف أنهم قالوا لما وجدوا الصواع في رحل أخيه «إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل» فلم يجمعوا بين الأصل (وهو يوسف) والفرع (وهو الأخ الصغير) بعلّة ولادليلها، وإنما ألحقوا أحدهما بالآخر من غير دليل جامع سوى مجرد للشبه الجامع بينه وبين يوسف، فقالوا هذا مقيس على أخيه، وبينهما شبه من وجوه

عديدة، وذلك قد سرق، فكذلك هذا، وهذا هو الجمع بالشبه الفارغ، والقياس بالصورة المجردة عن العلة المقتضية للتساوى، وهو قياس فاسد، والتساوى في قرابة الأخوة ليس بعلة للتساوى في السرقة لو كانت السرقة حقاً، فكيف إذا كانت كاذبة؛

٢- ومنها قوله تعالى: إخباراً عن الكفار أنهم قالوا: «ما نراك إلا بشراً مثلنا» فاعتبروا صورة مجرد الآدمية وشبه المجانسة فيها، واستدلوا بذلك على أن حكم أحد الشبهين حكم الآخر، فكما لانكون نحن رسلاً فكذلك أنتم، فإذا تساوينا في هذا الشبه فأنتم مثلنا لا مزية لكم علينا، وهذا من أبطال القياس؛ فإن الرسل أجابوهم بقولهم: «إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده».

٣- ومنها قوله تعالى حكاية عن المشركين: «إنما البيع مثل الربوا» حيث قاسوا الربا على البيع بمجرد الشبه الصوري كما أنهم قاسوا الميتة على الذكي في إباحة الأكل بمجرد الشبه.

وبالجملة فلم يجئ هذا القياس في القرآن إلا مردوداً مذموماً. فالآثار والأقوال المروية في ذم القياس كلها محمولة على هذا القسم الثالث.

أنواع قياس العلة في القرآن.

ثم قسموا قياس العلة على قسمين، قياس العكس وقياس الطرد.

١- قياس العكس: هو الذى نُفِىَ فيه الحكم عن الفرع لنفى علته وموجبه.

مثاله: قوله تعالى: «ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شئ ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سرّاً وجهراً، هل يستوون؟ الحمد لله بل أكبرهم لا يعلمون. وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم

لا يقدر على شئ وهو كَلٌّ على مولاه أينما يوجهه لا يأت بخير. هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم» هذان المثلان متضمنان قياسين من قياس العكس.

٢- قياس الطرد : هو الذى يقتضى إثبات الحكم فى الفرع لثبوت حلة الأصل فيه، وأمثله ما مرّ فى قياس الدلالة، والعلة، فلاحاجة إلى إعادتها.

هذه أدلة حجية القياس من الكتاب، خلّصت كلها من «إعلام الموقعين» لابن القيم (١ - ١٣٠ إلى ١٦٠)

واستدل عامة الأصوليين بهذه الآية أيضا: قال تعالى: «فاعتبروا يا أولى الأبصار» فإن الله سبحانه أمرنا بالاعتبار، ومعنى الاعتبار هو العبور، والمجازة، والانتقال من الشئ إلى غيره، والقياس أيضا مجاوزة بالحكم من الأصل إلى الفرع، فيكون مأثوراً به، والمأمور به واجب العمل به؛ لأن كلا من الاعتبار والقياس يشتركان فى معنى العبور (أى المرور والمجازة) يقال: جزت على فلان أى عبرت عليه، وعبر الرؤيا جاوز إلى ما يلزمها.

وليس المراد من «اعتبروا» الاتعاظ فقط، وإنما يكون المراد مطلق الاعتبار الذى يكون القياس الشرعى جزئياً من جزئياته، وفرداً من أفرادها، وهذا المعنى يناسب صدر الآية، ولاركافة فيه؛ إذ يكون معنى الآية: يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين، فقيسوا الأمور بأشباهها، يا أولى الأبصار، فالمقصود من الآية إذن هو تقرير سنة عامة من سنن الله فى خلقه، وهى أن كل ما جرى على النفيير يجرى على نظيره.

٣- ومن السنة : أنه قد وردت ما يدل على ثبوت العمل بالقياس حتى وصلت الآثار فى الأقيسة إلى حد التواتر المعنوى.

١- منها أن النبى ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال : «كيف تصنع إن مرض لك قضاء؟ قال : أقضى بما فى كتاب الله، قال : فإن لم يكن فى كتاب الله؟ قال : فبسنة رسول الله ﷺ، قال : فإن لم يكن فى

سنة رسول الله ﷺ، قال: أجتهد رأيي ولا آلو. قال: فضرب رسول الله ﷺ صدرى، ثم قال: الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يُرضى رسول الله ﷺ «ففى هذا الحديث وإن كان أصحاب معاذ رضى الله عنه غير مُسمَّين ولكنه لا يضر ذلك؛ لأنه يدل على شهرة الحديث؛ لأن الحارث بن عمرو حدث به عن جماعة من أصحاب معاذ، عن معاذ لا عن واحد منهم، وهذا أبلغ فى الشهرة من أن يكون واحد منهم لو سَمِيَ، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين، والفضل، والصدق بالهل الذى لا يخفى، ولا يعرف فى أصحابه مثم، ولا كذاب، ولا مجروح، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم، لا يشك أهل العلم بالنقل فى ذلك. كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث، وقد قال بعض أئمة الحديث: «إذا رأيت شعبة فى إسناد حديث فاشدد يدك به». إعلام الموقعين (١ - ٢٠٢).

وقد روى هذا الحديث أحمد، وأبوداود، والترمذى، وابن عدى، والطبرانى، والدارمى، والبيهقى، وهو حديث مرسل إلى النبى ﷺ، قال الدارقطنى: «والمرسل أصح» وقال البخارى فى (تاريخه الكبير) «مرسل إلا أن عدم اتصال سنده؛ لا يمنع صحته لأنه مروي عن أصحاب معاذ، وهم كلهم ثقات» أصول الفقه الإسلامى للدكتور وهبة الزحيلي، (١ - ٦٢٥).

٢- ومنها أن رجلا من خثعم جاء إلى الرسول ﷺ فقال: إن أبى أدركه الإسلام، وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرحل، والحج مكتوب عليه، أفأحج عنه؟ قال: أنت أكبر ولده؟ قال نعم قال: أرأيت لو كان على أبوك دين فقضيته عنه أكان يجزئ ذلك عنه؟ قال: نعم، قال: "فأحج عنه". (أخرجه الشيخان والنسائى عن ابن عباس) فالرسول ﷺ قاس هنا دين الله على دين العباد فى وجوب القضاء.

٣- ومنها ما أخرجه أحمد، وأبوداود أن عمر رضى الله عنه قال: «صنعت اليوم يا رسول الله أمراً عظيماً، قبلت وأنا صائم، فقال له رسول

الله ﷺ: أرأيت لو تمضضت بماء وأنت صائم؟ فقال: لا بأس بذلك، فقال رسول الله ﷺ: ففيم؟ أى فى أى أمر هذا الأسف. فالرسول ﷺ قاس مقدمة الوقاع على الشرب، وهى المضمضة فى أن كلا منهما وسيلة إلى المقصود، فلا يفسدان الصوم .-

٣- أمثلة من أقيسة الصحابة رضى الله عنهم أجمعين

١- أن سمرة بن جندب لما باع خمرًا أهل الذمة وأخذه فى العشور عليهم فبلغ عمر فقال: قاتل الله سمرة، أما علم أن رسول الله ﷺ قال: « لعن الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم، فجملوها، وباعوها، وأكلوا أثمانها » وهذا محض القياس من عمر رضى الله عنه؛ فإن تحريم الخمر على المسلمين كتحريم الشحوم على اليهود، وكما يحرم ثمن الشحوم المحرمة فكذلك يحرم ثمن الخمر.

٢- أن الصحابة رضى الله عنهم جعلوا العبد على نصف من الحر فى النكاح، والطلاق، والعدة، قياساً على ما نص الله عليه من قوله: « فإذا أحسن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » فالصحابة رضى الله عنهم نصّفوا النكاح والطلاق والعدة قياساً على تنصيف الله تعالى الحدّ على الأمة.

٣- أن الصحابة قدّموا الصديق فى الخلافة وقالوا: رضى الله عنه رسول الله ﷺ لديننا، أفلا نرضاه لديننا؟ فقاوسا الإمامة الكبرى على إمامة الصلاة، وكذلك اتفاههم على كتابة المصحف، وجمع القرآن، وكذلك اتفاههم على جمع الناس على مصحف واحد، وترتيب واحد، وحرف واحد (لغة واحدة)، وكذلك منع عمر رضى الله عنه وعلى رضى الله عنه من بيع أمهات الأولاد برأيهما، هذه كلها يدل على الاجتهاد والقياس، فإن فى الأولين قياس على الإجماع للخلافة، حفظاً للأمة من التشتت والتفرق، وفى

الثالث قياس على الحر الكامل .

٤- وأخرج عبد الرزاق في «مصنفه» وكذا رواه مالك في «موطاه» أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه شاور الناس في حدّ الخمر وقال: إن الناس قد شربوها واجترأوا عليها، فقال على كرم الله وجهه: إن السكران إذا أسكر هذى، وإذا هذى افترى، فاجعله حدّ الفرية (القذف) (فقام على رضى الله عنه شرب الخمر بسندف) فجعله عمر حد الفرية ثمانين .

٥- ومن الإجماع: إنه قد تكرر منهم القول بالقياس والعمل به من غير إنكار من أحد، فكان فعلهم إجماعاً منهم على أن القياس حجة يجب العمل به، ومن أمثلته ما يأتى:

١- إن أبا بكر رضى الله عنه سئل عن الكلالة فقال: «أقول فيها برأى فلان يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمنى، ومن الشيطان، "الكلالة ما عدا الوالد والولد" والرأى هو القياس .

٢- وكذلك قام الصحابة خلافة أبى بكر على تقديم الرسول ﷺ إياه في إمامة الصلاة، وبيّنوا أساس القياس بقولهم: «رضيه رسول الله ﷺ لديننا أفلا نرضاه لديننا؟» .

٣- وأن عمر رضى الله عنه كتب إلى أبى موسى الأشعرى حينما ولاه على البصرة يقول فيه: «اعرف الأشباه والنظائر وقس الأمور برأيك» .

وما أنكر أحد من الصحابة ما في هذه الرسالة من الأمر بالقياس وحمل النظر على النظر .

شروط القياس

قد عرفنا أن للقياس أركاناً أربعة: هي الأصل، والفرع، والملة،

والحكم، والأصل: هو ذات المحلّ الذي ورد فيه الحكم، والفرع: هو الذي يراد معرفة حكمه بالقياس على الأصل، والملة: هو الأساس الذي يقوم عليه القياس، وحكم الأصل: هو ما ورد به النص أو الإجماع، ولكل منها شروط.

شرط الأصل: وللأصل شرط واحد، وهو أن لا يكون ذلك الأصل فرعاً لأصل آخر، كقياس السفرجل على التفاح عند الشافعية في تحريم ربا الفضل لملة الطعم. فإن التفاح نفسه فرع لأصل آخر وهو التمر المذكور في الحديث.

أو قياس الذرة على الأرز، فإن الأرز مقيس على البرّ المذكور في النص.

المناقشة

- ١- ابحث عن حجية القياس بضوء الكتاب والسنة وإجماع الأمة.
- ٢- كم أنواعاً من القياس ذكر في القرآن؟
- ٣- اذكر أمثلة قياس الدلالة وقياس الملة وقياس الشبه.

شروط حكم الأصل :

١- أن يكون حكم الأصل شرعياً، لا لغوياً أو عرفياً، لأن المطلوب إثبات الحكم الشرعى.

٢- أن لا يكون حكم الأصل منسوخاً: لأن الحكم لتحصيل الحكمة، وقد زال اعتبارها بالنسخ.

٣- عدم الخصوصية: أى لا يكون حكم الأصل مختصاًه بنص آخر؛ لأن مقتضى القياس تعدية حكم الأصل إلى الفرع، فإذا ثبت أن الحكم خاص بالأصل كان مانعاً من التعدية، مثل قوله عليه السلام: «من شهد له خزيمة فحسبه» (وقد رواه أحمد، وأبو داود، والترمذى، والنسائى، والحاكم فى المستدرک).

فإن حكم هذا النص وهو قبول شهادة الفرد مختص بالأصل، وهو خزيمة رضى الله عنه، والمخصص له نص آخر، وهو قوله تعالى: «واستشهدوا شهيدين من رجالكم» فعلم أن نصاب الشهادة العامة اثنان.

٤- كونه غير معدول به عن قانون القياس: أى لا يكون حكم الأصل خارجاً عن طريق القياس؛ فإن كل ما ثبت حكمه بخلاف القياس فغيره لا يقاس عليه، كالحكم بصحة صوم من أكل ناسياً، فإنه مستثنى من قاعدة تحقق الفطر بكل ما دخل فى الجوف، فعلة الفطر موجود وهو الأكل، ولكن حكمه وهوفساد الصوم غير موجود، فكان خارجاً عن قانون القياس الذى يستلزم فيه وجود العلة وجود الحكم. وكذا إذا كان حكم الأصل غير معلول فلا يقاس عليه غيره، مثل أعداد ركعات الصلاة، وتقدير انصباء الزكاة، ومقادير الحدود، فإنها ليس لها علة واضحة ليقاس عليها غيرها.

والخلاصة أنه يشترط أن يكون حكم الأصل معقول المعنى، أى مبنياً على علة، كتحریم الربا فى الأشياء الستة الواردة فى الحديث.

٥- عدم النص على حكم الفرع: أى لا يوجد نص، أو إجماع دال

على حكم الفرع؛ لأن حكم الفرع إذا ثبت بنص، أو إجماع - وهما فوق القياس - فما الحاجة إلى إثباته بالقياس؟ إلا إذا كان لتقويته بدليل ثالث، ولكن يقال لهذا الحكم الحكم المنصوص، لا القياسي. كقياس النبيذ على الخمر في الحرمة، فإن حرمة النبيذ ثابت بالنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «كل مسكر حرام» (أخرجه أحمد، وأصحاب السنن إلا ابن ماجة) فلا حاجة إلى قياسه على الخمر. ومن مثل به فلتوضيح المجرد فقط.

٦- أن يكون حكم الأصل مقدماً على الفرع: أى شرع حكم الأصل قبل مشروعية حكم الفرع، وإلا يلزم وجود الفرع قبل الأصل، أو ثبوته بدليل آخر غير القياس.

كقياس الوضوء على التيمم في اشتراط النية، فإنه غير صحيح؛ إذالوضوء شرع قبل التيمم، فإن الوضوء شرع قبل الهجرة والتيمم بعدها.

٧- تعدية حكم الأصل إلى الفرع: من غير تغيير زيادة أو نقصاناً، عموماً، أو خصوصاً، فلايصح قياس الخطأ على النسيان في عدم إفطار الصوم به؛ فإن الحكم الثابت في الأصل، وهو النسيان يتغير بعد تعديته إلى الفرع، وهو الخطأ، لإمكان الاحتراز في الخطأ، وعدمه في النسيان، فلايكون نظيراً له، لعدم المساواة بينهما، فتغير الحكم بالإفطار في الخطأ وعدمه في النسيان.

شروط الفرع :

١- تماثل العلة : وهو أن يوجد في الفرع علة مماثلة لعلّة الأصل، إما في ذاتها أو في جنسها، مثال الأول : قياس الذرة على البرّ بجامع القدر والجنس، فإن هذه العلة الموجودة في الذرة هي عين العلة الموجودة في البرّ الذى ورد النص بتحريم الربا فيه.

ومثال الثانى : وهو أن تكون العلة موجودا في الفرع بجنسها، كقوله وجوب القصاص في الاعتداء على الأعضاء على وجوب القصاص

في النفس بجامع الجناية في كل منهما، وإن كان نوع الجناية مختلفاً في كل واحد منهما.

٢- بقاء حكم الأصل على حاله : أى لا يتغير في الفرع حكم الأصل، فلا يصح قياس ظهار الذمى على ظهار المسلم في حرمة وطئ المرأة التى ظاهر منها، بأن يقال كما أن الحرمة في ظهار المسلم تزول بالكفارة فكذلك الحرمة تنتهى في ظهار الذمى بالكفارة، وهذا قياس فاسد، فإن الحكم - وهو الحرمة - في الأصل - وهو ظهار المسلم - موقت بأداء الكفارة، أى بعد أداء الكفارة ما تبقى الحرمة، وقد تنبأ ذلك الحكم في الفرع، وهو ظهار الذمى؛ فإن الحرمة فيه مؤبدة لا تنتهى بالكفارة، لأن الكفارة فيها معنى العبادة، والذمى ليس بأهل للعبادة لكفره وحبط عمله.

٣- لا يكون تشريع حكم الفرع قبل الأصل : كما في قياس الوضوء على التيمم في اشتراط النية، إذ تشريع الفرع وهو الوضوء قبل الأصل وهو التيمم كما مر.

٤- خلو الفرع عن النص أو الإجماع عليه، وهو أن لا يكون في الفرع نص أو إجماع يدل على حكم مخالف للقياس، لأن القياس حينئذ يكون مصادماً للنص أو الإجماع، والقياس المصادم للنص أو الإجماع قياس فاسد لا اعتبار له.

فلا يصح اشتراط الإيمان في الرقبة في كفارة اليمين، قياساً على كفارة القتل في قوله تعالى: «فتحرير رقبة مؤمنة»، لأن في كفارة اليمين النص المطلق عن قيد الإيمان موجود، وهو قوله تعالى: «أو تحرير رقبة» فلفظ «رقبة» مطلق في النص، فقياسه على كفارة القتل وتقييده بالإيمان خلاف النص، فلا يعتبر.

تعريف العلة وشروطها

وقبل ذكر شروط العلة لو ذكرنا تعريفها لكان أولى :

العلة في اللغة اسم لما يتغير به حال الشيء بحصوله فيه، فيقال للمريض علة؛ لأن الجسم تتغير حاله بحصوله فيه، ويقال اعتل فلان إذا تغير حاله من الصحة إلى السقم.

وفي اصطلاح الأصوليين : العلة هي الوصف المعروف للحكم، أي الوصف الذي جعل علامة للحكم من غير تأثير فيه ولا باعث عليه. وقال الغزالي : هي المؤثر في الحكم يجعله تعالى لا بالذات، وقول الجمهور هو الأول، (أي الوصف المعروف إلخ) وقال بعضهم : هي الوصف الظاهر المنضبط الذي يناسب الحكم بتحقيق مصلحة الناس إما بجلب النفع لهم أو بدفع الشر عنهم.

الفرق بين الحكمة والعلة :

فالحكمة : هي الباعث على تشريع الحكم أي المصلحة التي قصد الشارع بتشريع الحكم تحقيقها، أو تكميلها، أو المفسدة التي قصد الشارع بتشريع الحكم درءها أو تقلييلها.

والعلة : هي الأمر الظاهر المنضبط المعروف للحكم إلخ.

الفرق بين العلة والسبب :

إذا كانت المناسبة بين الوصف وربط الحكم به مما تدركه عقولنا فيسمى ذلك الوصف علة وسببا، أما إذا كانت المناسبة لا تدركه عقولنا فمن سببا فقط، فكل علة سبب وليس كل سبب علة.

مثال العلة والسبب : عقد البيع الدال على الرضا بنقل الملكية، يقال له علة وسبب.

مثال السبب : زوال الشمس عن وسط السماء يقال له سبب،

ولا يقال له علة.

شروط العلة:

١- أن تكون العلة وصفًا مناسبًا للحكم:

مفهوم المناسبة : هو أن يغلب على ظن المجتهد أن الحكم حاصل عند وجود العلة من أجلها، دون شئ سواها، وغلبة الظن تحصل بملاحظة تحقق الحكمة المعتبرة شرعًا، وهي جلب المصلحة أو النفع، أو دفع المفسدة و الضرر.

طريق وجود المناسبة: وثبتت المناسبة شرعًا بطريقتين: إما بالتأثير وإما بالملامة.

والتأثير: أن يعتبر الشارع عين الوصف أو نوعه في بناء الأحكام عليه، وعرف ذلك الاعتبار إما بنص أو إجماع.

والملامة : أن يعتبر الشارع جنس الوصف لا عينه أو نوعه. مثل وصف السرقة فإنها اعتبر مناسبة لتشريع الحكم، وهو قطع يد السارق، فإنه يحصل من ربط هذا الحكم بوصف السرقة المحافظة على الأموال، كما يحصل من ربط السفر بإباحة الإفطار في رمضان التيسير ودفع المشقة.

٢- أن تكون العلة ظاهرة جلية: لأن العلة علامة الحكم ومعرفة له، فإذا لم تكن ظاهرة لم تصلح علامة، فلا يمكن إثبات الحكم بها في الفرع. والمراد من ظهور العلة: أن تكون مدركة بحاسة من الحواس الظاهرة، كطواف الهرة، فإنه علة لطهارة سورها ويدرك بالحس.

٣- أن تكون العلة وصفًا منضبطًا: أى بأن تكون لها حقيقة معينة محدودة، لا تختلف اختلافًا كبيرًا باختلاف الأفراد والأحوال.

مثاله: القتل يعتبر وصفًا مضبوطًا في حرمان القاتل من الميراث، فيمكن أن يقاس عليه الوصية، والاعتداء في بيع الإنسان على بيع أخيه يعتبر وصفًا منضبطًا يمكن أن يقاس عليه استئجار الشخص على استئجار

أخيه .

فبناءً عليه لا يصح اعتبار المشقة علة لإباحة الإفطار في رمضان للمسافر، والمريض، لأن المشقة من الأمور الخفية الإضافية التي تختلف باختلاف الظروف، والأحوال، والأفراد، فتكون العلة السفر، والمرض باعتبار كون كل منهما وصفاً منضبطاً ظاهراً.

٤- أن تكون العلة متعدية: أى أن تكون وصفاً يمكن تحققه في عدة أفراد، ويمكن وجوده في غير الأصل أيضاً؛ إذ لو كانت العلة قاصرة على الأصل لم يصح القياس؛ لأن قصور العلة يمنع تحققها في الفرع، ومبنى القياس هو مشاركة الفرع للأصل في العلة، ثم في الحكم، فلا يصح قياس الأشغال الشاقة على السفر والمرض في إباحة الإفطار في رمضان، فإن العلة وهى السفر، والمرض يوجد في الأصل وهو المسافر، والمريض، ولا يوجد في غيرهما فلا يقياس عليهما غيرهما.

المناقشة

- ١- اذكر شروط كل من الأصل والفرع والحكم والعلة عليحدة.
- ٢- ما هى العلة؟ وما الفرق بينها وبين السبب والحكمة؟
- ٣- اكتب طريق وجود المناسبة، كم طريقاً له؟

مسالك العلة

واعلم أنه لا يكفي لإجراء عملية القياس مجرد معرفة الوصف الجامع بين الأصل والفرع، بل لابد من دليل يدل على اعتبار هذا الوصف، وإنما تكون الأدلة على اعتبار الوصف الجامع النص من الكتاب، والسنة، والإجماع، والاستنباط. فهذه الأدلة يقال لها «مسالك العلة» أى الطرق التى يعرف بها العلة الجامعة بين الأصل والفرع.

طرق إثبات العلة:

وطرق إثبات العلة تسعة، وهى: النص، والإجماع، والإيماء، والسبر والتقسيم، والمناسبة، والشبه، والطرْد، والدوران، وتنقيح المناط.

١- الطريق الأول: النص: وهو الكتاب والسنة كما مر ذكرهما وأقسامهما، فيوجد فى الكتاب والسنة ما يدل على حلة الحكم من الحروف، والأسماء الدالة على التعليل.

٢- والطريق الثانى لإثبات العلة هو الإجماع، وكذلك قد فرغنا من بحث الإجماع، ومعرفته، فلاتعيده، فالإجماع على أن وصفاً معيناً حلة لحكم شرعى مثل إجماع العلماء على أن الصفر حلة للولاية المالية على الصغير، فيقاس عليها الولاية فى الترويج.

٣- الطريق الثالث لمعرفة العلة الإيماء: أى الإشارة إلى العلة بواسطة قرينة تدل عليها، كأن يقع الحكم موقع الجواب، أو يقترب الحكم بالوصف، مثال الأول: قوله عليه الصلاة والسلام: «أعتق رقبة» للرجل الأعرابى الذى جاء إلى النبى ﷺ وقال له: «هلكت وأهلك» فقال النبى صلى الله عليه وسلم: ما أهلكك؟ قال واقعت امرأتى فى نهار رمضان حامداً، فقال ﷺ له: «أعتق رقبة» فإنه يدل على كون الوقاع حلة للإعتاق، أى إذا واقعت فأعتق رقبة، فعلة لزوم الإعتاق هو الوقاع حمداً فى نهار رمضان. ومثال الثانى قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يقضى القاضى

وهو غضبان» فإن فيه إشارة إلى أن علة منع القضاء هو الغضب؛ لما فيه من تشويش الفكر، واضطراب الحال، وشغل القلب، فيقاس عليه كل ما يشوش الفكر من غلبة النعاس، أو المرض، أو الجوع والعطش المفرطين، فلا يقضى في تلك الأحوال.

٤- الطريق الرابع لمعرفة العلة السبر والتقسيم: وليس هذا من قبيل النص أو الإجماع، بل إنما يكون بالاستنباط.

والسبر في اللغة: هو الاختبار والبحث، ولذا يقال للميل الذي يختبر به الجرح في الطب «المسبار» والتقسيم معناه اللغوى معروف. وفي الاصطلاح معناهما اختبار الأوصاف التى يجدها المجتهد فى الأصل، وينظر إليها هل تصلح علة للحكم أم لا؟ ثم يحصر العلة فى واحد منها ويُلغى الأخرى، فلأجل اختبارها يقال لهذا الطريق السبر، ولأجل حصرها أى الأوصاف فى واحد للعلة يقال له التقسيم.

مثاله : كاختبار علة الولاية فى الصغيرة بأن العلة إما البكارة، وإما الصغر، أو غيرهما، فعند الحنفية العلة هى الصغر، وعند الشافعية العلة هى البكارة، فبعد الاختبار انحصرت العلة فى واحد من الأوصاف عند كلا المذهبين - فالصغر عند الحنفية، والبكارة عند الشافعية -

٥- المناسبة : الطريق الخامس لمعرفة العلة المناسبة، وتسمى الإخالة، (أى ظن الوصف علة للحكم) والمصلحة، (إذ العلة مصلحة الحكم) والاستدلال (فإن العلة دليل الحكم وعلامته) ورعاية المقاصد، (فإن العلة تظهر مقصد الحكم وغايته) وتخريج المناط (أى تخريج ما ينوط ويتعلق به الحكم).

والمناسبة فى اللغة الملازمة، وفى اصطلاح الأصوليين، هى كون الوصف ملازمة مع الحكم بحيث يترتب على تشريع الحكم عند وجود ذلك الوصف المصلحة المقصودة للشارع، من جلب المنفعة أو دفع المفسدة.

مثاله : كالإسكار، فإنه وصف ملائم لتحريم الخمر، ولا يلائمه كون

الخمر ميّالا أو مأخوذاً من العنب، أو له طعم كذا.

المناسبة العقلية لاتكفي للعلية

وعند جمهور الحنفية والشافعية إن المناسبة إنما تكون مفيدة للعلية إذا اعتبرها الشارع بنص أو إجماع، كالمناسبات التي اعتبرها الشارع لحفظ المقاصد الكلية الضرورية الخمسة: وهي ١- حفظ الدين فإن الشارع شرع لأجله القتل بالردة وجهاد الكفار.

٢- وحفظ النفوس، وقد شرع الشارع من أجله القصاص.

٣- وحفظ العقول الذي شرع من أجله تحريم الخمر والحد على شربها.

٤- وحفظ الأموال الذي أوجب الشارع لأجله حد السرقة، وحد قطع الطريق، وإيجاب الضمان على المعتدى على مال غيره.

٥- وحفظ النسل الذي شرع لأجل صيانتة حرمة الزنا، والحد على الزاني.

٦- وأزيد السادس، وهو حفظ الأعراض، فشرع لأجله تحريم القذف والحد على القاذف الذي لا يستطيع أن يثبت قذفه.

واعتبر الشارع المناسبة لتشريع هذه الأحكام فتكون صالحة للتعليل بها، فكل مناسبة كانت على ضده هذه المقاصد فلا تصلح للعلية.

٦- الطريق السادس لمعرفة العلة الشبه : وهو الوصف الذي لا تظهر مناسبه للحكم إلا بعد البحث التام، ولكن عرف من الشارع الالتفات إليه في بعض الأحكام.

مثاله : كوصف الطهارة إذا جعل علة لوجوب النية في التيمم ليقاس عليه الوضوء، فإن الطهارة لاتناسب اشتراط النية، وإلا لكان اعتبار النية في إزالة النجاسة عن الثوب أو البدن أيضاً لازماً، مع أنه ليس كذلك، ولكن

الطهارة عبادة فيناسبها اشتراط النية من حيث العبادة، فيعتبر اشتراط النية في بعض العبادات دون بعض، أى لابد من النية في العبادات القصدية الأصلية، ولا تكون لازمة في العبادات الآلية التى تكون وسيلة للعبادات المقصودة.

٧- الطريق السابع لمعرفة العلة الطرد: وهو أن يُثَبَّتَ الحكم في الأصل مع الوصف الذى لم نعلم كونه مناسباً للحكم في جميع الحالات، بل يغلب على الظن كونه علةً، فيلحق الفرع به.

٨- الطريق الثامن لمعرفة العلة الدوران: وهو عبارة عن حدوث الحكم بحدوث الوصف، وانعدامه بانعدامه، كالسكر مع عصير العنب، إذا وجد السكر يكون حراماً وإلا فلا

٩- الطريق التاسع لمعرفة العلة تنقيح المناط:

«التنقيح» في اللغة التهذيب والتخليص، يقال كلام منقح أى لاحتو فيه.

و«المناط» في اللغة مصدر ميمى أو اسم مكان، وهنا بمعنى اسم المكان، أى مكان إناطة الحكم وتعليقه، وتسمى العلة مناطاً لربط الحكم بها وتعليقه عليها.

فمعنى «تنقيح المناط» تهذيب العلة التى يتعلق الحكم بها وتخليصها من بين سائر الأوصاف التى تصلح للعلة.

الفرق بين «تنقيح المناط» و «تحقيق المناط» و «تخريج المناط»

تنقيح المناط: فهو النظر في تعيين ما دل النص على كونه علة من غير تعيين نحو تعليل الكفارة بوقوع الفعل المفطر في رمضان، كما ورد في حديث الأعرابي الذى واقع أهله في نهار رمضان عمداً، فأمره النبي صلى

القه عليه وسلم بإعتاق رقبة، ففي هذا الحديث أوصاف متعددة، ولكن المجتهد خصص وصفا واحداً، وهو وقوع الفعل المفطر عامداً في نهار رمضان.

تخريج المناط : هو أن يكون الحكم ثابتاً بنص أو إجماع، ولم تكن العلة معلومة من النص أو الإجماع، ولكن يوجد هناك أوصاف متعددة يصلح كل منها في بادي الرأي للعلية، فيرجح المجتهد برأيه واحدا منها، ويعينه مداراً ومناطاً للحكم، فاستخراج المجتهد العلة من بين تلك الأوصاف هو تخريج المناط.

مثاله : تخليص القدر والجنس في الأشياء الستة من الأوصاف المتعددة ، لحمة الربا عند الحنفية، أو تخليص الطعم، والشمية فيها عند الشافعية، ثم قياس سائر المكيلات والموزونات أو سائر المطعومات والأثمان عليها.

تحقيق المناط : هو أن يصدر حكم من الشارع في مسألة خاصة، وعُرفت علة الحكم بنص أو إجماع أو استنباط، ثم يفكر المجتهد في معرفة وجود هذه العلة في فروع أخرى تضاهيها من ذلك النوع.

مثاله : الشارع أمر بقطع يد السارق لأجل وصف السرقة، فينظر المجتهد هل يوجد ذلك المعنى في الطرار والنباش أم لا؟ فهذه العلة عرفت بالنص والإجماع غير أن تحققها في غيره يعرف بالتفكير والاجتهاد، فوجود العلة في المنصوص قطعية وفي غيره ظنية.

فالمناط : هو الوصف المدار للحكم، ومعرفته في غير المنصوص تحقيق لذلك المناط، - ويُلتخص بأنه معرفة العلة المنصوصة في غير الصور المنصوصة - .

فأقروا تحقيق المناط، ثم تنقيح المناط، ثم تخريج المناط.

المناقشة

- ١- ما هو مفهوم «مسالك العلة» ؟ .
- ٢- وكم طريقا لإثبات العلة وماهى ؟ .
- ٣- ما معنى «السبر والتقسيم والدوران» ؟ .
- ٤- اذكر الفرق بين «تنقيح المناط» و «تحقيق المناط» و «تخريج المناط» ؟ .

الاعتراضات على القياس

واعلم أنه قد يعترض معترض على كلام المجتهد المستدل على حكم
حادثة بقياس من الأقيسة، فيبطل له تمسكه بالقياس بناءً على إبطال العلة
المتمسك بها لهذا القياس، فلا تبقى العلة صالحة للقياس. فبعض الأصوليين
لم يذكروا هذه الاعتراضات في باب القياس إحالةً على فنّها الخاص بها،
وهو فنّ الجدل والمناظرة، كما ذهب إلى هذا الإمام الغزالي في
«المستصفى» وتبعه بعض آخرون.

وبعض الآخر منهم ذكروها في باب القياس، لأنها من مكملاته،
ومكمل الشئ من نوع ذلك الشئ، وأكثر الأصوليين على المسلك الثاني،
فلا بد من البحث عنها بالإيجاز.

أنواع تلك الاعتراضات:

وتنحصر الاعتراضات على القياس في ستة أنواع على الصحيح.

١- الأول منع الحكم في الأصل: أى أن المعترض لا يسلّم وجود
الحكم في الأصل، كقياس الشافعية وجوب غسل الإناء سبعاً من ولوغ
الخنزير، قياساً على ولوغ الكلب الذى ثبت الحكم فيه بالنص، وهو قوله
عليه الصلاة والسلام: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً إحداهن
بالتراب» (رواه مسلم والنسائي).

فيعترض عليه الحنفية والمالكية والظاهرية بأننا نمنع ثبوت الحكم في
الأصل، وهو غسل الإناء سبعاً من ولوغ الكلب فيه؛ لأن رواية التطهير
بالتراب مضطربة، والاضطراب يوجب الإطراح، أى إطراح تلك الرواية،
وعدم العمل بها.

٢- الاعتراض الثانى منع وجود الوصف في الأصل : أى أن
المعترض لا يسلّم وجود الوصف في الأصل المقيس عليه، كقياس الشافعية

الوضوء على الصلاة في كونها عبادة يبطلها الحدث، فكما أن الترتيب واجب في الصلاة فكذلك واجب في الوضوء. - واعترض عليه من جانب الحنفية بأننا لانسلم وجود الوصف - وهو البطلان بالحدث - في الأصل وهو الصلاة، فإن الصلاة لا تبطل بسبب الحدث، بل الوضوء يبطل لأجل الحدث وببطلان الوضوء تبطل الصلاة، فليس بطلان الصلاة لأجل الحدث بل لأجل بطلان الوضوء الذي أبطله الحدث.

ألا ترى إلى الذي سبقه الحدث في الصلاة، حيث يتوضأ ويبني على صلاته من الركن الذي سبقه الحدث فيه؟ ولو كان بطلان الصلاة لأجل الحدث لكان لازماً عليه استثناء صلاته، وليس كذلك.

٣- الاعتراض الثالث منع كون الوصف علة: أى أن المعارض لايسلم كون الوصف علة، مثل قياس الحنفية المعتبرة تحت الحر على المعتبرة تحت العبد بعلّة أنها تملك نفسها، فلها الخيار في تفريق نفسها. وقد اعترض على هذا القياس المالكية بأننا لانسلم أن العلة هو ملكها نفسها، بل العلة كون زوجها عبداً، وأجاب الحنفية عن هذا الاعتراض بأن العلة هو ملكها نفسها بحكم نص الحديث، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «ملكك نفسك فاختارى» (رواه أحمد، والدارقطني، والبخاري).

وبالجملة هذا من أهم الاعتراضات على القياس.

٤- الاعتراض الرابع المعارضة في الأصل: ومعناه التعليل بوصف آخر غير الوصف الذي جعله المستدل علة في الأصل، كأن الخصم يعرض وصفاً آخر يدل على الحكم غير الوصف الذي أخذ به المستدل.

كقياس الشافعية التفاح على البرّ، بعلّة كونه مطعوماً، فيحرم الربا فيه، مثل البرّ، ويعترض عليه الحنفية ويقول: لانسلم أن العلة في البرّ هو الطعم، بل العلة فيه القدر والجنس، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: «البرّ بالبرّ والشعير بالشعير والتمر بالتمر... يبدأ بيد مثلاً بمثل» الحديث «فمن مقابلة البرّ بالبرّ... يعلم الجنس، ومن مقابلة المثل بالمثل يعلم القدر،

فالعلة القدر والجنس لاغير.

٥- الاعتراض الخامس منع وجود الوصف في الفرع: ومعناه أن المعارض يسلّم العلة في الأصل بأنها وصف كذا، ولكن لايسلم وجود ذلك الوصف في الفرع.

مثل قياس الحج عن الغير بالأجرة على الخياطة، بعلة أن الحج فعل يجوز أدائه عن الغير كالخياطة، فكما أن الخياطة بالأجرة صحيحة فالحج عن الغير بالأجرة أيضاً صحيح.

واعترض عليه بأننا لانسلم وجود الوصف (فعل جاز أدائه عن الغير بالأجرة) في الفرع وهو الحج، فإنه لايجوز الحج عن الغير بالأجرة. (وهذا المثال لتوضيح الاعتراض فقط).

٦- الاعتراض السادس المعارضة في الفرع بما يقتضى نقيض الحكم: ومعناه أن يثبت المعارض في الفرع وصفاً يقتضى نقيض الحكم الذي أثبتته المستدل في ذلك الفرع.

مثل قياس الشافعية الشخص المديون بعلة ملك النصاب على غير المديون في أنه تجب عليه الزكاة مثل غير المديون، فاعترض عليه الحنفية والمالكية وقالوا: إن في الفرع وصفاً يمنع وجوب الزكاة عليه، وهو كون ماله مشغولاً بالدين، فلا تجب عليه الزكاة كما تجب على غير المديون. فههنا في الفرع وصف يقتضى ضد حكم الأصل فيه، وهو عدم وجوب الزكاة.

أقسام القياس

وينقسم القياس إلى ثلاثة أقسام أولاً، وإلى قسمين ثانياً. الأقسام الأولية: هي قياس أولي، وقياس أدنى، وقياس مساوٍ. وهذه الأقسام إنما تكون للقياس الظني عند الشافعية، وبحسب اقتضاء

المعنى الجامع بين الأصل والفرع للحكم.

١- القياس الأولي: هو أن يكون الفرع فيه أولى بالحكم من الأصل لقوة العلة فيه، مثل قياس الضرب على التأفيف بعله الإيذاء؛ فإن الضرب أولى بالحكم (وهو التحريم) من التأفيف؛ لشدة الإيذاء فيه، وعند الحنفية يثبت هذا الحكم بدلالة النص لا بالقياس.

الفرق بين القياس ودلالة النص:

أن العلة في القياس تدرك بالاستنباط، وفي دلالة النص تدرك باللفظ، ومن لفظ النص.

٢- القياس المساوي: هو ما كان الفرع فيه مساوياً للأصل في الحكم من غير ترجيح عليه، مثل قوله تعالى: «فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب» فإن العبد يقاس على الأمة في تنصيف العقوبة إذا ارتكبت ما يوجب الحد بالجلد. والحاصل أنه كقياس العبد على الأمة في تنصيف العقوبة بعله ارتكاب ما يوجب الحد.

٣- القياس الأدنى: هو أن يكون الفرع فيه أضعف في علة الحكم من الأصل، أي كان ارتباط العلة بالحكم في الفرع أضعف من ارتباطها به في الأصل.

مثل قياس التفاح على البرّ بعله الطعم ثم الحكم بحرمة الربا في التفاح؛ فإن العلة وهي كونه طعاماً ضعيف في التفاح، من أجل أن جانب التفكه فيه غالب على جانب الطعم، بخلاف الأصل وهو البرّ، ولذا يستعمل البرّ للغذاء والطعام، والتفاح للتفكه.

التقسيم الثاني للقياس:

وينقسم القياس ثانياً باعتبار قوة العلة وتبادرها في الأصل إلى قسمين: قياس جلي وقياس خفي.

١- القياس الجلى: هو القياس الذى تبادر إليه الذهن وتسبق إليه الأفهام بسبب ظهور العلة فيه. كقياس الأرز على الحنطة فى حرمة الربا.

٢- القياس الخفى: هو الذى خفيت علة لدقتها، وبعدها عن الذهن، ويقع فى مقابلة القياس الجلى، ويُعرف باسم «الاستحسان» عند الحنفية.

والاستحسان فى اللغة عد الشئ حسناً، فالقياس الخفى إذا كانت علة أقوى من علة القياس الجلى يكون الأخذ به أحسن من الأخذ بالقياس الجلى، ومن ثم سُمى استحساناً.

وقد طعن بعض الناس فى الأخذ بالاستحسان ظناً منهم أنه قول فى الدين بالتشهى، وأنه تشريع فى مقابلة الشارع، وأمثالهما مما يفوه به ابن حزم وأذياه.

ورأى هذا الظن راجع إلى الظان بسبب أنه رأى جانب ظاهر اللفظ فقط، مع أن حقيقة الاستحسان أعمق وأدق مما تصوروا، فالإمام أبو حنيفة رضى الله عنه أجلّ قدرًا وأشدّ ورعًا من أن يقول فى الدين بالتشهى.

وأما الاستحسان فى الواقع أحد القياسين، لا أنه قسم اخترعوه بالتشهى من غير دليل، فهو أقوى من القياس الجلى؛ لأنه عبارة عن استثناء مسألة جزئية من أصل كلى، أو قاعدة عامة لدليل خاص يقتضى الاستثناء، وهذا الدليل الخاص قد يكون نصًّا، وقد يكون إجماعًا، وقد يكون ضرورةً، وقد يكون مصلحةً.

مثال الاستحسان: كبيع السلم، فإن مقتضى القياس الجلى فيه ألا يجوز؛ لأنه بيع ماليس عند الإنسان، وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذلك (أخرج أصحاب السنن الأربعة بلفظ «لا تبع ما ليس عندك») إلا أنه استثنى السلم منه لورود النص بجوازه، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «من أسلف فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم» (أخرجه أصحاب الكتب الستة عن ابن عباس رضى الله عنه).

فمنشأ القياس الجلى هو النص الأول، ومنشأ القياس الخفى (الاستحسان) هو النص الثانى. ولأحاجة بنا إلى ذكر بقية أقسام الاستحسان، من الاستحسان بالإجماع، والاستحسان بالضرورة، والاستحسان بالمصلحة، وغيرها؛ فإنه سيأتى مزيد البحث حول الاستحسان فى قسم الأدلة المختلف فيها.

المناقشة

- ١- ما هى الاعتراضات الواردة على القياس وكم عدداً لها؟.
- ٢- ما هى الأقسام الأولية للقياس وما هى الأقسام الثانوية؟.
- ٣- اذكر تعريف القياس الأولى والأدنى.
- ٤- ما الفرق بين القياس الخفى والجلى وماذا يقال للقياس الخفى؟.
- ٥- عرف الاستحسان وهات بالمثال له.

مجال القياس (أ، المحل الذى يصح فيه القياس)

واعلم أن الأمور التى ثبتت بالأدلة الشرعية لا تتعلو من الأقسام الستة الآتية ذكرها، فهل يجرى القياس ويكون حجة في جميعها أم في بعضها؟ سنتكلم حوله بالاختصار إن شاء الله تعالى.

١- أولا القياس في أصول العقائد والعبادات :

وعند جمهور العلماء لا يثبت شئ منها بالقياس، ولا يكون القياس حجة فيها؛ فإن القياس ظنى، وهذه الأمور ثبتت بالأدلة القطعية من الكتاب، والسنة المتواترة، والإجماع، فلا يؤخذ بالقياس فيها.

٢- ثانياً القياس في الحدود والكفارات والرخص والتقديرات :

فعند الحنفية لا يجوز القياس في هذه الأمور الأربعة، فلا يثبت حكم واحد منها بالقياس، ولا يكون القياس فيها حجة.

والدليل: أولا قوله عليه السلام في الحدود: «ادرؤا الحدود بالشبهات» (وقد روى موقوفاً ومرفوعاً ومرسلاً. نصب الراية (٣-٣٠٩).

والقياس يفيد الظن والشبهة، فلا يثبت به الحد؛ لأن الحدود تدفع بالشبهات.

وأما الكفارات : ففيها معنى العقوبة والزجر، فتشبه الحد من هذه الجهة، فلا تثبت بالقياس.

وأما المقدرات الشرعية : فلا يمكن تعقل العلة اللازمة لتقديرها، كما لاتعقل علة عدد الركعات، وأعداد الجلدات، ومقادير الزكاة.

والقياس مبنى على تعقل علة حكم الأصل، فما لاتعقل علة فالقياس فيه متعذر.

وأما الرخص : فمن منح الله وعطائه، فلا تتعدى علتها إلى غيرها. ولذلك رخص الإفطار للمسافر والمريض دون أصحاب المشاغل

الشاقة والمكاسب الصعبة.

وعلى جانب آخر بعض العلماء يجوزون القياس في هذه الأمور الأربعة، بدليل أن الآية الدالة على حجية القياس وهو قوله تعالى: «فاعتبروا يا أولى الأبصار» عامة.

وفي قصة معاذ رضى الله عنه ذكر الاجتهاد بالرأى عام لا تخصيص فيه بشئ، وأن على رضى الله عنه قاس حد شارب الخمر بحد القاذف وجعله ثمانين جلدة.

والجواب أن الدلائل التي ذكرت لمنع القياس فيها تدل على خصوص هذه الدلائل بما لا يمكن فيه جريان القياس.

٣- ثالثاً القياس في الأسباب والشروط والموانع:

قال المالكية، وجماعة من الحنفية، والشافعية، وكثير من أهل الأصول: إن القياس لا يجرى في الأسباب والشروط والموانع، فإنها سمعية ووضعية، وليست عقلية اجتهادية.

٤- رابعاً القياس في العقلية: وذهب أكثر علماء الكلام إلى جواز القياس في العقلية إذا تحقق فيها جامع عقلى، إما بالعلة، وإما بالتعريف، أى كان القدر المشترك إما العلة، وإما التعريف، وإما بالشرط أو بالدليل.

كقياس كون الله عالماً على كون الإنسان عالماً، كما أن الإنسان لأجل علمه يدرك الأشياء، كذلك الله سبحانه يدرك الأشياء أيضاً بل أكمل؛ فإن وصف العلم يوجد فيه بالذات، وهذا قياس عقلى جامع العلة.

ومثال الجامع العقلى بالتعريف: أن يقال: العالمُ الشاهد هو من ثبت له العلم، فالعالم الغائب كذلك هو من ثبت له العلم.

فالتعريف يصدق على العالم الغائب والشاهد كليهما - وهذا قياس عقلى جامع التعريف - والحاصل إنه قياس شئ عقلى بشئ عقلى في العلة أو في التعريف.

٥- خامساً القياس في اللغة: اتفق جمهور أهل الأدب على أن

القياس يجرى في اللغات، ووافقهم فيه الإمام الرازى والبيضاوى،
وخالف فيه جمهور الحنفية والشافعية والآمدي وابن الحاجب، فقالوا:
لا تثبت اللغة بالقياس، ولا يكون القياس حجة فيها، بل تثبت اللغة بالسمع
من أهلها.

٦- سادساً القياس في الأمور العادية: لا خلاف بين العلماء في أن
القياس لا يجرى في الأمور العادية، ولا يكون حجة فيها، مثل أقل
الحيض، وأكثره، وأقل الحمل، وأكثر، ونحوهما من العادات المترتبة على
الخلقة والطبيعة البشرية، فلا يقاس أقل حيض امرأة بأخرى ولا مدة حملها
بمدة حمل الأخرى.

المناقشة

- ١- ما معنى مجال القياس؟
- ٢- اذكر الأمور التي لا يجرى فيها القياس.
- ٣- ما معنى جواز القياس في اللغة؟

المصادر التبعية للأحكام أو الأدلة المختلف فيها

وبعد الفراغ من الأدلة الأساسية أو المتفق عليها يناسب أن يذكر الأدلة المختلف فيها باختصار، ليكون الطالب على بصيرة كاملة في مباحث الأصول من جميع نواحيها. فأشهر تلك الأدلة - كما ذكرنا - سبعة:

١- الاستحسان:

وهو في اللغة عدّ الشيء واعتقاده حسنًا، وقد ورد أصل هذا اللفظ في الكتاب نحو قوله تعالى: «يستمعون القول فيتبعون أحسنه» وقوله سبحانه: «وأمر قومك يأخذوا بأحسنها» وكذلك في قول الصحابي كما روى عن ابن مسعود «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن» رواه أحمد في كتاب السنة عن ابن عباس.

وكما ذكره المجتهدون في كلامهم وعباراتهم، مثل قولهم: كاستحسان دخول الحمام من غير تقدير عوض الماء المستعمل، واستحسان شرب الماء من أيدي السقائين من غير تقدير في الماء وعوضه.

وفي الاصطلاح: هو العدول عن موجب قياس إلى قياس هو أقوى منه، أو ترجيح قياس خفي على قياس جلي بناءً على دليل.

حجية الاستحسان: وهو حجة شرعية عند الحنفية والحنابلة والمالكية.

وأنكر حجيته الشافعية، والظاهرية، والمعتزلة، والشيعة - وليس عندهم دليل يعتد به، ويقنع به الخصم فلا تذكر أدلتهم -.

أدلة القائلين بحجيته: ١- إن في الأخذ به ترك السر إلى اليسر، وهو أصل في الدين، قال الله تعالى: «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر».

٢- وقد يستأنس بقوله تعالى: «وابتغوا أحسن ما أنزل إليكم» ١٥١

من ربكم».

٣- وبقول ابن مسعود رضى الله عنه «ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن».

٤- وإن ثبوته إما بالكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو الضرورة أو القياس الخفى أو العرف أو المصلحة، كما سيعلم من تقسيم الاستحسان إلى هذه الأنواع؛ فليس خارجاً عن الأدلة الأربعة ليكون القول به ابتداءً أو شرعاً جديداً.

أنواع الاستحسان: وله سبعة أنواع: ١- الاستحسان بالكتاب: مثل الوصية فإن مقتضى القياس عدم جوازها؛ لأنها تملك مضاف إلى زمن زوال الملكية، وهو ما بعد الموت، إلا أنها استثنيت من تلك القاعدة العامة بقوله تعالى: من بعد وصية يوصى بها أو دين».

٢- الاستحسان بالسنة: مثل الحكم ببقاء الصوم مع الأكل أو الشرب ناسياً، فمقتضى القياس، أى القاعدة العامة فساد الصوم؛ لعدم الإمساك عن الطعام، ولكن استثنى ذلك بحديث «من نسى وهو صائم فأكَل أو شرب فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه» (رواه البخارى ومسلم وأبو داود).

٣- الاستحسان بالإجماع: مثل إجماع العلماء على جواز عقد الاستصناع (وهو أن يعقد شخص مع آخر لصنع شئ من الثياب أو الحذاء) بثمان معين، فإن مقتضى القياس بطلانه؛ لأن المعقود عليه - وهو العمل - وقت العقد معدوم، ولكن أجاز العمل به لتعامل الناس به كل الأزمان من غير إنكار العلماء عليه.

٤- الاستحسان بالعادة أو العرف: مثاله إجارة الحمام بأجرة معينة دون تحديد لمقدار الماء المستعمل فى الاستحمام، ومن غير تعيين مدة الإقامة فى الحمام؛ فإن القياس يقضى بعدم الجواز؛ لأن عقد الإجارة يجوز بتقدير الماء وغيره، وهو العلم بالمعقود عليه حتى لا يفضى إلى

النزاع؛ إذا العقد على المجهول غير صحيح، ولكن الاستحسان يقضى بجوازه اعتماداً على العرف الجارى في كل زمان بترك بيان المنفعة رعاية لحاجة الناس إليه ودفعاً للجرح عنهم.

٥- الاستحسان بالضرورة: مثل تطهير الآبار والأحواض التى تقع فيها النجاسة، فمقتضى القياس أنه لا يمكن تطهيرها بنزع الماء كله، أو بعضه؛ لأن نزع بعض الماء الموجود في البئر أو الخوض لا يؤثر في طهارة الباقي فيها، ونزع كل الماء غير ممكن لنوع ماء جديد، وملاقاته النجاسة في صحن البئر، والجدران، والدلو تتنجس أيضاً بملاقاة الماء النجس، إلا أنهم استحسنا ترك العمل بموجب القياس، فحكموا بالطهارة بنزع مقدار من الماء للضرورة المحوَّجة إليها، وذلك المقدار مبين في الفقه.

٦- الاستحسان بالقياس الخفى: مثل وقف الأراضي الزراعية، فإن فيه قياسين: قياس جلى، وهو أن الوقف يشبه البيع في أن كلا منهما يتضمن إخراج العين عن ملك صاحبها، فلا يدخل في الوقف حقوق الشرب، والمسيل، والطريق، أى حق المرور في الوقف، إلا بالنص عليها من الواقف كما في البيع.

وقياس خفى، وهو أن الوقف يشبه الإجارة في إفادة كل منهما مجرد الانتفاع بالعين، ومقتضى هذا أن تدخل حقوق الشرب والطريق والمسيل في الوقف، ولو لم ينص الواقف عليها، كما في الإجارة، فيرجح المجتهد القياس الخفى على الجلى؛ لأن المقصود من الوقف هو مجرد الانتفاع، وهو لا يمكن إلا بأن يدخل الشرب، والمسيل، والطريق، في وقف الأرض بدون النص عليها، وهذا هو الاستحسان.

٧- الاستحسان بالمصلحة: مثل صحة وصية المحجور عليه لفسه في سبيل الخير، فإن مقتضى القياس أى القاعدة الكلية عدم صحة تبرعات المحجور عليه؛ لأن فيها هلاكاً لأمواله، ولكن الاستحسان يقضى بجواز تبرعاته في سبيل الخير؛ لأن المقصود من الحجر هو المحافظة على ماله،

وعدم ضياعه، حتى لا يكون عالةً على غيره، والوصية في سبيل الخير لا تمارض هذا المقصود؛ لأنها لا تفيد الملك إلا بعد وفاة المجهور عليه، فاستثنيت الوصية من الأصل العام لمصلحة جزئية، وهى تحصيل الثواب، وجلب الخير له مع عدم الإضرار به في حياته، وهذا هو الاستحسان.

٢- المصالح المرسلة :

النوع الثانى من الأدلة المختلف فيها المصالح المرسلة، وهى الأوصاف التى لم يعتبرها الشارع ولم يلغها فى كونها علة للأحكام، بل تركها مطلقة عن الاعتبار وعدمه، فالمصالح: هى الأوصاف، والمرسلة: هى المطلقة أى غير المقيدة بقيد الاعتبار والإلغاء. أى لم يوجد فى الأحكام الشرعية ما يوافقها أو يخالفها. وكذلك تأتى المصلحة بمعنى جلب المنفعة، ودفع المضرة، وبمعنى المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع فى الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفوسهم، وعقولهم، وأنسابهم، وأموالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة.

حجية المصالح المرسلة : والأخذ بالمصالح المرسلة مذهب مالك، وأحمد بن حنبل، ويستدلون بقوله تعالى: «وما جعل عليكم فى الدين من حرج» وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام» فكل ما يكون نفعه أكثر من ضرره، وكان الشرع ساكتاً عنه يعمل به بناءً على المصلحة المرسلة، كما إذا جعل الكفار أسارى المسلمين ترساً أمامهم ليقتلوهم (المسلمين) أولاً، فلما أن تمتنع عن القتال فيغلب علينا الكفار، ولما أن نقاتل فنقتل أولاً هؤلاء الأسارى، ثم الكفار، وفيه فتح وغلبة للمسلمين، وإعلاء لكلمة الله، وحفظ لدينهم ونفوسهم.

والحنفية يسمون هذا العمل استحساناً ليرجحون القياس الخفى على

أمثلة الأخذ بالمصالح المرسلة:

أ - جمع أبو بكر رضى الله عنه القرآن الكريم من الصحف المتفرقة في مصحف واحد بإشارة عمر رضى الله عنه، دون سبق نظير له، بدليل ما قاله عمر: «إنه والله خير ومصلحة الإسلام» وحارب أبو بكر مانعى الزكاة، واستخلف أيضا عمر من غير وقوع نظير من قبل.

ب - أبطل عمر رضى الله عنه سهم المؤلفة قلوبهم من الصدقات مع أنه ثابت بالنص، نظراً لعدم الحاجة إلى تأليف قلوبهم بعد أن أعز الله الإسلام.

وأسقط أيضاً حد السرقة عام الجماعة، مع أنه منصوص عليه؛ لعموم الابتلاء، والحاجة، وكان يأخذ مال المتهم من الولاة منعاً للظلم والاستغلال، وقتل الجماعة بالواحد حين اشتركوا في قتله، حتى لا يُتخذ الاجتماع ذريعة إلى الخلاص من القصاص.

ج - كتب عثمان رضى الله عنه المصحف على حرف واحد، (لغة واحدة) ووزعه في الأمصار، وأحرق ماعداه. وحكم بإرث الزوجة التي طلقها زوجها في مرض موته فراراً من إرثها، معاملة له بنقيض مقصوده، وهذا هو رأى أبى جنيقة ومالك وأحمد رحمهم الله تعالى.

د - اتفق الصحابة على تضمين الصناع، مع أن الأصل أنهم أمناء على ما في أيديهم من أموال الناس، لتهاونهم، مع حاجة الناس المتكررة إليهم، وفيه يقول على كرم الله وجهه: «لا يصلح الناس إلا ذاك».

وهذا كله كان نظراً إلى المصلحة التي تقتضى تلك القضايا.

شروط العمل بالمصالح المرسلة: وللعمل بها ثلاثة شروط.

١- أن تكون المصلحة ملائمة لمقاصد الشارع بحيث لا تنافي أصلاً من

أصوله، ولا تعارض نصاً، أو دليلاً من أدلته القطعية.

٢- أن تكون معقولة في ذاتها، جرت على الأوصاف المناسبة

المعقولة التي يتقبلها العاقل، بحيث كان ترتب الحكم على المصلحة

مقطوعاً، لا مطنوناً، ولا متوهماً.

٣- أن تكون تلك المصلحة عامة للناس، وليس اعتبارها لمصلحة فردية أو طائفة معينة؛ لأن أحكام الشريعة للتطبيق على الناس جميعاً.

المناقشة

- ١- ما هي الأدلة المختلف فيها؟.
- ٢- عرف الاستحسان واذكر أقسامه.
- ٣- ما هي المصالح المرسلّة؟ وما هي شروط العمل بها؟.
- ٤- ومن يقول بالمصالح المرسلّة من الأئمة؟.
- ٥- هات بالأمثلة للمصالح المرسلّة؟.

٣- العرف :

الثالث من الأدلة المختلف فيها العرف، فإنه من الأدلة الشرعية عند الفقهاء، ويُرجعُ إليه في كثير من الأحكام الفقهية الفرعية، وخاصة الأيمان، والنذور، والطلاق، كما قال ابن عابدين في أرجوزته: والعرف في الشرع له اعتبار: لذا عليه الحكم قد يدار.

تعريف العرف: هو ما اعتاده الناس وساروا عليه من فعل شاع بينهم، أو لفظ تعارفوا إطلاقه على معنى خاص لم يوضع له في اللغة، ولا يتبادر غيره عند سماع ذلك اللفظ، فالعرف ما يعرفه كل أحد، والعادة ما يتكرر معاودتها مرة بعد أخرى.

الفرق بين العرف والإجماع:

الإجماع هو اتفاق مجتهدى الأمة في كل عصر، وأما العرف فما يعتاده أكثر الناس من العوام والخواص، فلا يشترط فيه الاتفاق، ويكون فيه حظ للعوام أيضاً بخلاف الإجماع.

أنواع العرف:

وللعرف قولياً كان، أو عملياً نوعان: عرف عام وعرف خاص.
فالأول: هو ما تعارفه غالبية أهل البلدان في وقت من الأوقات، مثل تعارفهم عقد الاستصناع، واستعمال لفظ «الحرام» بمعنى الطلاق لإزالة عقد الزواج، ودخول الحمام من غير تقدير مدة المكث فيها.
والثاني: ما تعارفه أهل بلدة أو إقليم أو طائفة معينة من الناس، كإطلاق «الدابة» في عرف أهل العراق على الفرس، وإطلاق «قيصر» و «كسرى» على الملوك عند الروم والفرس.

حجية العرف:

واستدل لحجية العرف بقوله تعالى: «خذ العفو وأمر بالعرف - أي

المعروف. وهو عرف الشريعة - وأعرض عن الجاهلين» ويقول ابن مسعود: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن» فإذا كان العرف مما استحسنته المسلمون كان محكوماً باعتباره عند الله.

والمراد بالعرف ما كان صحيحاً، أى لم يكن مخالفاً للنص، ولا للقواعد الكلية المأخوذة من النص.

أمثلة من المسائل الثابتة بالعرف:

١- تحكيم العرف في متاع البيت الذى تمّ اشتراؤه قبل الزفاف، يقتضى العرف أنه للزوجة، ولا يلتفت لإدعاء الزوج أنه ملكه مالم يثبت ذلك.

٢- دخول العلو في بيع المنزل، وإن لم يُنصّ في العقد على دخول حقوق المنزل ومرافقه، بناءً على العرف.

٣- الاستصناع عقد جائر عرفاً للحاجة إليه، مع أنه يُبْعَ لِمَعْدُومٍ.

٤- بيع الثمار على الأشجار إذا ظهر بعضها، ولم يظهر البعض، كالبطيخ، والباذنجان، والعب، ونحوه للتعامل به عرفاً للضرورة، مع أن بيع بعضها بيع لمعدوم - وهذا عند المالكية وشمس الأئمة الحلوانى من الحنفية وأفتى به ابن عابدين.

وأنكر من جوازه الحنفية في ظاهر المذهب، والشافعية، والحنابلة.

٥- أجاز الإمام محمد وقف المنقول إذا تعارفه الناس، مع أنه مناف في رأى الحنفية لمقتضى الوقف في كونه مؤبداً. ونُسِيتُ ذكر شئ لا بد منه في أول البحث، وهو أنه لا بد في حجية العرف أن لا يكون مخالفاً للنص ولاللمصالح التى اعتبرها الشرع. فكل عرف خالف النص أو المصالح التى اعتبرها الشرع لا يحتج به.

المناقشة

- ١- ما هو معنى العرف الذى يحتج به ؟ .
- ٢- ما هو الفرق بين العرف والإجماع ؟ .
- ٣- كم أنواعاً للعرف ؟ .
- ٤- ما هو الدليل على حجيته ؟ .
- ٥- اذكر أمثلة من المسائل التى ثبتت بالعرف .

٤- شرائع من قبلنا :

الرابع من الدلائل المختلف فيها شرائع من قبلنا من الأنبياء، وقد أخبرنا القرآن الكريم، والسنة النبوية عن أحكام تلك الشرائع، فهل لازم علينا أن نأخذ بها أم لا ؟ واعلم أن أحكام شرائع من قبلنا على أربعة أقسام:

١- الأحكام التي لم يرد لها ذكر في شريعتنا لافي الكتاب ولا في السنة، فهذه الأحكام لا تكون شرعاً لنا بلاخلاف.

٢- الأحكام التي نسختها شريعتنا، مثل تحريم أكل ذى ظفر، وتحريم الشحوم التي تكون في بطن الحيوان محيطة بالكرش، أو التي لا تختلط بالعظم، وتحريم الغنائم، وقتل النفس في سبيل التوبة، وهذه أيضاً ليست شرعاً لنا بالاتفاق، بل منسوخة في حقنا.

٣- الأحكام التي أقرتها شريعتنا، فلاتزاع في أننا متعبدون بها؛ لأنها من شريعتنا، لورود التشريع الخاص فيها، كالصيام، والأضحية، وصوم العاشوراء وغيرها.

٤- الأحكام التي علم ثبوتها بطريق صحيح، ولم يرد عليها ناسخ، ولكن لم تقرر في شريعتنا، كالتى قصها الله سبحانه في كتابه أو وردت على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من غير إنكار، وإقرار لها، مثل آية القصاص في شريعة اليهود، ومثل آية قسمة الماء بين صالح عليه السلام وبين قومه.

وقد اختلف في هذه الأحكام هل هي حجة علينا أم لا ؟.

والجمهور من الحنفية والمالكية وبعض الشافعية وأحمد في الراجح عنه هو أن ما صح من شرع من قبلنا شرع لنا من طريق الرسول ﷺ، لا من طريق كتبهم المرفقة، وقصصهم الكاذبة؛ فيجب علينا العمل به ما لم يرد في شرعنا خلافه، ولم يظهر إنكاره.

الأدلة: ١- إنه من الشرائع التي أنزلها الله، ولم يوجد ما يدل على نسخه، فنحن مطالبون به، لقوله تعالى: « أولئك الذين هدى الله فبهداهم

اقتده» وقد ثبت عن ابن عباس أنه سجد في سورة (ص) عند قراءة قوله تعالى: «وظنَّ داود أنما فتناه فاستغفر ربَّه وخرَّ راکعاً وأُتاب» وقرأ هذه الآية: «أولئك الذين هدى الله» الآية، ولقول الله سبحانه: «ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً» ففي هذه الآية أمرنا بالاتباع عن ملة إبراهيم عليه السلام.

وقال عز وجل: «شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تفرقوا فيه» فدل على وجوب اتباع شريعة نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى عليهم السلام فيما لم ينسخ من تلك الشرائع.

٢- واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: «وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الآية» فإن العلماء احتجوا بها على وجوب القصاص في شرعنا، ولولم يكن النبي ﷺ متعبداً بشرع من قبله لما صح الاستدلال بكون القصاص واجباً في بنى إسرائيل على كونه واجباً في شرعه.

٥- مذهب الصحابي وقوله:

واعلم أن الصحابي عند جمهور المحدثين هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم، ومات على إسلامه، سواء طالت صحبته أو لم تطل - وعند جمهور الأصوليين هو من لقيه ﷺ مؤمناً به ولازمه زمناً طويلاً .

وبالنسبة إلى حجية قول الصحابي ومذهبه أربع مراحل:

١- الأولى: اتفق الأئمة المجتهدون من أصحاب المذاهب على أنه لا خلاف في الأخذ بقول الصحابي فيما لا مجال للرأى، أو الاجتهاد فيه؛ لأنه من قبيل الخبر التوقيفي من صاحب الرسالة عليه صلوات الله وسلامه.

٢- والثانية: أنه لا خلاف أيضاً فيما أجمع عليه الصحابة صراحة، أو كان مما لا يعرف له مخالف، كما في توريث الجدات السدس.

٣- والثالثة: أنه لا خلاف أيضاً في أن قول الصحابي المقول اجتهاداً

ليس بحجة على صحابي آخر؛ لأن الصحابة اختلفوا في كثير من المسائل، ولو كان قول أحدهم حجة على غيره لما يأتى منهم هذا الخلاف.

٤- والرابعة: إنما الخلاف في فتوى الصحابي بالاجتهاد المحض بالنسبة إلى التابعي، ومن بعده، هل يعتبر حجة شرعية أم لا؟.

فمذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية وبعض الشافعية والحنابلة أنه حجة شرعية مقدمة على القياس، والراجح من الشافعية أنه ليس بحجة.

الأدلة على حجية قول الصحابي: ١- من الكتاب قوله تعالى: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر» وهذا خطاب للصحابة رضي الله عنهم، فيدل على أن ما يأمر به وينهون عنه واجب القبول، وإلا فما الفائدة في أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر؟.

٢- ومن السنة قوله عليه الصلاة والسلام: «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» وقوله عليه السلام: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين» الحديث. وقوله عليه السلام: «ما أنا عليه وأصحابي» وقوله عليه السلام: «اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر» وقوله عليه الصلاة والسلام: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» (وإن ضعفه بعض المحدثين).

٣- ومن المعقول هو أن قول الصحابي إنما جعل حجة لاحتمال السماع، ولفضل إصابتهم في الرأي ببركة صحبة النبي صلى الله عليه وسلم، فإن عدل الصحابي وفضله يمنعه أن يقول في الدين من رأيه من غير استناد، فيكون العمل بقوله بمنزلة تقديم خبر الواحد على القياس.

ترجيح: والراجح أن مذهب الصحابي لا يكون دليلاً شرعياً مستقلاً فيما يقول بالاجتهاد المحض؛ لأن المجتهد يجوز عليه الخطأ، ولم يثبت أن الصحابة ألزموا غيرهم بأقوالهم، ومرتبة الصحبة وإن كانت شرفاً عظيماً. لكن لا تجعل صاحبها معصوماً عن الخطأ.

المناقشة

- ١- ما المراد من شرائع من قبلنا ؟ .
- ٢- وما هو محل الخلاف فيها ؟ .
- ٣- وما الدليل على حجيتها ؟ .
- ٤- اذكر محل الخلاف في حجية قول الصحابي .
- ٥- اكتب الدليل على حجية قول الصحابي .

٦- الاستصحاب :

الدليل الخامس من الأدلة المختلف فيها هو استصحاب الحال ، فلا بد من معرفته ومعرفة صورته وحجته .

تعريف الاستصحاب : وهو في اللغة طلب المصاحبة ، وعند الأصوليين هو الحكم بثبوت أمر أو نفيه في الزمان الحاضر أو المستقبل بناءً على ثبوته أو عدمه في الزمان الماضي ، لعدم قيام الدليل على تغييره ، وبعبارة أخرى جعل الحالة السابقة دليلاً على الحالة اللاحقة ، أو إبقاء الشئ على حكمه السابق ما لم يغيره مغير شرعي .

الأمثلة : الأصل في البكر بقاء البكارة ، حتى تثبت الثبوت بدليل ، والأصل بقاء الملكية للمالك حتى يثبت نقلها بدليل ، والأصل في الماء الطهارة حتى يثبت عدم الطهارة بدليل .

أنواع الاستصحاب :

وله خمسة أنواع : ١- استصحاب حكم الإباحة الأصلية للأشياء التي لم يرد دليل على تحريمها ، ومعنى هذا أن المقرر عند جمهور الأصوليين بعد ورود الشرع : هو أن الأصل في الأشياء النافعة التي لم يرد فيها من الشرع حكم معين هو الإباحة ، كما أن الأصل في الأشياء الضارة هو الحرمة .

٢- الثاني استصحاب العموم إلى أن يرد تخصيص ، أو استصحاب النص إلى أن يرد نسخ .

٣- الثالث استصحاب ما دل العقل والشرع على ثبوته ودوامه ، وقد عبر عنه ابن القيم باستصحاب الوصف المثبت للحكم حتى يثبت خلافه ، كالمالك عند وجود سببه ، وهو العقد ، أو الوراثة ، أو غيرها من أسباب الملك .

٤- الرابع استصحاب عدم الأصل المعلوم بالعقل في الأحكام الشرعية ، أي انتفاء الأحكام السمية في حقنا قبل ورود الشرع ، كالحكم

ببراءة الذمة من التكليف الشرعية حتى يوجد دليل شرعى يدل على التكليف، ويسمى هذا بالبراءة الأصلية.

٥- الخامس استصحاب حكم ثابت بالإجماع فى محل الخلاف بين العلماء، مثاله إجماع الفقهاء على صحة الصلاة عند فقد الماء، فإذا أتم المتيمم الصلاة قبل رؤية الماء صحت الصلاة، وأما إذا رأى الماء فى أثناء الصلاة فهل تبطل الصلاة أولا؟.

قال الشافعى ومالك: لا تبطل الصلاة، لأن الإجماع منعقد على صحتها قبل رؤية الماء، فيستصحب حال الإجماع إلى أن يدل دليل على أن رؤية الماء مبطله. وقال أبو حنيفة وأحمد: تبطل الصلاة ولا اعتبار بالإجماع على صحة الصلاة قبل رؤية الماء، فإن الإجماع انعقد فى حالة عدم، لا فى حالة الوجود، ومن أراد إلحاق عدم الوجود فعليه البيان والدليل.

هل يكون الاستصحاب حجة؟ وللعلماء بالنسبة إلى حجة

الاستصحاب عند عدم الدليل ثلاثة مذاهب:

١- الأول قول أكثر المتكلمين: إنه ليس بحجة أصلا؛ لأن الثبوت كما فى الزمان الأول يفتقر إلى الدليل، فكذلك فى الزمان الثانى، فيمكن أن يكون هناك دليل، ويمكن ألا يكون.

٢- الثانى قول جمهور الحنفية: وهو أن الاستصحاب حجة للدفع والنفى، لا للإثبات والاستحقاق، أى يثبت به النفى السابق ولا يثبت به الحق الجديد، فهو يصلح لأن يدفع به من ادعى تغير الحال، فلا يثبت به إلا الحقوق السلبية للمدعى والإيجابية للمدعى عليه، فهو حجة للحقوق المقررة الثابتة من قبل، وليس بسبب لحق جديد مكتسب به.

فإذا ادعى أحد دار آخر، ولم يكن عنده دليل، وكان ملك المدعى عليه ثابتا من قبل، فيدفع دعوى المدعى، ولا يثبت له الملك إلا بدليل من إقامة البينة أو نكول المدعى عليه عن الحلف.

الدليل على حجية الاستصحاب: ما أخرجه مسلم من أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً، ففي هذا الحديث أمر بدفع نقض الوضوء ونفى الحدث إبقاء للوضوء السابق.

٣- الثالث قول جمهور المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية: وهو أن الاستصحاب حجة مطلقاً لتقرير الحكم الثابت حتى يقوم الدليل على تغييره، فيصلح حجةً للاستحقاق كما يصلح حجةً للدفع، فيثبت به الحقان الإيجابى والسلبى مالم يقدّم دليل مانع من الاستمرار.

الأصول المتفرعة على حجية الاستصحاب: ١- إن الأصل بقاء كان على ما كان حتى يثبت ما يغيره، فالمفقود مثلاً الأصل فيه بقاءه حياً حتى يقوم دليل على وفاته، فلا يورث ماله بالاتفاق.

٢- الأصل في الأشياء الإباحة، وبناءً على هذا يحكم بصحة كل عقد أو تصرف لم يرد فيه عن الشرع ما يدل على فساد، أو بطلانه، كما أن كل ما لم يقدّم دليل من النصوص الشرعية على حظره فهو مباح.

٣- الأصل في الذمة البراءة من التكاليف والحقوق، فلا يجوز إثبات شيء في ذمة شخص أو نسبة شيء إلى شخص إلا بدليل.

٤- اليقين لا يزول بالشك، أى لا يرفع حكمه بالتردد، فمن تيقن الوضوء وشك في الحدث يحكم ببقاء وضوئه.

المناقشة

- ١- عرّف الاستصحاب وبيّن أمثلته.
- ٢- كم نوعاً للاستصحاب؟ وماهى؟.
- ٣- ابحث عن حجية الاستصحاب.
- ٤- ما هى الأصول المتفرعة على حجية الاستصحاب؟.

٧- السابع من الأدلة المختلف فيها «الذرائع»:

الذريعة في اللغة : هي الوسيلة التي يتوصل بها إلى الشئ ، كالذهاب إلى المسجد للصلاة بالجماعة ، فإن الذهاب ذريعة يصل بها الإنسان إلى المسجد ويحصل أجر الجماعة .

وفي الاصطلاح : هو ما يفضى إلى الفعل أو الترك ، أى إلى الطاعة أو المعصية .

حكم الذرائع : ويكون حكم الذريعة بحسب ما تؤدي إليه من المصلحة أو المفسدة ، فقد تكون مباحة ، كالكسب للتمتع بالطيبات ، والأكل لدفع ضرر الجوع ، أو واجبة ، كالوضوء للصلاة ، وقد تكون حراماً ، كالسرقة لأجل الإنفاق على العيال من غير الاضطرار . فعلم من هذا أن وسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة ، فالنظر إلى المرأة الأجنبية حرام ؛ لأنها تؤدي إلى الفاحشة ، والسعى إلى الجمعة فرض ، لأنه يؤدي إلى أداء الفرض ، وترك البيع لأجل السعى إلى الجمعة أيضاً فرض ، فإن الشارع حين ما يمنع من الشئ يمنع عن جميع ما يفضى إليه ، وإذا يأمر بالشئ يأمر بكل ما يفضى إليه ، ولما أمر النبي عليه الصلاة والسلام بالتحاب بين الناس ، ونهاهم عن التباغض ، والفرقة ، نهاهم عن كل ما يؤدي إلى التباغض ، فنهى عن أن يخطب الرجل على خطبة أخيه ، وأن يستام الرجل على سوم أخيه .

الفرق بين الذريعة والمقدمة : هو أن مقدمة الشئ هو الأمر الذي يتوقف عليه وجود ذلك الشئ ، فالملحوظ فيها هو توقف حصول المقصود عليها ، وأما الذريعة فالملحوظ فيها هو معنى التوصل والإفضاء إلى المقصود ، مثل أساس الجدار ، فإنه مقدمة يتوقف عليه الجدار ، والسلم الموصلة إلى السطح فإنها ذريعة .

أنواع الذرائع : ولها أربعة أنواع : ١- الأول ما يكون إفضاؤه إلى المفسدة قطعياً ، كحفر البئر خلف باب الدار في الظلام بحيث يقع الداخل

ضرورة، وما أشبهه، فهذا ممنوع، والفاعل متعدد فيضمن الحافر الساقط في البئر.

٢- الثاني ما يكون إفضاؤه إلى المفسدة نادراً، كحفر البئر بموضع لا يؤدي إلى وقوع أحد فيه، وبيع الأغذية التي غالبها لا تنضج أحداً، وهذا باق على أصله من الإذن فيه؛ لأن الشارع أنطأ الأحكام بغالب المصلحة ولم يعتبر ندور المفسدة.

٣- الثالث ما يكون إفضاؤه إلى المفسدة كثيراً، ولكن يقع نادراً، وينبغي على الظن إفضاؤه إلى الفساد، كبيع السلاح إلى أهل الحرب، وبيع العنب إلى الخمار، ونحوهما، وهذا الظن جار مجرى العلم، فإجازة هذا النوع تعاون على الإثم والعدوان المنهى عنه.

٤- الرابع ما يكون إفضاؤه إلى المفسدة كثيراً، لا غالباً، ولا نادراً، كبيع الآجال، فإنها تؤدي إلى الربا كثيراً لا غالباً، فهنا وإن كان البيع في أصله جائزاً، ولكن لأجل إفضائه إلى المفسدة كثيراً يمنع سداً للذرائع، فإنه وردت نصوص كثيرة بتحريم أمور كانت في الأصل مأذوناً فيها، لأنها تؤدي في كثير من الأحوال إلى مفسد، وإن لم تكن غالبية ولا مقطوعاً بها، كما نهى ﷺ عن الانتباز في الأوعية التي قد يختمر النبيذ فيها ولا يعلم، لئلا يتخذ ذريعة. وحرم عليه الصلاة والسلام الخلوة بالأجنبية، وأن تسافر المرأة مع غير ذى رحم محرم. وأمثالها كثيرة سداً للذرائع المفضية إلى الحرام.

ولا يخفى أن منع أمثال هذه البيوع أى بيع الآجال مصلحة وديانة، وأما قضاء فلا، فإن الأمر المأذون فيه شرعاً كيف يُمنع؟

حجية الذرائع:

وجعل الإمامان مالك وأحمد الذرائع حجة، أى يمنع عن الشئ لأجل كونه ذريعة إلى الحرام، ويُجَازُ فيه لأجل كونه وسيلة إلى الواجب (كما

قالوا مقدمة الواجب، واجب، ومقدمة الحرام حرام) واحتج بها أبو حنيفة الإمام، والشافعي الإمام في بعض الأحوال، وتركها في بعض آخر.
حجة القائلين بالذرائع: من الكتاب:

١- قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لاتقولوا راعنا وقولوا انظرنا واسمعوا».

٢- وقوله تعالى: «واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت إذ تأتيتهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً ويوم لاسيبتون لاتأتيتهم كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون» حيث جعلوا الاصطياد الحلال ذريعة إلى الحرام فذمهم الله بفعلهم، وجعل الله هذا الاصطياد حراماً عليهم.

ومن السنة:

١- قوله عليه الصلاة والسلام: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك».
٢- وقوله صلى الله عليه وسلم: «إن الحلال بين وإن الحرام بين، وبينهما أمور مشتبهات».
٣- وقوله صلى الله عليه وسلم: «من حام حول الحمى يوشك أن يواقعه».

٤- وقوله عليه الصلاة والسلام: «الإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس».

٥- وقوله صلى الله عليه وسلم: «من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه، قيل يارسول الله كيف يلعن الرجل والديه؟ قال: «يسب أباه الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه».

ففي هذه الأحاديث الخمسة منع عن الأمور التي هي في أصلها مباحة، سداً للذرائع الموصلة إلى الحرام.

المناقشة

- ١- ما هو مفهوم الذريعة لغةً واصطلاحاً؟
- ٢- بين حكم الذرائع.
- ٣- ما الفرق بين الذريعة والمقدمة؟
- ٤- كم أنواعاً للذريعة؟
- ٥- ما الدليل على حجية الذرائع؟

النسخ في الإسلام

تمهيد:

١- وذكر أكثر الأصوليين بحث «النسخ» عقيب مباحث الكتاب، والسنة، أو في باب البيان، لماله صلة قوية بالأحكام المستنبطة منها، ويسمّون النسخ بيان التبديل، لقوله تعالى: «وإذا بدلنا آية مكان آية» والتبديل هو أحد معاني النسخ لغةً، ولا يبعد أن يذكر بحث النسخ بعد مصادر الأحكام، لاحتمال طروءه عليها، وإن لم يمكن النسخ بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم فلهذه المناسبة أوردنا بحث النسخ في آخر الكتاب تذيلاً وتتميمًا للبحث.

٢- والكلام عن النسخ أمر تاريخي بحث، إلا فيما يتعلق بزمان النبوة ووقت نزول الوحي؛ لأنه لا نسخ إلا بالوحي الإلهي، وقد نص الأصوليون على أنه يجب على المكلف معرفة النسخ، والناسخ - وهو الله عز وجل - والدليل الناسخ.

١- المعنى اللغوي للنسخ: وهو في اللغة «الإبطال والإزالة» يقال نسخت الشمس الظل، ونسخت الرياح آثار المشي، أى أزالته، ومثله قولهم: نسخ الشيب الشباب إذا أزاله.

وكذلك يأتي في اللغة بمعنى النقل، والتحويل من حالة إلى حالة مع بقاء الشيء المنقول عنه في نفسه، يقال نسخت الكتاب أى نقلته، ومنه قوله تعالى: «إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون» ومنه تناسخ المواريث لانتقال المال من وارث إلى وارث.

٢- معناه الاصطلاحي: وله في اصطلاح الأصوليين تعريفان مشهوران:

الأول: هو بيان انتهاء مدة حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه، أى كان لذلك الحكم وقت محدد عند الله، فينتهي الحكم بانتهاء وقته.

الثانى: هو رفع حكم شرعى بدليل شرعى متأخر، أو رفع الحكم الشرعى بطريق شرعى متراخى عنه.

٣- أركان النسخ:

يفهم من تعريف النسخ أن له أركاناً أربعة: وهى أداة النسخ، والناسخ، والمنسوخ، والمنسوخ عنه.

أما أداة النسخ فهو القول الدال على رفع الحكم الثابت، والناسخ هو الله تعالى، والمنسوخ هو الحكم المرفوع، والمنسوخ عنه هو المكلف الذى أمر بامتنال الحكم إلى نسخه، ثم كُلف بامتنال حكم آخر بدله.

أمثلة النسخ: كنسخ وجوب تقديم الصدقة بين يدي مناجاة النبي صلى الله عليه وسلم، وحكم الوصية للوالدين والأقربين، وحكم التبرص حولاً كاملاً في حق المتوفى عنها زوجها، وتحويل القبلة إلى بيت المقدس.

٤- محل النسخ وشروطه

محله: هو كل حكم شرعى لم يلحقه تأييد (أى لا يكون تنفيذه إلى الأبد؛ فإنه لا ينسخ) ولا توقيت (أى لم يكن له وقت معين ينتهى بانتهاه ذلك الوقت؛ فإنه لا حاجة إلى نسخه).

شروطه: وأهم شروط النسخ سبعة: ١- أن يكون ذلك الحكم قابلاً للنسخ، بأن يكون حسنه أو قبحه قابلاً للسقوط، أى لا يكون من الأحكام الأساسية المتعلقة بأصول الدين، والاعتقاد، مثل أحكام العدة والميراث.

٢- أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً لا عقلياً، أى كان ثابتاً بالشرع، ثم نسخ، مثل التوجه إلى بيت المقدس.

٣- أن يكون النسخ بخطاب شرعى، فلا يكون ارتفاع الحكم بموت المكلف نسخاً، بل سقوط التكليف.

- ٤- أن يكون النسخ منفصلاً عن المنسوخ، متأخراً عنه باعتبار الزمان، حتى تتضح فيه حقيقة رفع الحكم، فإن كان متصلاً به كالشرط، والصفة، والاستثناء لا يسمى نسخاً بل تخصيصاً.
- ٥- أن يكون النسخ مثل المنسوخ في القوة، أو أقوى منه، أما إذا كان دونه في القوة فلا يصلح نسخاً، لأن الضعيف لا يزيل القوى.
- ٦- أن لا يكون المنسوخ مقيداً بوقت، أما لو كان كذلك فلا يكون انقضاء وقته الذي قيد به نسخاً له.
- ٧- أن يكون المقتضى للمنسوخ غير المقتضى للنسخ، حتى لا يلزم البداء، أي كانت المصلحة المقتضية للمنسوخ غير المصلحة التي تقتضى النسخ؛ لئلا يلزم أن النسخ كان خفياً على الله تعالى ثم بداله وحكم به.

٥- حكمة النسخ

ومن الثابت الواضح أن الشرع جاء لرعاية مصالح العامة للناس، وأن للشارع حكمةً بالغة في إيجاد الخلق، ومن المعروف في مجال التربية أنه من الضروري النظر إلى أحوال الشخص المربي، وظروفه، واستعداداته، وقابليته، ونموه، ومداركه بحيث يزود بما يناسب مع تلك القابليات والاستعدادات؛ إذ الأمة كالطفل، لا يعطى الغذاء إلا ما كان مناسباً لسن الحياة والنضج، فرعاية كل من المصالح العامة، والخاصة أدى إلى وقوع النسخ بين الشرائع، وخصوصاً في الشريعة الإسلامية ذاتها. فقد تكون مصلحتهم في زمن على نحو معين، ثم يتغير وجه المصلحة بسبب التطور؛ لأن المصلحة تختلف باختلاف الأوقات، كشرب الدواء، والشرع للأديان كالطب للأبدان، فيكون من الأصلح للناس المكلفين إنهاء الحكم السابق وإيجاد حكم آخر.

والخلاصة إن للنسخ فائدتين:

١- إحداهما رعاية الأصلح، والأنتفع للمكلفين تفضلاً من الله تعالى لاجوباً عليه، أى أن أهم حكمة النسخ هى تحقيق مصالح الناس التى هى المقصود الأصلى من تشريع الأحكام، وتلك المصالح تختلف باختلاف الأحوال والأزمان.

٢- الثانية: امتحان المكلفين بامتنالهم للأوامر، والنواهي، وتكرار الاختبار، خصوصاً فى أمرهم بما كانوا منهيين عنه، ونههيم عما كانوا مأمورين به، فإن الانقياد فى حالة التغيير أدل على الإيمان والطاعة. الأمثلة المشتملة على الحكمة صريحاً

١- سكنت الشريعة الإسلامية فى بدء الأمر لمدة ما " على زواج المتعة " الذى كان فى الجاهلية، ثم نسخه بنظام الزواج الذى يقرر للمرأة حقوقاً كاملة، كما قال تعالى: «ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف».

٢- منع النبى صلى الله عليه وسلم أولاً من زيارة القبور خشية أن يؤدى إلى شئ من الشرك، والوثنية عند بعض ضعاف الإيمان، ثم أباح الزيارة بقوله: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فزوروها فإنها ترهّد فى الدنيا وتذكّر الآخرة»

٣- أوجب الله أولاً الوصية للوالدين والأقربين رداً على النظام الذى كان فى الجاهلية، وكانت المرأة فيه تحرم من الميراث، ويستأثر أكبر الأولاد بالتركة، وقد يوصى بها المالك لمن يشاء، ثم جاءت آيات الموارث بتوزيع عادل بين الرجال والنساء.

كما قال تعالى: «وللرجال نصيب مما ترك الوالدين والأقربون، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون».

٦- الفرق بين النسخ والبداء

ولأجل التباس النسخ بالبداء عند اليهود أنكروا النسخ من أصله، فلزم عليهم إنكار تطور الشرائع وتبدلها، كما التبس أمر النسخ على الشيعة

أيضاً فأنكروه مثل اليهود، وعبروا عنه بالبداء، فلم يفرقوا بينه وبين البداء، وظنوا أن البداء هو المفهوم من قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ فلزمهم نسبة الجهل إلى الله تعالى عنه علواً كبيراً، حتى قال العلامة الشوكاني: "وقد جاوزت الرافضة البداء عليه عز وجل، لجواز النسخ، وهذه مقالة توجب الكفر بمجردھا". (إرشاد الفحول ص ١٧٢)، فمن الضروري إبراز الفرق بينهما.

٧- مفهوم البداء:

وهو في اللغة عبارة عن الظهور بعد الخفاء، يقال بدا لنا الأمر الفلاني أي ظهر، وبدأت لنا معالم المدينة أي ظهرت بعد الخفاء، ومنه قوله تعالى: «وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون» «بل بدا لهم ما كانوا يخفون من قبل» «وبدا لهم سيئات ما عملوا».

وأما النسخ من الله تعالى لحكم سابق فليس فيه معنى الظهور بعد الخفاء؛ لأنه يستلزم أن ينسب إلى الله تعالى العلم بشئ بعد الجهل به، وذلك مستحيل في حق الله تعالى، فإنه يعلم السر وأخفى، ولا يعزب عنه من مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين، بل في حالة النسخ يعلم الله تعالى من الأزل أن ما أمر به من الأفعال محقق للمصلحة في وقت من الأوقات، ونسخه محقق للمصلحة في وقت آخر، كما يعلم سبحانه أن ما نهى عنه لمفسدة في وقت معين يكون بقاؤه مفسدة في وقت آخر، فنسخه مصلحة، وليس لأجل أنه ظهرت له مصلحة لم يعلمها من قبل، فنسخ الحكم السابق بعد ظهور المصلحة.

وأما معنى قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ فهو محو المنسوخ وإثبات الناسخ أو محو السيئات بالحسنات.

٨- الفرق بين النسخ والتخصيص:

وهو أن التخصيص قصر للحكم على بعض الأفراد، والنسخ قصر له

على بعض الأزمان، أو أن الحكم في التخصيص يتعلق ببعض أفراد العام من أول الأمر، ولا يشمل الحكم الجميع، وفي النسخ يتعلق الحكم بجميع الأفراد من أول الأمر، ثم يرتفع ذلك الحكم بالنسخ.

٩- الأدلة على جواز النسخ عقلا ونقلًا

أجمع المسلمون على حسن النسخ، وعلى أنه جائز عقلا، وواقع شرعاً.

١- أما الدليل العقلي فهو أنه لا يترتب على فرض وقوعه محال، لأن أحكام الله تعالى إن لم يراع في شرعيتها مصالح العباد، فذلك تابع لمشية الله تعالى، وكذلك النسخ يقع بفعل الله «لا يسأل عما يفعل وهم يسألون» والله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، فقد يأمر بالفعل في وقت، وينهى عنه في وقت آخر، كما أمر بالصيام في نهار رمضان، ونهى عنه يوم العيد - وإن روعى فيها مصالح العباد فلا شك أن المصالح تختلف باختلاف الأشخاص، والأوضاع، والأزمان، فبناءً على رعاية تلك المصالح يقع النسخ - .
وأما الدليل النقلى: فقوله تعالى: «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها» فهذه الآية تدل على جواز النسخ على الله تعالى شرعاً.

١٠- الأدلة على وقوع النسخ في الشريعة الإسلامية

١- إجماع الصحابة والسلف على أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ناسخة لجميع الشرائع السابقة، أى في غير أصول العقيدة والأخلاق، مثل تحريم الشحوم، وكل ذى ظفر على اليهود بسبب ظلمهم، وأكلهم الربا، وأكلهم أموال الناس بالباطل، وقد نسخ في شرعنا بقوله تعالى: «قل لأجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً

مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهلٌ لغير الله به» .

٢- الإجماع على نسخ وجوب التوجه إلى بيت المقدس باستقبال الكعبة، وعلى نسخ الوصية للوالدين والأقربين بآية المواريث، وعلى نسخ صوم عاشوراء بصوم رمضان وأمثالها .

١١- أنواع النسخ باعتبار قوة الناسخ:

وبهذا الاعتبار للنسخ أربعة أقسام: نسخ الكتاب بالكتاب، ونسخ الكتاب بالسنة، ونسخ السنة بالكتاب ونسخ السنة بالسنة .

١- نسخ الكتاب بالكتاب: مثل نسخ الوصية للوالدين والأقربين الثابت من قوله تعالى: «كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين» بقوله تعالى: «يوصيكم الله في أولادكم» إلى آخر الآيات .

٢- نسخ السنة بالكتاب: مثل نسخ التوجه إلى بيت المقدس بقوله تعالى: «فولّ وجهك شطر المسجد الحرام» .

٣- نسخ السنة بالسنة: مثل نسخ منع زيارة القبور بقوله ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فزوروها» .

٤- نسخ الكتاب بالسنة: مثل نسخ قوله تعالى: «قل لأجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة الآية» بحديث أنه عليه الصلاة والسلام: «نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع وذى مخلب من الطير» رواه الجماعة إلا البخارى والترمذى عن ابن عباس .

وهذا من المشاهر عند من يقول بكونه ناسخاً، فإن خبر الواحد لا يكون ناسخاً للكتاب كما أن الإجماع والقياس لا يكونان ناسخين له . وكذا لا يكونان منسوخين، فإن النسخ وظيفة الشارع، وفي زمن حياته عليه الصلاة والسلام، وما كان في عهده صلى الله عليه وسلم حاجة إلى الإجماع والقياس، فكيف ينسخان؟ وكذا لا ينسخ الإجماع بإجماع آخر أو قياس، فإن الإجماع لما ثبت وجب العمل به، وإلا فلا يكون ثابتاً، والقياس دونه

فلا يكون ناسخاً له .

وكذا القياس لا يكون ناسخاً لشيء ولا منسوخاً به، فإنه بعد جميع الأدلة، ففى وجود الكتاب والسنة والإجماع لا يؤخذ به، وعند عدم وجودها لا يوجد له ناسخ آخر - فالقياسان إذا تعارضا يؤخذ بالأقوى من منها علة - .

١٢- أنواع المنسوخ باعتبار الحكم والتلاوة:

وللمنسوخ بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام:

١- منسوخ التلاوة والحكم معاً .

٢- منسوخ التلاوة فقط .

٣- منسوخ الحكم فقط .

الأول: مثل نسخ صحف إبراهيم، ومن تقدمه من الرسل عليهم السلام، فقد كانت نازلة تقرأ ويُعمل بها، قال تعالى: «إن هذا لى الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى» «وإنه لى زبر الأولين» .

ثم لم يبق شئ من ذلك فى أيدينا تلاوة ولا عملاً به، فيدل على انتساخ التلاوة والحكم جميعاً .

وثبت فى الصحيح عن عائشة أنها قالت: «كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات يحرمن» فنسخن بخمس رضعات، فتوفى رسول الله ﷺ ومن فيما يتلى من القرآن، قال البيهقي: فالعشر مما نسخ رسمه وحكمه، والخمس مما نسخ رسمه وبقي حكمه، بدليل أن الصحابة حين جمعوا القرآن لم يشبثوها رسماً، وحكمها باق عندهم .

الثانى: مثل نسخ آية الاعتداد بالحوال مع بقاء تلاوتها، ونسخ آية الوصية للوالدين والأقربين مع بقاء تلاوتها، ونسخ آية حبس المرأة فى البيوت مع بقاء تلاوتها، وأمثالها .

الثالث: مثل قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان فيما أنزل

«الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها البتة نكالا من الله» ثبت في الصحيح: أن هذا كان قرآناً يتلى ثم نسخ لفظه، وبقي حكمه.

وكذا «فصيام ثلاثة أيام متتابعات» في قراءة ابن مسعود، حيث نسخ تلاوة "متتابعات" وبقي حكمه، ولكن هذا بشرط أن يثبت أنه نقل إلينا متواتراً، وإلا فلا.

١٣- طريق معرفة النسخ:

وقد ذكر الأصوليون ستة طرق لمعرفة النسخ.

١- التصريح في النص القرآني بما يدل على النسخ: كقوله تعالى: «الآن خفف الله عنكم» فإنه يقتضي نسخه لثبات الواحد للعشرة، ومثل قوله تعالى: «أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات» الآية، فإنه ناسخ للأمر بالصدقة قبل مناجاة الرسول عليه الصلاة والسلام.

٢- تصريح النبي ﷺ بالنسخ، كقوله: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها» فهذا يفيد أن النهي عن زيارة القبور متقدم على الأمر بها، فيكون الأمر ناسخاً للنهي المتقدم.

٣- فعله عليه الصلاة والسلام، كرجمه لما عزر رضى الله عنه ولم يجلده، فإنه ناسخ لقوله: «التيب بالتيب جلد مئة ورجم بالحجارة».

٤- إجماع الصحابة على أن هذا ناسخ، وذلك منسوخ، كنسخ صوم عاشوراء بصوم رمضان، ونسخ الحقوق المتعلقة بالمال بفرضية الزكاة.

٥- نقل الراوى من الصحابة بأن أحد الحكمين (المتعارضين) متقدم والآخر متأخر، إذ لا مدخل للاجتهاد فيه، كقوله: نزلت آية كذا بعد آية كذا، والحديث الفلاني في غزوة بدر والحديث الآخر في غزوة أحد.

٦- كون أحد الحكمين شرعياً، والآخر موافقاً للعادة السابقة، فيكون الحكم الشرعى ناسخاً للعادة، كأحاديث العدة، فإن العادة كانت:

حبس المرأة المتوفى عنها زوجها في بيت مظلم إلى سنة، ثم إلقاء البعرة
والخروج عن العدة.

المناقشة

- ١- اذكر المعنى اللغوي والاصطلاحي للنسخ.
- ٢- ما هي أركان النسخ؟
- ٣- اذكر محل النسخ وشروطه.
- ٤- ما هي حكمة النسخ وفائدتها؟
- ٥- وضح الفرق بين النسخ والبداء.
- ٦- ما هو الفرق بين النسخ والتخصيص؟
- ٧- اذكر أدلة جواز النسخ ووقوعه.
- ٨- كم أنواعا للناسخ؟ وكم عددا للمنسوخ تلاوةً وحكماً؟
- ٩- اكتب طريق معرفة النسخ.

هذا آخر الكلام في أصول الفقه، وآخر المرام آن
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء
 والمرسلين .

اللهم اجعل فروع أعمالنا شارحة لأصول عقائدنا،
وأسنتنا مرآة لقلوبنا وتوفنا مع الأبرار .

أهمّ المراجع التي استفدت منها

وأساس المصادر التي راجعت إليها أثناء الترتيب هو "أصول الفقه الإسلامي" لفضيلة الأستاذ الدكتور /وهبة الزحيلي مؤلف "الفقه الإسلامي وأدلته" وأستاذ الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق .
ولكن ما أغنانى هذا المرجع الجديد الجميل مع أسلوبه الممتع، فمست الحاجة إلى المراجع الآتية:

- ١- التوضيح: لعبيد الله بن مسعود البخارى
- ٢- التلويح: حاشية التوضيح للتفتازانى العلامة
- ٣- أصول السرخسى: لشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسى
- ٤- الإحكام فى أصول الأحكام للآمدي (سيف الدين)
- ٥- كشف الأسرار على أصول البزدوى لعبد العزيز بن أحمد البخارى المامرغى .
- ٦- الإحكام فى أصول الأحكام: لابن حزم
- ٧- المستصنى: للإمام الغزالى
- ٨- أصول البزدوى: لفخر الإسلام على بن محمد البزدوى
- ٩- تلخيص الحبير: لابن حجر صاحب الفتح
- ١٠- مسلم الثبوت: (فى جزئين مطبوعة مصر) لعبد الله بن عبد الشكور الهندى البهارى
- ١١- نصب الراية: للإمام الزيلعى
- ١٢- إعلام الموقعين (فى أربعة أجزاء) لابن قيم الجوزية
- ١٣- البدخشى (مناهج العقول) على "مناهج البيضاوى" للإمام محمد بن الحسن البدخشى

- ١٤- الموافقات: (في أربعة أجزاء) للإمام أبي إسحاق الشاطبي
- ١٥- فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت: لبحرالعلوم اللكنوى
- ١٦- إرشاد الفحول: للشوكاني
- ١٧- أصول الفقه: لأبى زهرة المصرى
- ١٨- أصول الفقه: لمحمد الخضرى بك المصرى
- ١٩- علم أصول الفقه: لعبد الوهاب خلاف
- ٢٠- أصول التشريع الإسلامى: للأستاذ على حسب الله المصري
- ٢١- الوجيز فى أصول الفقه: للأستاذ عبد الكريم زيدان